الاتجاهات القضائية الحديثة

في إضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

د. إبراهيم محمد عبداللا

مدرس القانون العام بكلية الحقوق

جامعة مدينة السادات

د. أشرف السعيد مهنا

مدرس القانون العام بكلية الحقوق

جامعة مدينة السادات

الملخص

تستلزم الصياغة الدقيقة للقاعدة القانونية أن تصدر هذه القاعدة في شكل أمر أو إلزام وتتضمن إما حظر أو إباحة، وبالتالي فالقانون لا يصدر في شكل نصيحة، بل يجب أن يكون في إطار محدد وواضح ودقيق وهو ما يسمى "بمعيارية القاعدة القانونية"، وقد أضفى المجلس الدستوري الفرنسي رقابته الدستورية على العديد من النصوص القانونية لافتقارها للوصف المعياري، وقد وجدنا أن جهة الإدارة، من الممكن أن توجه السلوك باستخدام لغة "غير معيارية"، كأن توصي باتخاذ إجراء بدلا من أن تأمر به، لذلك برز "القانون المرن "Droit Souple" للتعبير عن هذا الأسلوب الأخير، والذي أدى إلى تغيير النظرة تجاه المعيارية ومصادر القانون.

ونظرا لتعدد أدوات هذا القانون واستخدام جهة الإدارة لها في كثير من الأحيان، فقد أصبحت هناك حاجة ماسة لإضفاء رقابة المشروعية على هذه الأدوات، وبخاصة أن الاتجاه التقليدي لمجلس الدولة الفرنسي تمثل في عدم قبول الطعن بإلغاء أدوات القانون المرن لعدم تمتعها بطبيعة القرار الإداري، أو لأنها لا تنطوي على أي إلزام.

لكن مجلس الدولة الفرنسي لم يقيد نفسه –كعادته– بالاتجاهات والسوابق والمبادئ التقليدية، وبخاصة عندما يتعامل مع ظاهرة تمس الحقوق والمراكز القانونية، مثل ظاهرة القانون المرن، لذا اخضع بعض أدوات القانون المرن لرقابة المشروعية وذلك بداية من دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٦ وسع مجلس الدولة من نطاق رقابة مشروعية أدوات القانون المرن التي تتخذها السلطات الإدارية المستقلة وبخاصة في مجال التنظيم الاقتصادي، وفي عام ٢٠٢٠ في دعوى GISTI قام مجلس الدولة الفرنسي بتطوير وتوحيد الإطار القانوني اللازم لاخضاع كل أدوات القانون المرن لرقابة المشروعية.

)ISSN: 2537- 0758 (

الكلمات المفتاحية: *القانون المرن، القانون غير الملزام، دعوى Fairvesta International GmbH، دعوى NC Numericable، دعوى GISTI، معيارية القاعدة القانونية.*

Résumé

La formulation précise de la règle juridique exige que cette règle soit émise sous forme d'ordonnance ou d'obligation et qu'elle comporte une interdiction ou une autorisation. Par conséquent, la loi n'est pas émise sous forme de conseil, mais doit être encadrée de manière spécifique, claire et précise, ce qui est appelé "la normativité de la règle juridique". Le Conseil constitutionnel français a exercé son contrôle constitutionnel sur de nombreuses dispositions légales en raison de leur absence de description normative. Nous avons constaté que l'administration, dans certains cas, peut orienter le comportement en utilisant un langage "non normatif", recommandant plutôt que prescrivant une action. Ainsi est né le concept de "Droit Souple" pour exprimer cette approche, changeant la perspective sur la normativité et les sources du droit.

En raison de la diversité des instruments juridiques et de leur utilisation fréquente par l'administration, il est devenu impératif d'exercer un contrôle de légitimité sur ces instruments, en particulier compte tenu de la réticence traditionnelle du Conseil d'État français à accepter les recours en annulation des instruments de droit souple pour leur absence de nature décisionnelle ou d'obligation.

Cependant, le Conseil d'État français ne s'est pas limité, comme à son habitude, aux orientations, précédents et principes traditionnels, surtout lorsqu'il traite de phénomènes touchant aux droits et aux positions juridiques, tels que le phénomène du droit souple. Ainsi, certains des instruments du droit souple ont été soumis au contrôle de légitimité, notamment à partir du recours de la société Casino Guichard-Perrachon en 2012. En 2016, le Conseil d'État a élargi la portée du contrôle de légitimité des instruments de

droit souple utilisés par les autorités administratives indépendantes, en particulier dans le domaine de la régulation économique. En 2020, dans l'affaire GISTI, le Conseil d'État français a développé et unifié le cadre juridique nécessaire pour soumettre tous les instruments du droit souple au contrôle de légitimité.

Mots-clés : *Droit souple, Soft law, Affaire Fairvesta International GmbH, Affaire NC Numericable, Affaire GISTI, Normativité de la règle juridique.*

أولا- مقدمة البحث وأهميته:

في ظل ما يشهده العالم من تحولات جذرية وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، باتت السوابق والاتجاهات القضائية التقليدية غير قادرة على مواكبة هذه التحولات، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الاتجاهات القضائية، من بينها ما يتعلق بـ "القانون المرن droit souple". حيث خصص مجلس الدولة الفرنسي دراسته السنوية عام ٢٠١٣ لبحث ماهية القانون المرن وأثره على النظام القانوني، وكيف أن تجاهل هذا القانون وأدواته وعدم اخضاعه لرقابة المشروعية سيمثل تجاهلا واضحا لانتهاك حقوق وحريات الأفراد؛ نظرا لأن أدوات هذا القانون أصبحت ترتب آثارا ملحوظة على الوضع القانوني للمخاطبين بها.

حيث تلجأ الإدارة بشكل كبير وهي بصدد القيام بمهامها الإدارية إلى إصدار العديد من أدوات القانون المرن، مثل التعميمات والمنشورات والإجراءات والتدابير التحضيرية والتعليمات والرسائل والتفسيرات والمبادئ التوجيهية، وفي وقتنا الحالي تستطيع الإدارات أن تنشر على مواقعها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي منشورات أو تفسيرات أو ردود وإجابات على الأسئلة الشائعة أو الرسوم التوضيحية والفيديوهات والصور التي تبين مواقف وآراء هذه الإدرات، مما

)ISSN: 2537- 0758 (

يدفع المخاطبين بهذه الأدوات إلى التصرف على نحو معين ويغير من سلوكهم إيجابيا أو سلبيا، ومما ينتج أحيانا بعض الآثار على المراكز القانونية، وتعتبر كل هذه الأدوات أقل تقييدا وإلزما لجهة الإدارة من القرارات الإدارية الملزمة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، كعادته لم يقيد مجلس الدولة الفرنسي نفسه بالاتجاهات والسوابق والمبادئ القديمة، وبخاصة عندما يتعامل مع ظاهرة تهدد الحقوق والمراكز القانونية للأفراد والشركات، مثل ظاهرة القانون المرن، بل يعيد المجلس نظره في قراراته ومبادئه المستقرة رغبة منه في تطويرها بما يتناسب مع تحقيق المصلحة العامة وحماية هذه الحقوق والمراكز القانونية.

يعد القانون المرن بمثابة القانون الخفي أو غير الملزم، فهو يتميز عن القانون الملزم أو الصارم أو القاعدة القانونية التقليدية، بأنه لا ينطوي على أي إلزام، ولا يرتب أي أثر قانوني من إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني.

وتقتصر آثار القانون المرن على مجرد توجيه سلوك المخاطبين به لإتيان عمل ما أو الامتناع عنه دون أن يلزمهم بذلك، ونظرا لتعدد أدوات هذا القانون واستخدام جهة الإدارة لها في كثير من الأحيان، فأصبحت هناك حاجة ماسة لإضفاء رقابة المشروعية على هذه الأدوات، وقد كان هذا الأمر هو الدافع الأساسي الذي حرك مجلس الدولة الفرنسي إلى تغيير اتجاهاته القديمة فيما يتعلق بقبول نظر دعاوى إلغاء هذه الأدوات.

ثانيا- إشكالية البحث :

يعد القانون المرن ظاهرة جديدة تستحق دراسة مستفيضة، وبخاصة لأنها تعتبر تحديا للأنظمة القانونية، وللاتجاهات القضائية التقليدية التي لم تخضع هذه الأدوات لفترة طويلة من الزمان لرقابة المشروعية، رغم ما تنطوي عليها هذه

الأدوات من المساس بحقوق ومراكز وأوضاع المخاطبين بها، وقدرتها على التأثير في سلوكهم.

لذلك تثور العديد من الأسئلة، منها:

- ما هي معيارية القاعدة القانونية وعلاقتها بالقانون المرن؟
- ما هو القانون المرن وكيف نشأ؟ وما أهمية أدواته؟
- كيف بدأ الإضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن؟
- ما هو الاتجاه الموسع لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن؟
- ما هي أهم الدعاوى القضائية التي أسست ورسخت لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن، ووحدت شروط اخضاعها لهذا النوع من الرقابة؟

منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على كل من المنهج التحليلي والاستقرائي معا، فغرضنا هو بيان ماهية القانون المرن، وتمييزه عن القانون الملزم، وبحث الكيفية التي نشأ بها وكيف تغلغل في الأنظمة القانونية الداخلية وبخاصة القانون الإداري، ويقتضي ذلك الأمر تحليل واستقراء ونقد الآراء الفقهية والدعاوى القضائية الحديثة التي نظرها مجلس الدولة الفرنسي بخصوص أدوات القانون المرن، وصولا إلى استخلاص الإطار الحاكم والأحكام العامة والشروط التي وضعها مجلس الدولة الفرنسي لإعمال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن.

)ISSN: 2537- 0758 (

خطة البحث:

مقدمة البحث وأهميته

المبحث الأول: ماهية القانون المرن ونشأته وأهميته

المطلب الأول: معيارية القاعدة القانونية وعلاقتها بالقانون المرن

المطلب الثاني: نشأة القانون المرن

المطلب الثالث: مفهوم القانون المرن

المطلب الرابع: أهمية القانون المرن

المبحث الثاني: الإضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

المطلب الأول: الاتجاه القضائي التقليدي في رقابة الأعمال الإدارية الانفرادية

المطلب الثاني: دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon

المطلب الثالث: ضوابط إدراج الأداة القانونية في بنية القانون المرن

المطلب الرابع: نطاق المعيارية المتدرجة لأدوات القانون المرن

المبحث الثالث: الاتجاه الموسع لرقابة مشروعية أدوات القانون المرن

المطلب الأول: دعوى شركة Fairvesta International GmbH وشركة NC Numericable لعام ٢٠١٦

المطلب الثاني: شروط إعمال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن وفقا للاتجاه الموسع

المطلب الثالث: حدود سلطة القاضي الإداري في إعمال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

المطلب الرابع تمديد نطاق رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن إلى أبعد مدى منذ عام ٢٠٢٠ وحتى وقتنا الحالي

خاتمة (نتائج وتوصيات)

المبحث الأول

ماهية القانون المرن ونشأته وأهميته

تمهيد وتقسيم،،

غالبا ما يُنظر إلى القاعدة القانونية التقليدية باعتبارها مجموعة من الصياغات المعيارية Les énoncés normatifs، التي تأمر أو تجيز أو تحظر أو تنشىء أو تعاقب أو تكافىء، لكن هناك نوع أخر من القوانين يفتقد لهذه الصياغة المعيارية، ألا وهو القانون المرن Droit Souple، ورغم ذلك يشترك القانون الملزم والقانون المرن معا في أنها يهدفان إلى توجيه سلوك المخاطبين بهما، لكن ما يميز القانون المرن عن القانون الملزم هو أن الأول لا ينطوي على عقاب في حال مخالفة قواعده، وإنما يعتمد فقط على القبول الطوعي لتطبيق أحكامه من قبل المخاطبين به.

وانطلاقا مما سبق، سنتعرض في هذا المبحث لمعيارية القاعدة القانونية وعلاقتها بالقانون المرن، وكيف نشأ القانون المرن في السياق الدولي وصولا إلى تغلغله في النظام القانوني الداخلي وبخاصة القانون الإداري، كما سنتعرض لمفهوم القانون المرن وأهمية أدواته، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: معيارية القاعدة القانونية وعلاقتها بالقانون المرن
المطلب الثاني: نشأة القانون المرن
المطلب الثالث: مفهوم القانون المرن
المطلب الرابع: أهمية القانون المرن

)ISSN: 2537- 0758 (

المطلب الأول

معيارية القاعدة القانونية وعلاقتها بالقانون المرن

غالبا ما يتم النظر إلى القانون باعتباره مجموعة من الصياغات المعيارية Les énoncés normatifs، التي تأمر أو تجيز أو تحظر أو تنشىء أو تعاقب أو تكافىء[1]. وبالتالي فالقانون لا يصدر في شكل نصيحة موجهة للمواطنين[2]، بل يجب أن يكون في إطار محدد وواضح ودقيق و"معياري"، أي أن هناك شروطا يجب أن تتوافر في القاعدة القانونية حتى تكتسب الوصف المعياري أو القياسي، فليس كل ما يقال أو يوصف يعد قانونا حتى إن كان صادرا عن البرلمان، ويؤكد ذلك قسم الدراسات القانون بمجلس الشيوخ الفرنسي في أحد تقاريره: "الغرض من القانون هو وضع القواعد، وبالتالي يجب أن يكون له نطاق معياري[3].

---

(1) Azadeh A. Shahrbabaki, La qualité des normes : étude des théories et de la pratique, Thèse pour le doctorat en droit public, Soutenue le 11-12-2017 à Aix-Marseille, p.85. & Fabien Girard de Barros, Le 'droit mou' à l'épreuve de la QPC, La lettre juridique, novembre 2015: https://www.lexbase.fr/article-juridique/27150738-le-droit-mou-a-l-epreuve-de-la-qpc site consulté le 29 octobre 2023 & Véronique Champeil-Desplats. N’est pas normatif qui peut. Les Cahiers du Conseil constitutionnel, 2006, 21, p.10.

(2)Etienne ILUNGA KABULULU, Introduction générale à l'étude de Droit, A l'intention des Cadres Administratifs de l'IG/PNC, 2012, p.9.
& Fabien Girard de Barros, Le 'droit mou' à l'épreuve de la QPC, La lettre juridique, novembre 2015: https://www.lexbase.fr/article-juridique/27150738-le-droit-mou-a-l-epreuve-de-la-qpc consulté le 21 octobre 2023

(3) "La loi a pour vocation d'énoncer des règles et doit par suite être revêtue d'une portée normative" :RAPPORTS DU SERVICE DES ETUDES JURIDIQUES: La qualité de la loi, Note de synthèse du

ورغم ذلك يذهب البعض –ومن منظور شكلي– إلى أن الصياغة تكون معيارية، بمجرد أن تنتمي إلى نظام معياري رسمي، مهما كان هيكل ومضمون هذه الصياغة (أمري أو وصفي، محدد أو مجرد)، فهذه الصياغة تعتبر قاعدة قانونية منذ لحظة إقرارها من قبل السلطات المختصة، وذلك وفقا للشروط التي يحددها النظام القانوني الذي تعمل فيه هذه السلطات. ووفقا لما سبق يمكن أن يحتوي القانون الذي تم اعتماده بطريقة دستورية، على محتوى لا يمثل قاعدة قانونية من أي نوع، بل مجرد أقول أو نصائح أو فلسفات سياسية أو دينية[1].

وقد أضفى المجلس الدستوري الفرنسي رقابته الدستورية على العديد من النصوص القانونية لافتقارها للوصف المعياري، وذلك في حالة خلوها من "أي أثر قانوني" أو "مضمون" أو "مفعول" أو "شخصية" أو معيارية، أو "النطاق" المعياري أو "القيمة"، وأنه لم يعد للمشرع أن يعبر عن رأيه بأي شكل من الأشكال بصفة مطلقة، حتى لو كانت الأحكام أو القواعد المنصوص عليها لا تتعارض من حيث الجوهر مع أي نص دستوري، ولم يعد المجلس الدستوري مجرد منظم لتوزيع السلطات وحارس الحقوق والحريات فقط؛ بل هو الضامن لنوعية أو عقلانية الإنتاج التشريعي"[2].

وقد عبر المجلس الدستوري الفرنسي بوضوح عن فكرة "المعيارية" من خلال أحد منشوراته فذهب إلى أن: "لفظ "المعيارية" يشير إلى الهيئة التي تصدر فيها

---

service des études juridiques n° 3 - 1er octobre 2007: https://www.senat.fr/ej/ej03/ej03_mono.html#toc4 consulté le 21 octobre 2023

[1]Véronique Champeil-Desplats. N’est pas normatif qui peut, préc., p.3.

[2]Déc. n° 82-142 DC, 27 juill. 1982, Rec. p.52. Déc. n° 85-196 DC, 8 août 1985, Rec. p.63. Déc. n° 94-350 DC, 20 déc. 1994, Rec. p.134. Déc. n° 2003-467 DC, 13 mars 2003, Rec. p.211. Déc. n° 2000-435, 7 déc. 2000, Rec. p.164. Déc. n° 2002-460 DC, 22 août 2002, Rec. p.198.

)ISSN: 2537- 0758 (

القاعدة القانونية، فلا يكفي للقول بأن قاعدة ما تعد قانونا أن تكون صادرة عن السلطة التشريعية، بل يجب أن تتضمن القاعدة مجموعة من العناصر تؤهلها لاكتساب الوصف المعياري المنطبق على كافة القواعد القانونية المماثلة، وهو ما يستتبع أن تنطوي القاعدة على عنصر التنظيم أو الأمر أو الحظر أو الإجازة..الخ [1].

وفي بداية الأمر، اكتفى المجلس الدستوري الفرنسي بالامتناع عن النظر في مدى دستورية أدوات القانون المرن أي الأدوات القانونية التي لا تتوافر فيها الصفة المعيارية، على أساس أن هذه الأدوات لا ينتج عنها أي أثر قانوني[2].

غير أنه أمام كثرة هذه الأدوات فقد أعاد المجلس الدستوري الفرنسي النظر في موقفه. ومنذ عام ٢٠٠٤ فرض المجلس رقابته على أحكام أو قواعد خالية من النطاق المعياري تم وصفها بأنها نيوترونات تشريعية «neutrons législatifs» أي قوانين غير ملزمة[3]، وذلك في قضية تتعلق بالقانون الأساسي للاستقلال المالي للوحدات الإقليمية، حيث قرر المجلس عدم دستورية المادة ٤ من هذا القانون؛ لأن صفتها القاعدية أو المعيارية غير واضحة أو غير محددة أو غير

---

[1]Véronique CHAMPEIL-DESPLATS, N'est pas normatif qui peut. L'exigence de normativité dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel, CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL N° 21 (DOSSIER : LA NORMATIVITÉ) - JANVIER 2007: https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/n-est-pas-normatif-qui-peut-l-exigence-de-normativite-dans-la-jurisprudence-du-conseil site consulté le 29 octobre 2023

[2] محمد محمد عبداللطيف، القانون الناعم: قانون جديد للسلوك الاجتماعي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٨، ص٧٣.

[3]DOSSIER DE PRESSE Étude annuelle 2013 « Le droit souple » Le résumé: https://www.conseil-etat.fr/Media/actualites/documents/reprise-contenus/etudes-annuelles/droit_souple_1-resume_021013.pdf consulté le 21 octobre 2023

مؤكدة وتنطوي على حشو زائد بما يتعارض مع نص الفقرة الثانية من المادة ٧٢ من الدستور الفرنسي[1].

وأشار المجلس إلى أن المادة ٦ من إعلان ١٧٨٩ تقضي بأن "القانون هو التعبير عن الإرادة العامة"[2]، ويستنتج من هذه المادة أن القانون.. يهدف إلى وضع القواعد، وبالتالي يجب منحه نطاقا معياريا، بأن يتعلق بالتنظيم أو الأمر أو الحظر أو الإجازة.. الخ

المطلب الثاني
نشأة القانون المرن

لقد أسلفنا الذكر أنه غالبا ما يتم النظر إلى القانون باعتباره مجموعة من الصياغات المعيارية Les énoncés normatifs، التي تأمر أو تجيز أو تحظر أو تنشيء أو تعاقب أو تكافيء، لكن سلطات الدولة، وبخاصة جهة الإدارة، من الممكن أن توجه السلوك باستخدام لغة "غير معيارية"، كأن توصي باتخاذ إجراء بدلا من أن تأمر به، لذلك تم إنشاء مصطلح "القانون المرن" للتعبير عن هذا الأسلوب الأخير، وكما يعبر البعض فالقانون المرن "قد أدى إلى تغيير النظرة تجاه المعيارية ومصادر القانون"[3]. ويتجلى هذا الأسلوب بشكل خاص في القانون الدولي العام، حيث ظهر القانون المرن في ثلاثينات القرن العشرين تلبية

---

[1]Décision n° 2004-500 DC du 29 juillet 2004 Loi organique relative à l'autonomie financière des collectivités territoriales https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2004/2004500DC.htm consulté le 21 octobre 2023

[2]Couderc, Michel. « Les fonctions de la loi sous le regard du commandeur », Pouvoirs, vol. 114, no. 3, 2005, pp. 22-23.

[3]Christophe Testard, « Le droit souple, une “petite” source canalisée », L’actualité juridique. Droit administratif, 2019, p. 934.

)ISSN: 2537- 0758 (

لاحتياجات المرونة المرتبطة بالقانون الدولي العام، وهي تلك المرونة التي تصف الأداة القانونية بأنها لا تنطوي على أي جزاء أو التزام، وبالتالي فهذه الأداة ليست إلزامية وإنما تعد مجرد توصية[1]. أي أن نطاق القانون المرن يشمل النصوص التي تهدف إلى التوجيه وليس الإلزام، وإلهام السلوك بدلا من رسم الحدود التي يؤدي تجاوزها إلى تعريض المرء للعقوبة[2].

لذلك ذهب رأي فقهي إلى أن الطبيعة المفتوحة للقانون الدولي تسمح –ربما أكثر من القانون المحلي– بتنظيم الأنشطة البشرية من خلال قانون مرن أو غير ملزم droit souple، وأن قدرا كبيرا من القانون الذي ينظم الأنشطة التي تقوم بها الدول في الاستجابة لكارثة موجود في شكل غير ملزم؛ ولذلك فإنه من الشائع في السرد المعاصر للقانون الدولي أن يتم العثور على تحليلات لمصدر الأدوات القانونية من حيث انقسامها بين القانون الصارم Hard law /droit dur والقانون غير الملزم Soft law:

يتعلق الأول بالنصوص المُصاغة بشكل يوحي بوجود التزام قانوني، في حين يشير الأخير إلى النصوص التي لا يُعترف بأنها ملزمة بموجب القانون الدولي، ونتيجة لذلك فإن انتماء أي أداة قانونية إلى أي من الفئتين يحمل في

---

[1]Pauline Joly. Le droit souple en droit financier. Droit. Université Paris sciences et lettres, 2021, p.4.
& Cécile Guérin-Bargues «Le droit politique entre normativisme et soft law : À propos de l'ouvrage d'Eleonora Bottini, La sanction constitutionnelle, étude d'un argument doctrinal », Jus Politicum, n° 18 [https://juspoliticum.com/article/Le-droit-politique-entre-normativisme-et-soft-law-A-propos-de-l-ouvrage-d-Eleonora-Bottini-La-sanction-constitutionnelle-etude-d-un-argument-doctrinal-1171.html] consulté le 21 octobre 2023

[2]Schoettl, Jean-Éric. « Droit souple et droit dur : gare à la confusion des genres », L'ENA hors les murs, vol. 503, no. 2, 2021, p.15.

طياته سلسلة من الآثار، وأهم هذه الآثار هي النتيجة القانونية لعدم الامتثال للقواعد أو المعايير الواردة في النص[1]، أي الجزاء المترتب على مخالفة هذه الأداة القانونية.

وفي سياق القانون الدولي أيضا يرى رأي فقهي تعريف "القانون المرن" بطريقة عكسية، ويتطلب هذا الأمر وجوب تعريف القانون الصلب أو الصارم Hard law وهو القانون بالمعنى التقليدي، والذي يتكون من جميع النصوص التي تعبر عن اتفاق بين مؤلفيها على إنشاء أو تعديل أو إلغاء التزامات قانونية، والتي يشكل انتهاكها عملا غير مشروع بالمعنى المقصود في القانون الدولي[2]، وعلى ذلك يكون القانون المرن –الذي هو نقيض القانون الصارم– بمثابة قواعد السلوك الواردة في الأدوات القانونية التي لا يشكل عدم الامتثال لها عملا غير مشروع، لكن هذا لا يعني أن هذه الأدوات القانونية –التي ليس لها قوة قانونية ملزمة– ليس لها أثر قانوني معين، أو أنها لا تنتج آثارا عملية[3].

ويقترح البعض قائمة من أدوات القانون المرن في مجال القانون الدولي، على سبيل المثال: الأعمال ذات الطبيعة الملزمة الضعيفة، مثل إعلانات البروتوكول les déclarations protocolaires، والقرارات les résolutions، والاتصالات les communications، والتوصيات les recommandations، والمواثيق les chartes ، والبرامج les programmes، وإعلانات النوايا les

(1)Arnold N. Pronto, Understanding the Hard/Soft Distinction in International Law, 48 Vanderbilt Law Review, 2021, p.942.
(2)Briard, Marine. "Recherche sur la détermination du droit de l'Union européenne par le droit international : l'exemple de la soft law, préc., p.34.
(3)Linda SENDEN, Soft law in European Community Law, Oxford: Hart Publishing, 2004, p. 112

)ISSN: 2537- 0758 (

déclarations d'intention [1]، والارشادات les guidelines ، والمبادئ وغيرها من المواقف المتخذة بشكل مشترك.. ويمكن أيضا توسيع هذه القائمة لتشمل البيانات الصحفية، والإعلانات، والاستنتاجات، والاتفاقات غير الرسمية، والآراء، والمشاورات والاتفاقيات ذات الطبيعة السياسية البحتة (اتفاقيات السادة gentlemen's agreements)[2]. وتجدر الإشارة إلى أن نشأة القانون المرن أو غير الملزم تعود إلى القرنين الأول والثاني الميلادي، حيث اشتمل القانون الروماني على بعض القواعد المشابهة للقانون المرن، والتي كانت تسمى في ذلك الوقت باسم "القوانين الناقصة أو القوانين غير الكاملة أو القوانين المثالية – " واتسمت هذه القواعد بعدم وجود آثار قانونية لها أو عواقب أو عقوبات جراء مخالفتها[3].

وقد تم تطوير هذه الفكرة السابقة لتدخل المجال الدولي كما أسلفنا الذكر، ثم للمجال المحلي وتحديدا في القانون الإداري في نطاق دعوى المشروعية أو إساءة استخدام السلطة.

وقد تمثل الاتجاه القديم لمجلس الدولة الفرنسي في عدم قبول طلبات إلغاء أدوات القانون المرن لأنها لا تشكل قرارات إدارية يترتب عليها أثر قانوني

---

[1]Schoettl, Jean-Éric. « Droit souple et droit dur : gare à la confusion des genres », prec., pp.15-16.

[2]Filippa Chatzistavrou, « L'usage du soft law dans le système juridique international et ses implications sémantiques et pratiques sur la notion de règle de droit », Le Portique [En ligne], 15|2005, mis en ligne le 15 décembre 2007, consulté le 21 octobre 2023. URL: http://journals.openedition.org/leportique/591 consulté le 21 octobre 2023

[3]DAZA PÉREZ, Mario. La responsabilidad disciplinaria de los servidores públicos a la luz de las normas de derecho blando. Bogotá: Universidad Externado de Colombia. 2020, p.16.

معين[1]، كما أن هذه الأدوات غير ملزمة للمخاطبين بها، ومثال على ذلك، قرار مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٧ حيث ذهب إلى أنه: "استنادا إلى أحكام المادة ١٤ من قانون ٢١ يوليو ١٩٨٣.. تتولى جمعية حماية المستهلك إبداء الرأي واقتراح كل إجراء من شأنه تحسين الوقاية من المخاطر المتعلقة بسلامة المنتجات أو الخدمات; ومع الأخذ في الاعتبار أن جمعية حماية المستهلك أصدرت في ١٧ سبتمبر ١٩٨٦ رأيا يتعلق باستخدام السورالين مع الأشعة فوق البنفسجية الطبيعية أو الاصطناعية والذي بموجبه يجب حظر مستحضرات التجميل الشمسية التي تحتوي على السورالين.. إن هذا الاقتراح الذي تم صياغته في إطار الاختصاص الاستشاري الحصري للجمعية، لا يشكل.. قرارا يمكن إحالته إلى قاضي المشروعية "تجاوز السلطة juge de l'excès de pouvoir"[2].

وقد قرر مجلس الدولة الفرنسي رفض الطعون المقدمة من قبل ثلاث شركات ضد توصية صادرة عن اللجنة الوطنية الفرنسية لحماية البيانات la commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL)، حيث تعلقت هذه التوصية باستخدام المرشحين السياسيين والأحزاب السياسية للملفات العامة والخاصة لنشر مواد الدعاية وجمع التمويل، ودفعت الشركات الثلاث بأن التوصية كانت بمثابة قرار إداري يضر بمصالحها التجارية، وقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أن التوصية تستند إلى القانون وتهدف إلى تفسيره فقط

[1]Pierre Tifine, 'Droit administratif français – Partie 4 – Chapitre 1 – Section 1, ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 54092 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092) consulté le 21 octobre 2023

[2]Conseil d'Etat, 4 / 1 SSR, du 27 mai 1987, 83292, publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007705899

)ISSN: 2537- 0758 (

وأنها لا تخلق أي التزامات قانونية على المرشحين السياسيين أو الأحزاب السياسية، وبالتالي فهذه التوصية لا تصلح أن تكون محلا للطعن بالإلغاء لأنها لا تشكل قرارا إداريا[1].

---

[1]Conseil d'Etat, 5 / 3 SSR, du 27 septembre 1989, 74548 74549 74550, mentionné aux tables du recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007768025

يسير القضاء الإداري المصري على نفس الاتجاه، حيث قضى بأن: " من حيث إن المدعيين يهدفان من الدعوى الماثلة الى طلب الحكم بقبول الدعوى شكلا وبوقف تنفيذ والغاء القرار المطعون فيه الصادر من حى بولاق الدكرور المتضمن ندب مهندس اخر من قبل الحى لمعاينة العقار محل التداعى لما يتضمنه هذا القرار من عدم الاعتداد بأى معاينات سابقة تمت للعقار مع ما يترتب على ذلك من اثار اخصها الاعتداد بالنتيجة التى انتهى اليها تقرير الخبير في الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٠٩ ايجارات الجيزة مع الزام المدعى عليهم المصروفات ٠ وحيث إنه من المقرر قانونا أن الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومه عينيه مناطها اختصام القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ومن ثم فإنه يتعين لقبول دعوي الإلغاء أن تنصب علي قرار إداري نهائي قائما ومنتجا لاثاره القانونية عند إقامة الدعوى ، وأن يستمر كذلك حتي الفصل فيها فإذا تخلف هذه الشرط كانت الدعوى غير مقبولة وحيث إنه من المقرر قضاء إنه يتعين لقبول دعوى الإلغاء وما يتفرع عنها أن تنصب على ثمة قرار إدارى باعتبار أن هذه الدعوى خصومة عينية. فإن تخلف هذا القرار يتعين القضاء بعدم قبولها لانتفاء القرار الإدارى. وقد استقر القضاء على أن القرار الإدارى هو إفصاح الجهة الإدارية عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث أثر قانونى معين متى كان ذلك جائزا وممكنا قانونا وابتغاء مصلحة عامة. وحيث إنه بتطبيق ما تقدم على وقائع النزاع ولما كان المدعيين يهدفان من دعواهما الماثلة الغاء القرار المطعون فيه الصادر من حى بولاق الدكرور المتضمن ندب مهندس اخر من قبل الحى لمعاينة العقار محل التداعى للتأكد من صحة المحضرين رقمى ٢١٧٦ و٢٨٢٦ لسنة ٢٠١٦ المحررين من قبل المدعى عليها الرابعة ضد المدعيين لما يتضمنه هذا القرار من عدم الاعتداد بأى معاينات سابقة تمت للعقار خصوصا النتيجة التى انتهى اليها تقرير الخبير في الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٠٩ ،واذ لم يثبت من الاوراق كما لم يقدم المدعيين ما يفيد قيام الحى بتشكيل لجنة اخرى لمعاينة العقار ولو افترضنا جدلا صحة ماذكره المدعيين بقيام الحى بندب لجنة لمعاينة العقار محل التداعى للتأكد من صحة ما تدعيه المدعى عليها الرابعة في المحضرين سالفى الذكر فان قرار ندب لجنة يفتقد لمقومات القرار الادارى الذى يصلح ان يكون محلا لدعوى الالغاء حيث انه لايعدو ان يكون مجرد اجراءات تحضيرية و لا ينشأ عنه اى مركز قانونى ومن ثم ينتفي بشأنه وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم. الأمر الذى لا مناص معه من القضاء بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري".

محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٤٣٨٦٧ لسنة ٧٠ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/٢٣

وفي قرار أخر لمجلس الدولة الفرنسي صادر في ١٦ يناير ٢٠٠٦ رفض طلب إلغاء التوصية التي أصدرتها لجنة الشروط غير العادلة بشأن عقود القروض العقارية؛ ذلك لأن "التوصيات الصادرة عن اللجنة لا تشكل قرارات إدارية يمكن أن تكون موضوع استئناف بسبب إساءة استخدام السلطة؛ لأن لجنة الشروط غير العادلة عندما تصدر توصيات، لا تضع قواعد من شأنها أن تكون ملزمة للأفراد أو السلطات العامة، ولكنها تقتصر على دعوة المهنيين المعنيين إلى إزالة أو تعديل الشروط التي تقترحها أو تعتبر مسيئة"[1].

أما الاتجاه الحديث لمجلس الدولة الفرنسي[2] بشأن إضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن فقد بدأ في الظهور منذ عام ٢٠١٢ ، وقد خصص المجلس دراسته السنوية لعام ٢٠١٣ لدراسة القانون المرن، كما طور المجلس من هذا الاجتهاد القضائي في عام ٢٠١٦، ووسع من مجال رقابة المشروعية لتشمل لكل أدوات القانون المرن منذ عام ٢٠٢٠، وذلك في حال توافر بعض الشروط.

ولازال مجلس الدولة المصري يسير أيضا على هذا الاتجاه، حيث تنحصر رقابة المشروعية وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة من جانب واحد هو جانب جهة الإدارة

---

[1]Conseil d'État, 6ème et 1ère sous-sections réunies, 16/01/2006, N° 274721 Mentionné dans les tables du recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000008243816

[2]Stéphanie Renard, « La contribution du droit souple au maintien de l’ordre public sanitaire : l’expérience française de la lutte contre la Covid-19 entre mars et septembre 2020 », Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux [En ligne], 19 | 2021, mis en ligne le 09 septembre 2022, consulté le 25 novembre 2023. URL : http://journals.openedition.org/crdf/8103;DOI: https://doi.org/10.4000/crdf.8103

)ISSN: 2537- 0758 (

بما لها من إرادة وسلطة ملزمة، والتي يترتب عليها إحداث أثر قانوني إما بإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني، أما ما عدا ذلك من الأعمال التي لا يترتب عليها إحداث هذا الأثر القانوني فإنها لا تكون محلا لرقابة المشروعية[1].

[1] "وحيث إنه من المستقر عليه - في قضاء هذه المحكمة - أن القرار الإداري هو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا جائزا قانونا ، وكان الباعث عليه تحقيق مصلحة عامة، كما يعتبر امتناع الإدارة عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح بمثابة قرار إداري سلبي يجوز الطعن عليه بالإلغاء، وأن يكون مناط ذلك أن تكون هناك ثمة قاعدة قانونية عامة تقرر حقا أو مركزا قانونيا لاكتساب هذا الحق أو المركز القانوني، بحيث يكون تدخل الإدارة لتقريره أمرا واجبا عليها متى طلب منها ذلك، ويكون تخلفها عنه بمثابة امتناع عن أداء هذا الواجب ، بما يشكل مخالفة قانونية، فإذا لم يكن إصدار مثل هذا القرار واجبا عليها أو يخرج عن اختصاصها ، فإن امتناعها عن إصداره لا يشكل قرارا سلبيا مما يقبل الطعن عليه بالإلغاء، وفى ذلك تنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه "ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح.".

الطعن رقم ٨٩٦٤٢ لسنة ٦٧ قضائية - المحكمة الإدارية العليا- الدائرة الثالثة -موضوع - بتاريخ ٣١-١-٢٠٢٣

المطلب الثالث

مفهوم القانون المرن وأهميته

لا يوجد تعريف موحد للقانون المرن[1]، نظرا لوجود تنوع كبير في الأدوات القانونية التي يمكن اعتبارها بمثابة قانون مرن، وقد كان الأستاذ ماك ناير McNair هو أول من وضع نظرية للقانون المرن أو غير الملزم وعرفه بأنه "قانون في شكل مقترحات أو مبادئ مجردة، على العكس من القانون الملزم الذي هو قانون ملموس، أو عملي"، ومع ذلك، فقد تطور تعريف القانون غير الملزم منذ الستينات وحتى وقتنا الحالي، كما تشير البروفيسورة إيزابيل هاشيز، ليشمل "الأشكال المرنة للتنظيم الاجتماعي"[2].

ويشير القاموس السياسي الفرنسي إلى أن القانون المرن "يتكون من أدوات تشبه القواعد التي تهدف إلى تعديل السلوك أو توجيهه، وذلك دون خلق قيود على هذا السلوك"[3].

ويطلق على القانون المرن العديد من التسميات الأخرى منها droit souple القانون غير الملزم droit mou القانون اللين droit spontané القانون التلقائي droit flou القانون الغامض droit gazeux القانون الغازي،

---

(1) Briard, Marine. "Recherche sur la détermination du droit de l'Union européenne par le droit international : l'exemple de la soft law." Thesis, Aix-Marseille, 2017, p.29.

(2)I. Hachez, « Balises conceptuelles autour des notions de “sources du droit”, “force normative” et “soft law” », Revue interdisciplinaire d'études juridiques, Vol. 65, 2010/2, pp. 38-39.

(3)"Toupictionnaire" : Le dictionnaire de politique Droit souple: https://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_souple.htm consulté le 21 octobre 2023

)ISSN: 2537- 0758 (

وفي كل الأحوال فإن هذه المفاهيم تشكك في المعايير التقليدية لتعريف القانون[1]. وجميع هذه التسميات مأخوذة أو مشتقة من مصطلح "Soft law" بمعنى القانون الناعم، وهي التسمية الأصلية المأخوذة من الفقه الأنجلوسكسوني[2]. لكننا فضلنا استخدام مصطلح القانون المرن أو غير الملزم **droit souple** نظرا لأن هذه التسمية هي التسمية الدارجة في الفقه الإداري وأحكام مجلس الدولة الفرنسي[3].

ووفقا للبعض يمكن تمييز القانون المرن أو غير الملزم من ناحيتين[4]:

أولا– باعتباره أداة خالية من الأثر الملزم فيما يتعلق بصناعها أو متلقيها، ومن ثم فالقانون المرن يشير إلى عدم وجود قوة ملزمة للأدوات القانونية التي تنتمي إليه، وعلى الرغم من عدم إنشاء التزام قانوني حقيقي أو منح حقوق جديدة، يمكن للإدارة استخدام أدوات القانون المرن للتأثير على السلوك إيجابيا أو سلبيا، ويمكنها أن تتخذ موقفا أو أن تصدر توصيات ليس لها قيمة إلزامية ولكن سيتم الاستماع إليها والتصرف بناء عليها بشكل طوعي[5].

---

(1) Magnon, X. (2019). L'ontologie du droit : droit souple c. droit dur. Revue française de droit constitutionnel, p.949.

(2) Lamèthe Didier. Association Henri Capitant. - Le droit souple, Journées Nationales, t. XIII. In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 63 N°1,2011. p.159.

(3)COSTA Delphine, « La soumission au principe de légalité des actes de droit souple », Les Cahiers Portalis, 2021/1 (N° 8), p. 151-173. DOI : 10.3917/capo.008.0151. URL : https://www.cairn.info/revue-les-cahiers-portalis-2021-1-page-151.htm consulté le 21 octobre 2023

& Pascale Deumier, Petit un du Grand A : la théorie générale du droit, La mutation des sources du droit privé et l'introduction à l'étude du droit, Revue éditée et diffusée par l'Université Panthéon-Assas, No5 Février 2012, p.32.

(4)Lavergne, B. 2013. Recherche sur la soft law en droit public français. Presses de l'Université Toulouse Capitole, pp. 45-46.

(5)René Cassin, Les rapports du Conseil d'État, assemblée générale le 9 mars 2017, p.104.

ثانيا– يمكن فهم القانون غير الملزم على أنه القاعدة التي لن يؤدي عدم الامتثال لها إلى أي شكل من أشكال توقيع الجزاء أو العقوبة.

وفي حقيقة الأمر ووفقا للتعريفات السابقة، فإنه لا يمكن تصنيف الأدوات التي تندرج تحت هذا القانون المرن ضمن الفئات الكلاسيكية المعروفة للقانون بمعناه الواسع، وبالتالي فإن الطبيعة القانونية غير المعهودة لهذه الأدوات لا تسمح للقاضي الإداري بسماع الدعوى المرفوعة ضدها، أي أنه سيتم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا دون النظر في الموضوع، وبالإضافة إلى ذلك، فأدوات القانون المرن ذات تنوع كبير جدا، ولا تتمتع كلها بنفس الخصائص أو الأنماط[1]. وعلى ذلك فالقانون المرن سيأخذ –على نحو ما سنعرض– العديد من مراحل التطور في مفهومه وتحديد خصائصه.

https://fichiers.acteurspublics.com/redac/pdf/21_06_2017_15_21_33Con0eil_d'Etat.pdf consulté le 21 octobre 2023

(1) Sophie THÉRON. “Le juge et l’apparence de l’acte en droit administratif”. Jacquinot, Nathalie. Juge et Apparence(s). Toulouse: Presses de l’Université Toulouse Capitole, 2010, p. 77 et suivant.

)ISSN: 2537- 0758 (

المطلب الرابع

أهمية القانون المرن

تبرز أهمية القانون المرن وأدواته من عدة نواحي:

أولا– يمكن أن يحل القانون المرن محل القانون الملزم Hard law عندما يكون من غير الممكن اللجوء إلى الأخير، وهو ما يظهر بشكل خاص في العلاقات الدولية[1].

حيث يذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أنه من الممكن أن يقدم القانون المرن نفسه كبديل دائم للقانون الملزم في بعض المجالات، وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التوصيات بشأن الممارسات الجيدة les recommandations de bonnes pratiques (RBP) (أفضل الممارسات) في مجال الرعاية الصحية[2] للتوفيق بين توحيد المعايير المتبعة في المؤسسات الصحية والحرية المتأصلة في ممارسة مهنة الطب، وفي المجال الاقتصادي غالبا ما يتم التأكيد على فضيلة القواعد التي تحددها الجهات الفاعلة المعنية نفسها، والتي من شأنها أن تخاطب روح المسؤولية لديهم، في حين أن القواعد التي تفرضها السلطات العامة من شأنها أن تشجع متلقيها على الرغبة في التحايل[3].

---

[1]«Les rapports du Conseil d'État » (ancienne collection « Études et documents du Conseil d'État », EDCE) https://medias.vie-publique.fr/data_storage_s3/rapport/pdf/144000280.pdf - Le droit souple – étude annuelle 2013, n° 64, p.9.

[2]Mustapha Mekki, Petit trois du Grand A : le droit de la responsabilité civile, Retour aux sources du droit de la responsabilité civile, , Revue éditée et diffusée par l'Université Panthéon-Assas, No5 Février 2012, pp.55-56.

[3]«Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.10.

ثانيا- ينظر البعض إلى أن القانون المرن يعتبر وسيلة مفيدة لنشر القانون الملزم أو الصارم، ودعم تنفيذه[1]، وتعزيز محتواه وتسهيل فهمه من قبل المستهدفين، وبخاصة لسهولة الوصول إليه، ولأنه يصدر في شكل تعليمي أو توضيحي، ويتم استخدامه من أجل ترجمة القواعد المعقدة إلى لغة بسيطة أو مفصلة[2].

ثالثا- يمكن للقانون المرن أن يشكل بديلا دائما للقانون الملزم، وعلى سبيل المثال في المجال الصحي، نشهد تزايد المواثيق الأخلاقية وتوصيات "أفضل الممارسات أو الممارسات الجيدة bonnes pratiques" التي تعمل في ضوءها المؤسسات الصحية والبحثية بشكل طوعي، وتلجأ إلى الاسترشاد بها لأن القانون الملزم غير كاف أو لأنه لا ينظم هذه المسائل الدقيقة، حيث يكون لكل تخصص طبي مجموعة من الارشادات والممارسات والإجراءات والبروتوكولات التي يلتزم بها الأطباء وغيرهم، رغم أنها تنتمي في الأساس للقانون المرن الذي يتميز بعدم الالزام ولا بترتيب أثر قانوني أو عقاب على المخاطبين به.

رابعا- يسمح القانون المرن بمعالجة الظواهر الحديثة التي تزداد في العالم المعاصر، سواء بسبب التطورات التكنولوجية أو التحولات الاجتماعية، فهو من السهل تغييره، عكس القانون الملزم[3].

---

(1)Alina Miron, The law of international organizations for cooperation in the internal legal orders, THÈSE Pour obtenir le grade de DOCTEUR EN DROIT, UNIVERSITÉ PARIS OUEST NANTERRE LA DÉFENSE École Doctorale de Sciences Juridiques et Politiques, 2014, p.136.

(2)S. GERRY-VERNIERES, « Soft law et sécurité juridique », in M. A. AILINCAI, Soft law et droits fondamentaux, Actes du colloque du 4 et 5 février 2016, p.152.

(3)«Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.10.

)ISSN: 2537- 0758 (

خامسا– تساعد أدوات القانون المرن في مكافحة التضخم التشريعي أو المعياري l'inflation normative، من خلال تجنب الأحكام التنظيمية المفرطة في التفاصيل والتي تنعكس سلبا على الأمن القانوني Sécurité juridique [1]. وقد اعتبر القاضي الإداري الفرنسي –لفترة طويلة من الزمان– أن أدوات القانون المرن مثل التعميمات أو التوجيهات..الخ، لا تخلق حقوقا وليست لها قوة ملزمة، وبالتالي لم يخضعها لرقابته[2].

وفي اجتهاده القضائي وبخاصة عام ٢٠١٢ قرر مجلس الدولة الفرنسي أن الأعمال التي تندرج ضمن بنية القانون المرن ورغم خلوها من الآثار القانونية إلا أنها تصلح أن تكون محلا للطعن نتيجة لإساءة استخدام السلطة إذا كانت تأخذ طابع الأحكام الإلزامية أو المتطلبات الفردية التي يمكن للسلطة أن تدين عدم الالتزام بها فيما بعد.

وفي تقريره لعام ٢٠١٣، اعتزم مجلس الدولة الفرنسي تنظيم أدوات القانون المرن التي ظلت لفترة طويلة مصدرا لانعدام الأمن القانوني La sécurité

---

(1) Vanneuville, Rachel. « Les enjeux politico-juridiques des discours sur l'inflation normative », Parlement[s], Revue d'histoire politique, vol. 11, no. 1, 2009, p. 80 et suivant.
& Benzerafa-Alilat, Manel, et Patrick Gibert. « De l'inflation normative à l'amplification des lois dans le processus parlementaire : pistes pour une analyse avancée des facteurs inflationnistes », Revue française d'administration publique, vol. 182, no. 2, 2022, p.541 et suivant.

(2)Mustapha Mekki, Petit trois du Grand A : le droit de la responsabilité civile, Retour aux sources du droit de la responsabilité civile, prec, p.56.
Thèmes abordés, Comment se comporte le juge administratif face aux actes de droit souple? https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/dissertation/comment-comporte-juge-administratif-face-actes-droit-souple-641543.html?utm_source=ssd2&utm_medium=internal

juridique[1] نتيجة لجوء جهة الإدارة لها بشكل متزايد، ومن أمثلة هذه الأدوات: التعميمات أو المذكرات أو المبادئ التوجيهية، والتي تعتبر أقل تقييدا للإدارة من القرارات الإدارية الملزمة[2]. حيث سعى مجلس الدولة الفرنسي من خلال دراسته للقانون المرن إلى إضفاء رقابته على مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السلطات العامة وصناع القرار بالفعل، ولا سيما السلطات التنظيمية أو الهيئات الإدارية المستقلة[3].

وفي هذه الدراسة، يعرف مجلس الدولة الفرنسي القانون المرن بأنه **ذلك القانون الذي لا ينطوي في ذاته على أية إلتزامات**[4] un droit qui n'emporte pas d'obligations par lui-même.

[1]Pour plus d'informations sur le principe de sécurité juridique, voir : Valdelièvre, Guillaume. « La sécurité juridique – Le point de vue de l'avocat », Titre VII, vol. 5, no. 2, 2020, pp. 11-19.

[2]Thèmes abordés, Comment se comporte le juge administratif face aux actes de droit souple? https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/dissertation/comment-comporte-juge-administratif-face-actes-droit-souple-641543.html?utm_source=ssd2&utm_medium=internal

[3]Julia Schmitz, Le droit souples, les autorités administratives indépendantes et le juge administratif. De la doctrine au prétoire. Revue française de droit administratif (RFDA) (n°6), 2017, p.3.

[4] «Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.9.

)ISSN: 2537- 0758 (

المبحث الثاني

الإضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

تتميز أدوات القانون المرن بتنوعها وبتطورها المستمر، وهو ما يُصعب عملية تحديد قوتها القانونية، لذلك يحقق مجلس الدولة الفرنسي من خلال التكريس القضائي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن شكلا من أشكال إعادة التأهيل لمفهوم قانوني غير محدد بشكل كافي[1]، فهو يضعه قيد البحث والتحليل من أجل تمييزه، ووضع إطار عام له وضبط شروط اخضاعه لرقابة المشروعية[2].

ومن أجل دراسة هذا الأمر، لابد أولا من التعرض لموقف القاضي الإداري من رقابة مشروعية الأعمال الإدارية ذات الطبيعة غير القرارية، وذلك باعتبارها أصبحت تنتمي إلى أدوات القانون المرن وهي أدوات رئيسية تستخدمها جهة الإدارة وهي بصدد قيامها بوظائفها.

ثم نتعرض بعد ذلك لدعوى شركة Casino Guichard–Perrachon التي تمثل نقطة الانطلاق أو الشرارة الأولى للإضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن، ثم نوضح بعذ ذلك ضوابط إدراج الأداة القانونية في بنية القانون المرن ونطاق المعيارية المتدرجة لهذه الأدوات وفقا للدراسة التي أجراها مجلس الدولة الفرنسي عام ٢٠١٣، وذلك وفق التقسيم التالي:

---

[1]J. Richard, C. Vigouroux, «Du droit "mou" au droit "souple"», Presses universitaires d'Aix-Marseille, AJDA, 2013, p. 1825.

[2]Julia Schmitz, Le droit souples, les autorités administratives indépendantes et le juge administratif, prec., p.4.

المطلب الأول: الاتجاه القضائي التقليدي في رقابة الأعمال الإدارية الانفرادية

المطلب الثاني: دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon

المطلب الثالث: ضوابط إدراج الأداة القانونية في بنية القانون المرن

المطلب الرابع: نطاق المعيارية المتدرجة لأدوات القانون المرن

)ISSN: 2537- 0758 (

المطلب الأول

الاتجاه القضائي التقليدي في رقابة الأعمال الإدارية الانفرادية

Actes administratifs unilatéraux à caractère non décisoire

من المعروف أن جهة الإدارة حينما تنهض بممارسة وظائفها المعودة إليها بموجب دستور الدولة فإنها تقوم بمجموعة من الأعمال القانونية التي تدور ضمن طائفتين هما القرار الإداري والعقد الإداري. ويطلق على القرار الإداري في فرنسا مصطلح العمل الإداري الانفرادي[1] AAU – Acte administratif unilateral وذلك حسب المؤلفين أو الشُراح الذين يعتبرون هذين المصطلحين مترادفين.

لكننا على نحو ما سنعرض الأن سنجد أن الأعمال الإدارية الانفرادية قد يكون لها طبيعة القرار الإداري، كما قد تكون ذات طبيعة غير قرارية non décisoire[2].

ويعد العمل الإداري الانفرادي عملا معياريا أو عملا قراريا عندما يمكن وصفه بأنه عمل قانوني صادر من جانب واحد هو جانب جهة الإدارة، وذلك باعتباره مظهرا من مظاهر إرادة السلطات العامة، بما لها من سلطة ملزمة مستمدة من القانون بمعناه الواسع، أي حينما يترتب عليه أثر قانوني، وهو ما ينعكس على النظام القانوني ordonnancement juridique أو المراكز

---

[1]Fiche droit administratif - L'acte administratif unilatéral 5 Oct. 2021: https://www.doc-du-juriste.com/blog/conseils-juridiques/fiche-droit-administratif-acte-administratif-unilateral-05-10-2021.html

[2]les actes non décisoires article en ligne Date de mise à jour23/05/2010: https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/dissertation/actes-non-decisoires-459666.html

القانونية بالإنشاء أو الإلغاء أو التعديل، ويخضع بالتالي هذا العمل الإداري الانفرادي لرقابة المشروعية أمام القضاء الإداري لكونه عملا قراريا[1].

وعلى العكس مما سبق، فإن العمل الإداري الانفرادي الذي يوصف بأنه غير قراري، لا ينتج أي ضرر أو أثر قانوني، وبالتالي فإنه لا يؤثر على المراكز القانونية ولا يتضمن أي إلزام تجاه المخاطبين به، ولا يجوز الطعن فيه بالإلغاء أمام القاضي الإداري[2]. وقد كانت هذه هي النظرة القديمة للأعمال الإدارية الانفرادية ذات الطبيعة غير القرارية.

لكن هذه النظرة قد تطورت بمرور الوقت في قرارات مجلس الدولة الفرنسي. وتتخذ الأعمال الإدارية الانفرادية ذات الطبيعة غير القرارية العديد من الصور، لكن تم تقسيمها تقليديا إلى ثلاث صور هي: التدابير التحضيرية، والتعاميم، والمبادئ التوجيهية[3]، وما يجمع هذه الصور الثلاثة معا هو أنها في الأصل تتعلق فقط بالعمل الداخلي للإدارة، أي أنها لا تسبب ضررا، ولا تنتج أية آثار قانونية في حد ذاتها، ونتيجة لذلك تمثل الاتجاه التقليدي لمجلس الدولة الفرنسي

---

(1)Valentin Lamy. « Fiche 8. La notion d'acte administratif unilatéral », Droit administratif. sous la direction de Lamy Valentin. Ellipses, 2018, p.141 et suivant.

(2)Yves Broussolle, « Fiche 39. Les actes administratifs unilatéraux non décisoires », Fiches d'Introduction au droit public. Rappels de cours et exercices corrigés, sous la direction de Broussolle Yves. Ellipses, 2019, pp. 241-244.

& Brumaj, Disertation : 'les actes non décisoires' Droit administratif le 9 Janvier 2010: brumaj.kazeo.com/disertation-les-actes-non-decisoires-a120140738

& Paul Amselek, L'évolution générale de la technique juridique dans les sociétés occidentales : RDP 1982, p. 275.

(3)Pierre Tifine, 'Droit administratif français – Partie 4 – Chapitre 1 – Section 1, ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 54092 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092

)ISSN: 2537- 0758 (

في رفض الطعون ضد هذه الأعمال بدعوى تجاوز السلطة أو إساءة استخدام السلطة[1].

ومع ذلك، سنرى (في المطلب الرابع من المبحث الثالث في هذا البحث) أن مجلس الدولة الفرنسي قد أعاد تنظيم مقبولية الطعن بإلغاء هذه الأعمال وذلك في دعوى GISTI في ١٢ يونيو ٢٠٢٠.

أولا– الإجراءات والتدابير التحضيرية Mesures préparatoires:

الاجراءات أو التدابير التحضيرية هي تلك التي تُتخذ كجزء من إعداد القرار الإداري النهائي، ومن خلال هذه الاجراءات تُظهر الإدارة رغبتها في بدء مراحل عملية اتخاذ القرار، أي أن هذه الإجراءات هي مجرد تمهيد لاتخاذ القرار[2]، وللإدارة سلطة تقديرية في إتمام كل الإجراءات وصولا لاصدار القرار الإداري النهائي، ولها الحق في العدول عن إصداره[3]. والإجراءات التحضيرية تشمل المداولات والمكاتبات والآراء والرغبات والاقتراحات والتمنيات[1].. الخ

---

[1]Brumaj: Droit Administratif « Les actes non décisoires » le 9 Janvier 2010 à 17:50: brumaj.kazeo.com/disertation-les-actes-non-decisoires-a120140738

[2]Christian Pujalte, Édouard de Lamaze. « Chapitre IV. Les mesures préparatoires et les avis », L'avocat et les juridictions administratives. Sous la direction de Pujalte Christian, de Lamaze Édouard. Presses Universitaires de France, 2014, p. 89 et suivant.

[3] في تأييد ذلك ذهبت محكمة القضاء الإداري في مصر إلى أن: "وان القرار الاداري هو افصاح الادارة – بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح – عن ارادتها الملزمة بقصد احداث مركز قانوني معين ، متى كان ذلك جائزا وممكنا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وانه لما كانت الادارة تترخص اصلا في التعيين بما لها من سلطة تقديرية ، فهي تترخص في اجرائه .. وفي اختيار الوقت الذي تجري فيه شغل الوظائف الخالية بها ، ..... ، وان الاجراءات

وكقاعدة عامة، لا تخضع الإجراءات والتدابير التحضيرية التي تساهم في تكوين قرار إداري مستقبلي للطعن بالإلغاء[2]، لأنها ليست ذات طبيعة قرارية،

السابقة على التعيين لا تلزم السلطة المختصة بالتعيين ولو كانت قد اعلنت عن شغل الوظائف واجرت امتحانا لشغلها ، اذ تستطيع رغم ذلك ان تعدل عن كل اجراءات الترشيح والامتحان وان تبقى الوظائف شاغرة ، وتقوم السلطة التقديرية للادارة حتى ولو استوفى المتقدم للوظيفة الشروط المقررة للتعيين ، طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة ، لان الاعلان عن شغل الوظيفة او الترشيح له وان كان يترتب عليه تعق حق ذوي الشان يما تضمنه من شروط شغل الوظيفة ..... ، الا انه لا يرتب للمتقدم او المرشح مركزا قانونيا في الوظيفة ، اذ ان المركز القانوني فيها لا ينشان الا بقرار التعيين الصادر بالاداة القانونية الصحيحة ممن يملك سلطة التعيين ، ومن ثم تعتبر جميع الاجراءات السابقة على صدور قرار التعيين مجرد اجراءات تحضيرية تمهيد لاصدار هذا القرار من السلطة المختصة وفقا للقانون".

محكمة القضاء الإداري – الحكم رقم ٤٤٩٩٧ لسنة ٧١ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٥ .

محكمة القضاء الإداري – الحكم رقم ٣٥٤٣٥ لسنة ٦٨ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٧ .

[1] " كما ان المستقر عليه ايضاً انه يخرج من نطاق القرار الادارى ما يُتخذ من إجراءات تمهيدية سابقة على اصدار قرار مثل المكاتبات التي تتضمن توجيهات أو تعليمات ، ومرد ذلك ان من اركان القرار الادارى ركن المحل وهو المركز القانوني الذى تتجه إرادة مُصدر القرار الى احداثه وان الأثر القانوني الذى يترتب عليه بقوم مباشرة وفى الحال وهذا الأثر هو انشاء مركز قانونى او تعديل مركز قانونى قائم او الغاؤه واالوقائع التمهيدية التي يستتبعها صدور قرار ادارى لا يترتب عليها انشاء مركز قانونى او تعديله ، وبالتالى لا يصح ان تكون تلك االوقائع محلا لدعوى الإلغاء مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها لانتفاء القرار الادارى".

محكمة القضاء الإداري – الحكم رقم ٤٧٧٨٦ لسنة ٧٠ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/١/١٦ .

[2] وفي ذلك قضت محكمة القضاء الإداري في مصر بأنه: "ومن حيث إنه من المقرر أن القرار الصادر بالإحالة إلى التحقيق أو بالإحالة إلي المحاكمة التأديبية لا يعد في مرتبة القرار الإداري النهائي الذى يختص القضاء الإداري بالفصل في طلب إلغائه مستقلاً عن الدعوى التأديبية بحسبانه مجرد إجراء تمهيدي للنظر في أمر الموظف والتحقق مما إذا كان هناك ما

)ISSN: 2537- 0758 (

ولأن إلغاء الإجراء التحضيري هو أمر عديم الفائدة إذا قررت جهة الإدارة في نهاية المطاف عدم اعتماد القرار[1]، وعلى ذلك كان اتجاه مجلس الدولة الفرنسي بعدم قبول الطعن بإلغاء:

يستوجب مؤاخذته تأديبياً من عدمه ومن ثم لا يقبل الطعن فيه علي استقلال وإنما يتعين أن يتم ذلك بمناسبة الطعن علي قرار الجزاء الصادر بناء علي ذلك التحقيق".

محكمة القضاء الإداري – الحكم رقم ١٦٩٥٩ لسنة ٦١ قضائية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤

[1] تنتهج المحكمة الإدارية العليا في مصر هذا الاتجاه، ومن ذلك حكمها الذي قضت فيه بأن: " ومن حيث إن عناصر هذه المنازعة تخلص في أن السيدة/ ..... المدرس بكلية الفنون التطبيقية قسم الطباعة والمنسوجات بجامعة حلوان أقامت الدعوى ٥٣ لسنة ١٢ القضائية ضد كل من وزير التعليم ورئيس جامعة حلوان بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم وملحقاتها في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨ طلبت في ختامها الحكم بإلغاء القرار الصادر بإحالتها إلى مجلس التأديب واعتباره كأن لم يكن وإلزام الجهة الإدارية المصروفات. وقالت شرحاً للدعوى أنها كانت قد تقدمت بطلب لمنحها إجازة خاصة لمرافقة زوجها – المعار لجامعة الرياض بالسعودية، ولما توجهت إلى مكتب الإجازات بمبنى جامعة حلوان للاستفسار عما تم في هذا الطلب، تصادف وجود السيدة رئيسة القسم وحرم السيد الدكتور رئيس الجامعة التي وجهت إليها ألفاظاً قاسية وطردتها من الحجرة، وهو الأمر الذي رفضته المدعية واعتبرته مخلاً بكرامتها. ولم تكتف رئيسة القسم بذلك وإنما قدمت في حقها شكوى أحيلت إلى التحقيق وانتهى الأمر بإحالة المدعية إلى مجلس التأديب. ونعت المدعية على هذا القرار مخالفته للقانون، ذلك لأن المحقق رفض إطلاعها على الشكوى المقدمة ضدها من السيدة رئيسة القسم وأن قرار إحالتها إلى مجلس التأديب صدر مجاملة للسيدة المذكورة دون أن يقع من المدعية ما يستوجب محاكمتها تأديبياً وهي التي أهينت وأمر بطردها من مكتب الإعارات والإجازات والعلاقات الثقافية وكانت في الحقيقة وواقع الأمر مجنياً عليها. وبجلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأقامت قضاءها على أن القرار المطعون فيه لا يعد من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي تختص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغائها طبقاً لنص المادة (١٥) من القانون رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وفضلاً عن ذلك فإن هذا القرار لا يعد قراراً إدارياً بأي صورة من الصور ولا يعدو أن يكون خطوات تسبق صدور القرار التأديبي، وبهذه المثابة فإن الفصل في طلب إلغاء القرار المذكور يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية بل وعن اختصاص كافة الجهات القضائية، الأمر الذي ترى معه المحكمة أنه لا مجال لإعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تقضي بأن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها بحالتها إلى المحكمة المختصة.

ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما ذهب إليه من أن قرار إحالة المدعية إلى مجلس التأديب لا يعتبر قراراً إدارياً في أي صورة من الصور، وإنما الصحيح أن هذا القرار صدر من رئيس الجامعة بما له من اختصاص منصوص عليه في المادة (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعات وترتب عليه التأثير في المركز القانوني للمدعية يعتبر قراراً إدارياً يخضع لرقابة القضاء الإداري شأنه في ذلك شأن القرارات التي تصدر في حق الموظف بوقفه عن العمل وقفاً احتياطياً لمصلحة التحقيق. وأن هذا القرار وإن يكن من القرارات المرتبطة والمتفرعة عن الدعوى التأديبية والتي تخضع لقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع، إلا أن المحكمة التأديبية لا تعتبر قاضي الأصل بالنسبة له ولا ينعقد لها الاختصاص بالفصل في طلب إلغائه بالتالي طالما أنها ليست مختصة بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضد المدعية وإنما يختص بذلك مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الذي يتم تشكيله طبقاً للمادة (١٠٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات. ولما كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة بنظر الطلبات التي يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية وبنظر سائر المنازعات الإدارية طبقاً لأحكام الفقرتين ٥، ١٤ من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فمن ثم تكون المحكمة المذكورة هي المختصة بنظر هذه الدعوى، ويكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى خلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون متعيناً الحكم بإلغائه وبإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص. ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أصاب الحق في قضائه للأسباب التي قام عليها والتي تقرها هذه المحكمة. ذلك أن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة التأديبية لا يعد في مرتبة القرار الإداري النهائي الذي يختص القضاء الإداري بالفصل في طلب إلغائه مستقلاً عن الدعوى التأديبية لأن الأثر الذي يستهدفه القرار الإداري بالمدلول الاصطلاحي لهذه العبارة هو الهدف النهائي الذي تتجه

)ISSN: 2537- 0758 (

- المداولات ذات الطبيعة التحضيرية للسلطات المحلية ومؤسساتها العامة[1].
- المداولة التي تطلب من خلالها السلطة المحلية من المحافظ الاستمرار في نزع الملكية للمنفعة العامة، لا يمكن أن تكون موضوع للطعن بتجاوز السلطة[2].
- آراء السلطات القنصلية التي يستشهد بها القنصل في إطار دراسة طلب الحصول الإقامة[1].

إليه نية الجهات الإدارية في مجال إنشاء أو تعديل المراكز القانونية لذوي الشأن، في حين أن القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية وإن كان يترتب عليه التأثير في المركز القانوني للموظف من ناحية اعتباره محالاً إلى المحاكمة التأديبية، إلا أن هذه الإحالة ليست هدفاً نهائياً مقصوداً لذاته في هذا المجال وإنما مجرد تمهيد للنظر في أمر الموظف والتحقق مما إذا كان هناك ما يستوجب مؤاخذته تأديبياً من عدمه وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا ينطوي على تعديل نهائي في المركز القانوني للموظف ولا يعد بالتالي قراراً إدارياً نهائياً مما يجوز الطعن فيه على استقلال. وغني عن القول أنه لا وجه للتحدي في هذا الخصوص بما هو مقرر في قانون مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات الإدارية لأن القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية، باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحاكمة تعد المنازعة فيه من المنازعات المتفرعة عن الدعوى ومن ثم لا تقبل هذه المنازعة على استقلال وإنما يتعين أن يتم ذلك بمناسبة الطعن في الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى.

المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ قضائية بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٤ مكتب فني ٢٩ رقم الجزء ٢ رقم الصفحة ١١١٠ [رفض] رقم القاعدة ١٧٧.

[1]Conseil d'Etat, Assemblée, 15 avril 1996, Syndicat CGT des hospitaliers de Bédarieux, requête numéro 120273, publié au recueil: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007937111/

[2]Cour administrative d'appel de Bordeaux, 1e chambre, du 4 février 1999, 96BX30650, inédit au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007492864/

- اقتراح إدارة الضرائب لدافعي الضرائب لبدء إجراء المعاملة الضريبية[2].

وعلى سبيل الاستثناء يمكن قبول الطعن بإلغاء القرار الذي يرفض اعتماد تدبير تحضيري، لأنه يمنع بدء الإجراء الهادف إلى اعتماد القرار النهائي، ومن ذلك جواز الطعن بإلغاء رفض عميد الأكاديمية تقديم الملفات إلى المجلس الأكاديمي[3].

كما يجوز الطعن على التدبير التحضيري متى كان بالإمكان فصله عن القرار الإداري النهائي رغم مساهمته في تكوينه، ومن ذلك قرار مجلس الدولة الفرنسي الذي ذهب إلى أنه بالنظر إلى آثار القرار الذي بموجبه يصنف المحافظ العملية كمشروع ذي مصلحة عامة ويعطي إشعارا للمجلس المحلي المعني لتعديل خطة استخدام الأراضي الخاصة به.. فإن هذا القرار له طابع القرار السلبي (الضار) الذي يصلح لأن يكون محلا للطعن بتجاوز السلطة [4].

ويمكن من ناحية أخرى، إلغاء القرار النهائي من خلال الاحتجاج بعدم مشروعية التدبير التحضيري، ويبدو هذا الحل مناسبا من وجهة نظر مبدأ حسن

---

(1)Conseil d'État, 7ème et 2ème sous-sections réunies, 19/01/2011, 332635, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000023494600
(2)Conseil d'État, 8ème et 3ème sous-sections réunies, 04/03/2009, 295288:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000020377569/
(3)Conseil d'Etat, Assemblée, du 29 janvier 1954, 07134, publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007637421/
(4)Conseil d'Etat, Section, du 30 octobre 1992, 140220, publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007810781

)ISSN: 2537- 0758 (

إقامة العدل، فمن ناحية، يتجنب هذا الحل مضاعفة الطعون التي قد تتمثل في مجرد المماطلة لعدم إصدار القرار النهائي، ومن ناحية أخرى، فإنه يسمح للقاضي بإلقاء نظرة بأثر رجعي على الإجراءات المساهمة في تكوين النتيجة النهائية وهي القرار الإداري النهائي[1].

ثانيا– التعاميم les circulaires :

تشكل التعاميم –والتي تسمى أيضا بالمنشورات المصلحية، أو المذكرات، الشروح، التفسيرات، التعليمات، المذكرات– الأداة المميزة التي يمارس من خلالها رؤساء الإدارات، وخاصة الوزراء، سلطتهم التعليمية، وهي عنصر أساسي في السلطة الهرمية، على مرؤوسيهم. وهي كثيرة للغاية وتهدف إلى شرح الأنظمة والتشريعات المعمول بها بهدف ضمان تماسك العمل الإداري[2].

ونظرا لخطورة السلطة المتولدة عن هذه الأداة القانونية فقد تدخل المشرع والقاضى الفرنسى ووضعا تنظيما قانونيا لإفرازات هذه السلطة، ولذلك صدر قانون ١٧ يوليو ١٩٧٨ منظما لحق الاطلاع على الوثائق الإدارية Liberté d'accès aux documents administratifs[3]، وقانون ١١ يوليو ١٩٧٩ المتعلق بتسبيب القرارات الإدارية، ملزما جهة الإدارة بنشر الوثائق الناجمة عن استخدام

---

[1]Pierre Tifine, 'Droit administratif français – Partie 4 – Chapitre 1 – Section 1, ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 54092 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092)

[2]Pierre Tifine, 'Les recours contre les circulaires, Commentaire sous CE, Sect. 18 décembre 2002, Dame Duvignères, requête numéro 233618':Revue générale du droit on line, 2012, numéro 477 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=477

[3]LE DROIT D'ACCÈS AUX DOCUMENTS ADMINISTRATIFS (Articles L311-1 à D312-11): https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000031366350/LEGISCTA000031367692/

هذه السلطة من توجيهات Directives ومنشورات Circulaires وأوامر داخلية instructions ومذكرات notes وجميع الإجابات الصادرة من الوزراء والتى تتعلق بتفسير القانون الوضعى أو التى تصف الإجراءات الإدارية الواجبة الاتباع[1]، كما أن المادة L. 312-2 من قانون العلاقات بين الجمهور والإدارة المعدل عام ٢٠١٨ قد ألزمت الإدارة بنشر التعليمات والتعاميم والملاحظات والإجابات الوزارية التي تتضمن تفسيرا للقانون الوضعي أو وصفا للإجراءات الإدارية، حيث تعتبر التعليمات والتعاميم ملغاة إذا لم يتم نشرها [2].

وكقاعدة عامة، ليس للتعاميم طابع قراري ne présentent pas, en principe, de caractère décisoire لأنها لا تضيف شيئا لقواعد القانون، ولا تمس بحق من الحقوق نظمه القانون[3]، ومع ذلك، قد يحتوي التعميم على

---

[1] رأفت فوده، عناصر وجود القرار الإداري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٩٩.

[2] Article L312-2Version en vigueur depuis le 12 août 2018 Modifié par LOI n°2018-727 du 10 août 2018 - art. 20 : « Font l'objet d'une publication les instructions, les circulaires ainsi que les notes et réponses ministérielles qui comportent une interprétation du droit positif ou une description des procédures administratives. Les instructions et circulaires sont réputées abrogées si elles n'ont pas été publiées, dans des conditions et selon des modalités fixées par décret. Un décret en Conseil d'Etat pris après avis de la commission mentionnée au titre IV précise les autres modalités d'application du présent article ».
« Code des relations entre le public et l'administration »: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000037313045

[3] وهذا هو اتجاه المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري في مصر: "وحيث إن الثابت من الأوراق أن مجلس جامعة الأزهر قد أصدر بجلستيه رقمي (٥٥٦) و (٥٥٠) المنعقدتين بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦، ٢٠١١/٤/٦ منشورين بشأن استيفاء البيانات المطلوبة لمنح السادة أعضاء هيئة التدريس إجازة لمرافقة الزوج أو الزوجة، مثل أن يلتزم من يطلب منحه إجازة خاصة لمرافقة الزوجة بأن يقوم بتصديق الأوراق (عقد العمل- صورة الاقامات) لكل من الزوجين وتوثيقهما من مكتب التصديقات والخدمات القنصلية للمواطنين بوزارة الخارجية

)ISSN: 2537- 0758 (

عناصر لا تقتصر على مجرد التذكير البسيط بالقواعد المعمول بها، وفي هذه الحالة يكون الطعن بإلغائها مقبولا.

لذلك تمثل الاتجاه القديم لمجلس الدولة الفرنسي في التفرقة بين التعاميم التفسيرية –غير القابلة للطعن بالالغاء– والتعاميم التي تحتوي على أحكام تنظيمية والتي قد تكون محل لدعوى تجاوز السلطة[1].

وفي اتجاهه الحديث وبداية من دعوى Duvignères ميز مجلس الدولة الفرنسي بين التعاميم الخالية من الطابع الإلزامي والتعاميم الإلزامية، وجعل قبول الطعن بالإلغاء ضد التعاميم مقتصرا على التعاميم الإلزامية فقط[2].

ووفقا للاتجاه الموسع لاضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن، فإننا ومن خلال تحليل دعوى GISTI لعام ٢٠٢٠ (في المبحث الثالث) سنرى أن مجلس الدولة الفرنسي قد اعتبر جميع التعاميم الإلزامية "ذات تأثيرات ملحوظة"،

بجمهورية مصر العربية، ولما كان هدف جهة الإدارة من استيفاء البيانات المطلوبة هو أن تستوثق من توفر مناط الحصول على إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة، دون المساس بأصل الحق في الإجازة، ومن ثم فلا ترى المحكمة في هذين المنشورين ما يتضمن مخالفة، أو وضع عائق أمام من يريد الحصول على إجازة، وأنه يجب الالتزام بالمنشورات المصلحية ما دامت لا تضيف جديدا إلى تشريع قائم أو تمس حقا نظمه القانون. ***حكم المحكمة الادارية العليا الدائرة السابعة في الطعن رقم ٨١١٢٣ لسنة ٦١ القضائية. عليا جلسة ٢٠١٨/٢/٢٥***

محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٦١٨٥٥ لسنة ٧١ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٢

[1]Revue générale du droit, 'Conseil d'Etat, Assemblée, 29 janvier 1954, Institution Notre-Dame du Kreisker, requête numéro 07134, rec. p. 64,': Revue générale du droit on line, 1954, numéro 6101 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=6101)

[2]Revue générale du droit, 'Conseil d'Etat, Section, 18 décembre 2002, Dame Duvignères, requête numéro 233618, publié au recueil, ' : Revue générale du droit on line, 2002, numéro 5332 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=5332)

وبالتالي ستكون قابلة للطعن فيها بدعوى تجاوز السلطة[1]، ومن ذلك أيضا قراره الصادر عام ٢٠٢٢ والذي ذهب فيه إلى أنه: "يجوز إحالة الوثائق ذات النطاق العام الصادرة عن السلطات العامة، سواء كانت مادية أم لا، مثل التعاميم أو التعليمات أو التوصيات أو المذكرات أو العروض أو تفسيرات القانون الوضعي، إلى القاضي لتجاوز السلطة إذا كان لها آثار ملحوظة على حقوق أو مراكز الأشخاص.."[2].

ثالثا– المبادئ التوجيهية Les lignes directrices:

تعتبر التوجيهات أو التعليمات الإدارية مظهرا من مظاهر السلطة التعليمية للإدارة وهي تتخذ أشكال عديدة مثل التعليمات والمنشورات[3]، وتهدف إلى تبسيط

---

[1]Pierre Tifine, 'Droit administratif français – Partie 4 – Chapitre 1 – Section 1, ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 54092 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092)

[2]Conseil d'État, 5ème - 6ème chambres réunies, 21/07/2022, 449388: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000046080984?fonds=CETAT&page=1&pageSize=10&query=les+circulaires&searchField=ALL&searchType=ALL&tab_selection=all&typePagination=DEFAULT

[3] وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر بأن: "وحيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد وضع معيارا حاسما للفصل بين القرار الإداري الذى يخضع لرقابة القضاء الإداري إلغاء وتعويضا ، وبين المنشورات والأوامر المصلحية التي لا تندرج في عداد القرارات الإدارية ولا يقبل الغاؤها ، فقد استقر القضاء الإداري على ان هناك من القرارات ما يقتصر أثره على الإدارة ذاتها ولا تقصد من ورائه ترتيب آثار معينة في مواجهة الأفراد ويندرج في هذه الطائفة المنشورات والأوامر المصلحية وهى عبارة عن الأوامر والتعليمات التي تصدر من الرؤساء إلى مرؤوسيهم متضمنة تفسير القانون واللوائح القائمة وكيفية تنفيذها وهى موجهة إلى الموظفين أصلا ، لا إلى الأفراد ، ولا تتضمن بالنسبة إلى الأفراد أي تغيير في أوضاعهم القانونية ، ومثل تلك المنشورات لا تعد من القرارات الإدارية ولا يجوز قبول الدعوى بطلب الغائها لانتفاء القرار الإداري ، فاذا تدثرت الجهة الإدارية بستار المنشورات والتعليمات المصلحية لفرض

)ISSN: 2537- 0758 (

وتوضيح وتوحيد مضمون العمل الإداري، وبيان الشكل التي تؤدى به الخدمة والإجراءات والسياسة المتبعة للحصول عليها[1]، وبذلك تضمن الإدارة عدم وجود تناقض عند تنفيذ هذه الخدمة أو عند تطبيق وتفسير إحدى القواعد القانونية، وتعتبر هذه المبادئ ملزمة للمرؤسين، ولا يستطيعون مخالفتها وإلا تعرضوا للجزاء التأديبي لمخالفة مبدأ الطاعة الرئاسية[2].

إن مصطلح "المبادئ التوجيهية" هو المصطلح الذي بدأ مجلس الدولة الفرنسي في استخدامه منذ عام ٢٠١٤ كبديل للمصطلح القديم "التوجيهات directives"[3]، وذلك رغبة منه في عدم الخلط بين ما يعنيه هذا المصطلح وبين المصطلحات الأخرى التي تحمل نفس الاسم، مثل توجيهات الاتحاد الأوروبي les directives de l'Union européenne، وتوجيهات تخطيط المدن والتنمية[4].

التزامات على الأفراد وتغيير أوضاعهم القانونية على خلاف أحكام القانون أو دون سند من القانون فان تلك المنشورات تكتسب وصف القرارات الإدارية الخاضعة لرقابة القضاء الإداري من خلال دعوى الإلغاء".

المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٣٢٢٨٨ لسنة ٥٨ قضائية بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦ .

[1] يتضح من ذلك أن الغرض من المبادئ التوجيهية ليس مطابقا للغرض من التعاميم، فالتعاميم تهتم بتوضيح محتوى ومضمون النص الذي تفسره، في حين أن المبادئ التوجيهية تحدد إطارا للقرارات الفردية التي سيتم اتخاذها تطبيقا لهذه النصوص..

[2] رأفت فوده، عناصر وجود القرار الإداري، مرجع سابق، ص ٤١٩ وما بعدها.

[3]Conseil d'État, 4ème / 5ème SSR, 19/09/2014, 364385, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000029476925/

[4]Elise Untermaier-Kerléo. Le droit souple, un regard circonspect sur la jurisprudence Crédit foncier de France. Revue française de droit administratif, 2014, p.1029.

والأصل في المبادئ التوجيهية أنها تضع معايير لتطبيق نص أو تنفيذ خدمة مع ترك مساحة من الحرية للمخاطبين بهذه المبادئ التوجيهية لتقدير كل حالة على حده لاعتبارات المصلحة العامة، وبالتالي فإنه يجوز الخروج على هذه المبادئ، ومن ثم، من المفترض أن يضمن استخدام المبادئ التوجيهية مزيدا من المرونة في العمل الإداري، ويسمح بتعديل القرارات التي تتخذها السلطات اللامركزية وفقا للواقع العملي الذي يواجهها[1].

وقد قرر مجلس الدولة الفرنسي ذلك الأمر في العديد من قراراته، منها القرار الصادر عام ٢٠١٥: "عندما ينص نص قانوني على منح ميزة معينة دون تحديد جميع الشروط اللازمة لتحديد من يستحقها، يمكن للسلطة المختصة –حتى لو لم يكن لديها سلطة تنظيمية في هذا المجال– أن تضع إطارا لإجراءات الإدارة، بهدف ضمان اتساقها وتناغمها وعدم تعارضها، وذلك عن طريق تحديد معايير

---

[1] تمثل الاتجاه القديم لمجلس الدولة الفرنسي في قصر إصدار "التوجيهات" على الجهات الإدارية التي لا تتمتع بسلطة تنظيمية، فغياب السلطة التنظيمية يعطيها بديلا ألا وهو إصدار التوجيهات، لكن الاتجاه الحديث يمنح سلطة إصدار المبادئ التوجيهية لكل الإدارات التنظيمية وغيرها، ويشير البعض إلى أن هذا التطوير يتوافق مع منطق تعميق اللامركزية الذي أصبح حاضرا بشكل متزايد في النصوص القانونية وبخاصة القانون رقم ٨٢٨ لسنة ٢٠١٩ المتعلق بتحول الوظيفة العمومية، والذي يسمح بإصدار مبادئ توجيهية للتصرف في الجهات الثلاث للوظيفة العمومية والمرسوم رقم ٤١٢ لسنة ٢٠٢٠ الذي يعترف بحق الوالي في عدم التقيد بالمعايير الوطنية، كما تصدر العديد من السلطات الإدارية المستقلة والسلطات العامة المستقلة العديد من المبادئ التوجيهية، وبمعنى آخر، فإن استخدام المبادئ التوجيهية لم يعد بديلا لغياب السلطة التنظيمية، بل أصبح اليوم أسلوبا مفضلا لإدارة العمل الإداري:
Bernard Stirn, Les sources constitutionnelles du droit administratif, 10e éd., Issy-les-Moulineaux, LGDJ, 2019, p. 96.
Pierre Tifine, 'Droit administratif français", prec:
www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092 consulté le 21 octobre 2023

)ISSN: 2537- 0758 (

لتنفيذ النص المعني، من خلال إصدار مبادئ توجيهية –دون سن أي شروط جديدة– تمكن من تنفيذ النص المعني، ومع ذلك يجوز مخالفة هذه المبادئ التوجيهية لاعتبارات المصلحة العامة، عن طريق تقدير كل حالة على حدة، وفي هذه الحالة، يمكن للشخص الذي يستحق الحصول على الميزة المعنية أن يحتج، أمام القضاء الإداري، بمثل هذه المبادىء التوجيهية، متي كانت منشورة"[1].

تعد المبادئ التوجيهية بمثابة إرشادات عامة، وهي لا تتمتع بطبيعة القرار الإداري ne présentent pas de caractère décisoire، وليس لها طبيعة أمرية ni même impératif، فهي تحدد المبادئ العامة التي يجب على السلطات الإدارية اتباعها عند اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ نص قانوني معين، لكنها لا تلزم السلطات الإدارية اللامركزية باتباعها حرفيا[2]، فهي تمنحهم بعض المرونة في كيفية تنفيذ النص القانوني[3].

لذلك يصف البعض المبادئ التوجيهية بأنها "نصف ملزمة ونصف مرجعية"[4]، كذلك يضعها مجلس الدولة الفرنسي[5] –في دراسته التي قام بها عام

---

[1]Conseil d'État, Section du Contentieux, 04/02/2015, 383267, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000030192223/

[2]Danièle Lochak, Les circulaires font désordre », in La littérature grise de l'administration : la grammaire juridique des circulaires, G. Koubi (dir.), Boulogne-Billancourt, Berger-Levrault, 2015, p. 163.

[3]Conseil d'Etat, Section, 11 décembre 1970, Crédit foncier de France c. Dlle Y et Dame X, requête numéro 78880, rec. p. 750
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007641501/

[4]Delphine Costa. « Des directives aux lignes directrices : une variation en clairs-obscurs », AJDA, 2015, p. 806.

[5]Conseil d'Etat, rapport public 2012, Le droit souple, La documentation française 2013, p. 69.: https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/le-droit-souple

٢٠١٣- في تصنيف وسط بين القانون المرن والقانون الملزم، لذلك وكما هو الوضع بالنسبة للتعاميم، فالمبادىء التوجيهية أيضا لا تقبل الطعن بالإلغاء إلا إذا كانت ذات طبيعة ملزمة، أي في حالة عدم تركها أي مجال للاختيار أو السلطة التقديرية للمرؤسين أو السلطات اللامركزية[1].

لكننا وكما بدأنا تسمية هذا المطلب، فقد أشرنا إلى أن كل هذه الاتجاهات هي اتجاهات تقليدية، لذلك سنجد حينما نتعرض للاتجاه الموسع لاخضاع أدوات القانون المرن لرقابة المشروعية (في المبحث الثالث) أن القاضي الإداري الفرنسي قد أخضع المبادئ التوجيهية لرقابة المشروعية بغض النظر عن عدم تمتعها بطبيعة وصفة القرار الإداري، وحتى إن لم تنطو على إلزام أو أمر.

ويظهر ذلك تحديدا في دعوى شركة Société Fairvesta International GMBH ودعوى شركةSociété NC Numéricable **لعام ٢٠١٦.** حيث يمكن الطعن بإلغاء المبادئ التوجيهية متى كان لصاحب الدعوى مصلحة مباشرة ومؤكدة في إبطالها، وذلك عندما يكون من المحتمل أن تؤدي هذه المبادئ التوجيهية إلى آثار ملحوظة عليه، ولا سيما الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية، أو إذا كانت هذه المبادئ العامة تهدف إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأشخاص الذين توجه إليهم، حيث رأى مجلس الدولة أن المبادئ التوجيهية يمكن أن تسبب ضررا بالفعل، حتى إذا لم تنشئ أية حقوق أو التزامات[2].

---

[1]Pierre Tifine, [Jurisprudence] Les autorités administratives titulaires du pouvoir réglementaire peuvent faire le choix d'agir au moyen de lignes directrices, La lettre juridique, octobre 2020

[2]Conseil d'État, Assemblée, 21/03/2016, 368082, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032289598/

)ISSN: 2537- 0758 (

كما سعى مجلس الدولة الفرنسي في قراره في **دعوى "GISTI" في ١٢ يونيو ٢٠٢٠** إلى **توحيد القواعد المطبقة على التعاميم والمبادئ التوجيهية وغيرها من أدوات القانون المرن[1]**، حيث ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أنه أصبح من الأن فصاعدا، "يجوز إحالة الوثائق ذات النطاق العام الصادرة عن السلطات العامة، سواء كانت مادية أم لا، مثل التعاميم أو التعليمات أو التوصيات أو المذكرات أو العروض أو تفسيرات القانون الوضعي، إلى القاضي بسبب تجاوز السلطة، عندما يكون من المحتمل أن يكون لها آثار ملحوظة على الحقوق أو المراكز القانونية لأشخاص آخرين غير الموظفين المكلفين بتنفيذها.. وعلى وجه الخصوص عندما يكون لهذه الوثائق نفس الآثار (أو التأثيرات) التي تنتجها الوثائق ذات الطابع الإلزامي أو التوجيهي"[٢].

---

[1]Pissaloux, Jean-Luc. « Chronique de jurisprudence administrative », Gestion & Finances Publiques, vol. 5, no. 5, 2020, p. 130 et suivant.

[2]Revue générale du droit, 'Conseil d'Etat, Section, 12 juin 2020, GISTI, n° 418142, rec., ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 52685 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=52685)

& Stéphanie Renard, Eric Péchillon. Élargissement de la justiciabilité des actes de droit souple : une extension bienvenue du recours pour excès de pouvoir (obs. sous CE, 12 juin 2020, GISTI, n°418142). AJCT. Actualité juridique Collectivités territoriales, 2020, 11, p.523.

& Touzeil-Divina, Mathieu « Un nouveau « recours GISTI » contre les lignes directrices ? ; à propos de CE, sect., 12 juin 2020, n° 418142, GISTI » (libres propos). La Semaine juridique - Administrations et collectivités territoriales (n°25). 2020, p. 4.

المطلب الثاني

دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon

قرر مجلس الدولة الفرنسي في اجتهاده القضائي وبخاصة عام ٢٠١٢ أن الأعمال التي تندرج ضمن بنية القانون المرن ورغم خلوها من الآثار القانونية إلا أنها تصلح أن تكون محلا للطعن نتيجة لإساءة استخدام السلطة[1]. فيمكن إلغاء الآراء والتوصيات والتحذيرات والمواقف المتخذة **إذا كانت تأخذ طابع الأحكام الإلزامية أو المتطلبات الفردية التي يمكن للسلطة أن تدين عدم الالتزام بها فيما بعد**[2].

وقد ظهر هذا الاضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن في دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon، وتتلخص وقائع هذه الدعوى فيما يلي: "انطلاقا من أن المادة L. 462–1 من قانون التجارة يمكن للهيئة الوطنية لمكافحة الاحتكار "هيئة المنافسة الفرنسية" أن تُستشار من قبل اللجان البرلمانية بشأن مقترحات القوانين وكذلك بشأن أي سؤال يتعلق بالمنافسة

---

(1)Pierre Tifine, 'Droit administratif françai", prec: www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092 consulté le 21 octobre 2023 & Philippe Cossalter, 'Les avis de l'Autorité de la concurrence peuvent être des actes administratifs faisant grief, CE, 11 octobre 2012, Société Casino Guichard-Perrachon, requête numéro 357193 ' : Revue générale du droit on line, 2012, numéro 3429 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=3429)

(2)« elles revêtaient le caractère de dispositions générales et impératives ou de prescriptions individuelles dont l'Autorité pourrait ultérieurement censurer la méconnaissance » : Conseil d'État, 9ème et 10ème sous-sections réunies, 11/10/2012, 357193, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000026480627?isSuggest=true

)ISSN: 2537- 0758 (

والاحتكار، كما تبدي رأيها في أي سؤال يتعلق بالمنافسة بناء على طلب مقدم من الحكومة، كما يمكنها **إبداء رأيها** أيضا في نفس الأمور بناء على طلب السلطات المحلية، والمنظمات المهنية والنقابية، والجمعيات الاستهلاكية، وغرف الزراعة، وغرف الصناعة والتجارة، وهيئة مراقبة بث الأعمال وحماية الحقوق على الإنترنت..

كما أنه يجوز للهيئة الوطنية لمكافحة الاحتكار عندما تمارس سلطة إصدار رأي المنصوص عليها في المادة L. 462-4 من قانون التجارة، أن تصدر أي **توصية** تتعلق بموضوع المنافسة الذي هو محل تحليلها، سواء كانت هذه التوصية موجهة إلى المشرع أو الوزراء المعنيين أو المشغلين الاقتصاديين..

وحيث أن مدينة باريس، استنادا إلى ما سبق، طلبت بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١١، رأي الهيئة الوطنية لمكافحة الاحتكار "هيئة المنافسة" بشأن الوضعية التنافسية في قطاع توزيع المواد الغذائية في باريس؛ وأن الهيئة أبدت هذا الرأي بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٢، حيث أن وثيقة الرأي تحلل خصائص الطلب ثم العرض من حيث توزيع المواد الغذائية في باريس وتقدم وصفا مفصلا للمجموعات والعلامات التجارية الموجودة في العاصمة؛ ثم تقترح مبادئ لتحديد الأسواق ذات الصلة بالمنطقة المدروسة وتحلل هيكل السوق، فضلا عن سلوك المشغلين من حيث الأسعار والهوامش وفتح متاجر جديدة؛ كما أنها تصوغ أخيرا توصيات، من المحتمل أن يتم تنفيذ بعضها من قبل شركة Casino Guichard-Perrachon إذا رغبت الشركة، والبعض الآخر يقع ضمن اختصاص مدينة باريس والبعض الآخر يتطلب تدخلا مسبقا من قبل المشرع"[1].

[1]Yann Le Foll [Brèves] Droit « souple » : recevabilité du recours pour excès de pouvoir contre les documents de portée générale émanant

وقد قررت المحكمة في دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon، وكذلك في دعوى مماثلة تتعلق بشركة ITM Entreprises أن "التصريحات والآراء والتوصيات التي أصدرتها الهيئة الوطنية لمكافحة الاحتكار بمناسبة القيام بدورها القانوني **لا تشكل قرارات ذات آثار سلبية** على شركة Casino Guichard–Perrachon ؛ ذلك لأن هذه الآراء أو التوصيات ليس لها صفة القرار الذي يمكن أن يكون موضوع استئناف بسبب إساءة استخدام السلطة، **حيث إنها لم تأخذ طابع الأحكام العامة والإلزامية أو المتطلبات والتعليمات الفردية التي يمكن للهيئة فيما بعد أن تدين عدم الالتزام بها**[1]. وقد نوهت المحكمة إلى أنه إذا تم تبني رأي الهيئة أو توصياتها لاحقا من قبل أي سلطة كجزء من إجراء يؤدي إلى قرار يؤثر سلبا على شركة Casino Guichard–Perrachon، فيمكن في هذه الحالة أن يكون الأمر محلا لنقاش مثير للجدل l'objet d'un débat contentieux.

إذن يتلخص اتجاه مجلس الدولة الفرنسي[2] في دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon ودعوى شركة ITM Entreprises بأن التوصية أو

---

d'autorités publiques, La lettre juridique, juin 2020 https://www.lexbase.fr/revues-juridiques/58558582-breves-droit-souple-recevabilite-du-recours-pour-exces-de-pouvoir-contre-les-documents-de-portee-ge

[1]« le caractère de dispositions générales et impératives ou de prescriptions individuelles dont l'Autorité pourrait ultérieurement censurer la méconnaissance ». Conseil d'État, 9ème et 10ème sous-sections réunies, 11/10/2012, 346378, Publié au recueil Lebon, https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000026738813/

[2]Philippe Cossalter, 'Les avis de l'Autorité de la concurrence peuvent être des actes administratifs faisant grief, CE, 11 octobre 2012, Société Casino Guichard-Perrachon, requête numéro 357193 ' : Revue générale du droit on line, 2012, numéro 3429 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=3429)

)ISSN: 2537- 0758 (

الرأي أو الموقف يمكن أن تكون عرضة للطعن بعدم المشروعية اعتمادا على صياغتها، وفي حال توافر شرط من الشروط التالية:

أولا- أن تأخذ التوصية أو الرأي طابع الأحكام العامة والإلزامية le caractère de dispositions générales et impératives:

تتبنى السلطات الرقابة والهيئات الإدارية المستقلة العديد من المنشورات أو النصوص أو التوصيات أو التعليمات أو المادىء التوجيهية أو حتى التفسيرات، والتي أفلتت في الماضي من كل رقابة قضائية بحجة أنها لا تنطوي على أي أثر قانوني[1].

وبصدور قرار مجلس الدولة الفرنسي في دعوى شركة Casino Guichard-Perrachon فإنه حتى إذا لم تتسم الأعمال الصادرة عن جهة الإدارة بكونها قرارات إدارية تنتج أثرا قانونيا متضمنا إنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني قائم، فإنه يجوز الطعن على هذه الأعمال حتى لو صدرت في شكل رأي أو توصية أو نصيحة أو موقف أو اتجاه، متى أخذت هذه الأعمال طابع الاحكام العامة التنظيمية والالزامية[2]. ويذهب البعض إلى أنه بالإضافة إلى الصياغة الإلزامية، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار لتحديد مقبولية

---

[1]françois boucard, Les mesures de droit souple, par nature dépourvues de tout effet juridique, sont désormais susceptibles d'un recours devant le juge administratif, Banque & Droit nº 169 septembre-octobre 2016, p.4.

[2]Aranda Vasquez (A.), « Le Conseil d'État précise les modalités de recours contre les actes réglementaires », Les Petites Affiches, n°145, 20 juillet 2018, p. 18.

& Jonathan Attali, Le sort contemporain de l'exception d'illégalité, Master 2 Recherche Droit public approfondi Dirigé par Monsieur le professeur Guillaume Drago, Sorbonne Université, 2018, p.45.

دعوى إساءة استخدام السلطة الموجهة ضد الأدوات التي تندرج ضمن القانون المرن، القرارات اللاحقة التي يتأثر محتواها بمعنى هذه الأدوات[1]. أي أن هذه الأدوات قد أثرت في اتخاذ قرار أنتج أثرا قانونيا على رافع الدعوى.

ثانيا- أن تأخذ التوصية أو الرأي طابع المتطلبات الفردية التي يمكن المعاقبة على عدم الالتزام بها لاحقا:

يمكن أن تكون التوصية أو الرأي محلا للطعن بعدم المشروعية إذا تضمنت هذه التوصية متطلبات أو تعليمات أو توجيهات فردية، متى كان من الممكن العقاب على عدم الالتزام بمضمون هذه التوصية فيما بعد.

ويشير البعض إلى أنه سواء اتخذت التوصية طابع الأحكام العامة والالزامية أو انطوت هذه التوصية على متطلبات فردية يمكن المعاقبة عليها فيما بعد، فإن هذه الشروط مازالت تسير على التصنيف الكلاسيكي للأعمال التي يمكن الطعن عليها بدعوى إساءة استخدام السلطة[2]، وأنه على الرغم من أن بعض التوصيات والآراء قد تنتمي إلى أدوات القانون المرن إلا أن اشتراط هذه الشروط فيها، يجعلها تبتعد عن المعنى الصحيح للقانون المرن.

ورغم أننا نتفق مع هذا الرأي إلا أنه لا يمكن انكار دور القرارين الصادرين عن مجلس الدولة الفرنسي في كل من دعوى شركة Casino Guichard-

---

[1]Pierre Tifine, [Jurisprudence] Le recours pour excès de pouvoir est désormais recevable contre certains actes de droit souple, La lettre juridique, avril 2016, p.3.

[2]Charlotte Agulhon, Le contrôle juridictionnel des évaluations en droit public, Thèse de doctorat en Droit public, École de Droit de la Sorbonne École doctorale de Droit de la Sorbonne – Droit public et Droit fiscal, Soutenue publiquement le 20 juin 2019, pp. 103-104.

)ISSN: 2537- 0758 (

Perrachon، ودعوى شركة ITM Entreprises في الاضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن، بل أنهما بمثابة الشرارة التي دفعت مجلس الدولة الفرنسي لتخصيص دراسته السنوية عام ٢٠١٣ للقانون المرن، وما تبعه ذلك من توسيع لمجال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن منذ عام ٢٠١٦ على نحو ما سنتعرض له لاحقا.

المطلب الثالث

ضوابط إدراج الأداة القانونية في بنية القانون المرن

وفقا للدراسة التي قام بها مجلس الدولة الفرنسي عام ٢٠١٣ حول القانون المرن، تنتمي الأداة القانونية أو الصك القانوني instrument للقانون المرن عندما تستوفي ثلاثة شروط مجتمعة، هي[1]:

أولا– عندما تهدف الأداة إلى تعديل أو توجيه سلوك المخاطبين بها، وذلك من خلال إقناعهم بقبولها وتطبيقها[2]:

يتعلق هذا الشرط بمدى قوة إقناع الأداة وقدرتها على تحقيق التأثير المرغوب في سلوك المخاطبين بها، فإذا انطوت هذه الأداة القانونية على هذه القوة أو هذا التأثير فهي تنتمي لأدوات القانون المرن، سواء كان الأثر المترتب عليها اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا..الخ، وسواء ترتب على هذا التأثير حث المخاطبين بالأداة على إتيان عمل إيجابي أو سلبي.

---

(1) Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.9.

(2)"ils ont pour objet de modifier ou d'orienter les comportements de leurs destinataires en suscitant, dans la mesure du possible, leur adhésion"

يركز هذا الشرط على التفرقة بين "القانون الملزم" و"القانون المرن"، والدور الذي يلعبه كل منهما في توجيه السلوك والتصرفات، فحيث أن الهدف الأساسي لكل من القانون الملزم والقانون المرن هو التأثير على سلوكيات المخاطبين بهما، لكن الوسائل التي يستخدمها كل منهما لتحقيق هذا الهدف مختلفة، حيث يستخدم القانون الملزم القاعدة القانونية للحد من حرية الفرد من خلال وضع حدود واضحة وثابتة، يترتب على تجاوزها التعرض لعواقب قانونية. على الجانب الأخر، لا يضع القانون المرن مثل هذه الحدود ولا يقيد من حرية المخاطبين به، بل يحاول التأثير على كيفية استخدام هذه الحرية، ويدعو المخاطبين به لاختيار الخضوع له وتطبيقه بشكل طوعي[1].

ثانيا– عندما لا تخلق الأداة حقوقا أو التزامات قانونية للمخاطبين بها، بل تعتمد على التزامهم الطوعي بها[2]:

يركز الشرط الثاني على أن أدوات القانون المرن هي أدوات ناعمة تعتمد على الإقناع والالتزام الطوعي وليس الإجبار، حيث إن طابع هذه الأدوات هو أنها لا تنشئ حقوقا أو التزامات قانونية أي لا يترتب عنها أي آثار قانونية بإنشاء أو تعديل أو إلغاء أي مراكز قانونية للأفراد، كما أن الامتثال لهذه الأدوات ناتج عن الاقتناع وليس الخوف من العقاب، لأن أدوات القانون المرن لا يترتب على مخالفتها توقيع أي جزاء بعكس قواعد القانون الملزم. وعلى ذلك لا يحق للمخاطبين بالقانون المرن المطالبة بأي حق أو تقديم أي دفع أو طعن أو طلب أمام القضاء.

---

[1]«Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.61.

[2]"ils ne créent pas par eux-mêmes de droits ou d'obligations pour leurs destinataires"

)ISSN: 2537- 0758 (

وقد أشار مجلس الدولة إلى أنه على الرغم من أن القانون المرن لا يمكن أن يكون أساسا للمطالبة القضائية، إلا أن ذلك لا يعنى عدم اعتداد القاضي به كوسيلة مساعدة لتفسير قواعد القانون، أو كمرجع يمكن على أساسه تقييم الطبيعة غير المشروعة للسلوك، ولا يمنع كذلك من الاعتراض عليه مباشرة في ضوء الآثار المترتبة عليه، حيث إن غياب الالتزام في نطاق القانون المرن لا يعني غياب أي أثر قانوني له، كما لا يمنع غياب الالتزام وجود ضغوط اجتماعية أو أخلاقية أو سياسية للامتثال لأداة القانون المرن، بل يمكن أن يكون هذا الضغط أكثر فعالية من الضغط الذي يستخدم الآليات القانونية المعتادة[1].

ثالثا– عندما تتسم الأداة بدرجة من التنظيم والرسمية والهيكلة، مما يجعلها تشبه قواعد القانون[2]:

يُسلط هذا الشرط الضوء على طبيعة أدوات القانون المرن ويشير إلى أن تلك الأدوات تتميز بمستوى من التنظيم والرسمية والهيكلة يجعلها تشبه قواعد القانون التقليدي، ولكن دون القوة الإلزامية التي يتمتع بها القانون التقليدي. وتتمثل وظيفة هذا الشرط في وضع الحد الذي يفصل بين القانون المرن وأي شيء أخر خارج نطاق القانون.

حيث يجب التفرقة بين ما ينتمي للقانون المرن من أدوات وبين غيره من الأدوات التي تقع خارج الإطار القانوني؛ حيث إنه من غير المقبول إدراج أي أداة غير ملزمة تهدف إلى التأثير على السلوكيات ضمن القانون المرن، لأن التسليم بعكس ذلك يعني إدراج الأخلاق والدين والحث السياسي ورسائل الصحة العامة

---

(1)Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.62.

(2) "ils présentent, par leur contenu et leur mode d'élaboration, un degré de formalisation et de structuration qui les apparente aux règles de droit"

ضمن القانون المرن، ويشير مجلس الدولة الفرنسي إلى أنه رغم ذلك فإن هذه التفرقة صعبة، لأن تطور القانون المرن يؤدي بالضرورة إلى طمس الحدود بين القانون وغير القانون، ويجعل من الصعب تحديد "عتبة القانون seuil du droit". ومثال على ذلك، "قواعد السلوك الحسن codes de bonne onduit" فهي توضح أن أحد تحديات القانون المرن هو بناء جسر بين عالم الأخلاق (السلوك الحسن) وعالم القانون (مدونة السلوك)[1] .

وعلى الرغم من ذلك، فإن أدوات القانون المرن من خلال محتواها وطريقة تطورها، تتميز بدرجة من الهيكلة والتنظيم والتوثيق تشبه القانون التقليدي. فمثلا، تُصاغ المعايير الفنية والتوصيات وقواعد السلوك وأدلة الممارسات الجيدة (أفضل الممارسات bonnes pratiques)[2] ومذكرات التفاهم والبنود الإرشادية في شكل مواد تتضمن توجيهات محددة، كما أن لغة القانون المرن غالبا ما تكون لغة قانونية، لدرجة أن بعض أدواته يمكن أن تتحول إلى قانون تقليدي بمجرد

---

[1] Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.63.

[2] يستخدم مصطلح "أفضل الممارسات (Best Practices) في نطاق علم الجودة، وهو يعني: مجموعة المعايير التي توحد طريقة العمل الأكثر فعالية في سبيل تحقيق النتائج المرجوة، فهي عبارة عن أسلوب أو إجراء أو عملية أظهرت بصورة مستمرة نتائج تتفوق عن النتائج التي تحققت بوسائل أخرى، وتعد مرجعا للعمل إذ يتم استخدامها كمعيار لقياس الأداء، وغالبا ما تستخدم في المقارنة المرجعية. تعد "أفضل الممارسات" طريقة معيارية لأداء المهام مع الحفاظ على المستوى المطلوب من الجودة، وتعد بمثابة الإطار العام لمجموعة متنوعة من حالات العمل أين يتم تطبيق الطريقة المعيارية لأداء المهام. يمكن أن تكون أفضل الممارسات بسيطة أو معقدة، مثل وضع خطة عمل محددة، واعتماد برمجيات محددة لأداء العمل، وتطبيق معايير مراقبة الجودة كالإيزو ٩٠٠٠ أو الإيزو ١٤٠٠١، وتكوين فريق متخصص لإدارة المخاطر، واعتماد نظام اتصال فعال وواضح مع جميع الأطراف ذات المصلحة، وعقد الاجتماعات الدورية، وتطبيق معايير محددة لإدارة وتقييم الأداء. انظر كل من:

https://hbrarabic.com

& Kerzner, Harold. Project Management Best Practices: Achieving Global Excellence. Wiley, Usa , ٢٠٢٣, p.35

)ISSN: 2537- 0758 (

التصديق عليها، كما أن عملية تطوير هذه الأدوات قد تكون منظمة مثل عملية تطوير القانون التقليدي. وعلى ذلك فإرشادات ورسائل الصحة العامة مثل "تناول خمس فواكه وخضراوات وشرب المياة بكثرة يوميا"، أو الحملات الاعلانية المصاحبة لها، لا تنتمي إلى القانون المرن بل إلى غير القانون. أما "البرنامج الوطني للتغذية الصحية programme national nutrition santé"، الذي يحدد سلسلة من الأهداف المتعلقة بتغذية الفرنسيين والإجراءات الرامية إلى تحقيقها، بهدف تعبئة الإدارات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، يمكن وصفه بأنه ينتمي إلى القانون المرن[1].

يتضح من الشروط سالفة الذكر أن مجلس الدولة الفرنسي يتبنى منهجا عمليا تجاه القانون المرن، فهو لا ينظر إلى شرط المعيارية الصلبة التي يتسم بها القانون بمعناه التقليدي، بل يتعامل مع أدوات القانون المرن بـ "معيارية متدرجة normativité graduée" نظرا لأن أدوات القانون المرن لا ينشىء عنها التزاما بشكل مباشر[2]، وإنما تحمل في طياتها تأثيرا يمكن أن يُشكل سلوك المخاطبين بها، وتقنعهم بإتيان عمل أو ثنيهم عن إتيانه، وهكذا يبدو أن مجلس الدولة ينأى بنفسه "**تدريجيا**" عن المتطلبات الشكلية للقرار الإداري الذي يتسم بصدوره عن الإدارة بما لها من سلطة ملزمة، وبما يترتب عنه من أثر قانوني، للتركيز بشكل عملي على الآثار الحقيقية للأعمال التي تصدرها الإدارة بغض النظر عن عنصر الإلزام التي تنطوي عليه هذه الأعمال، وسواء رتبت آثار قانونية أم لا،

---

[1]Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.63.

[2]Costa, Delphine. « La soumission au principe de légalité des actes de droit souple », préc., p. 152.

& Alina Miron, The law of international organizations for cooperation in the internal legal orders, préc., p38.

وهو الأمر الذي دفع مجلس الدولة الفرنسي إلى إضفاء رقابة المشروعية تدريجيا على أدوات القانون المرن[1] .

المطلب الرابع

نطاق المعيارية المتدرجة لأدوات القانون المرن

Normativité Graduée

يميز مجلس الدولة الفرنسي على جانبي "المعيارية المتدرجة"[2] بين "القانون الملزم التقليدي" الذي يخلق التزاما بالامتثال لقواعده وينطوي على جزاء ويرتب آثارا قانونية للمخاطبين به، وبين "القانون المرن" الذي لا ينشئ التزامات بشكل مباشر، كما أن مجلس الدولة يشير إلى وجود مجموعة من الأدوات ذات النطاق المعياري المتدرج تقع بين القانون الملزم والقانون المرن ضمن ثلاث درجات أو فئات، اعتمادا على شدة الالتزام الذي تفرضه الأداة، كما أن أداة القانون المرن من الممكن أن تتحول إلى قانون ملزم[3]:

أولا– الالتزام بتبرير الانحراف عن تطبيق الأداة L'obligation de justifier les écarts par rapport à l'instrument:

---

[1]Julia Schmitz, Le droit souples, les autorités administratives indépendantes et le juge administratif. De la doctrine au prétoire. Revue française de droit administratif (RFDA) (n°6), 2017, p.3.
CE, 29 oct. 2013, n° 346569, Vidon, Lebon p. 259 ; AJDA 2013.; CE, 8 juin 2016, n° 382736, M. P., Lebon p. 236, concl. S. von Coester ;AJDA 2016. 1149 ; D. 2016. 1317, et les obs. ; AJFP 2016.

[2]Deffains, Bruno. « Concurrence des normativités : un point de vue économique », Revue internationale de droit économique, vol. xxxii, no.3, 2018, pp. 269-271.

[3] Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., pp. 64-65.

)ISSN: 2537- 0758 (

تعطي هذه الفئة من أدوات القانون المرن للمخاطبين بها خيار الانحراف عنها أو عدم تطبيقها، ولكنها تشترط عليهم تبرير هذا الانحراف[1]. ومثال على ذلك قانون ٣ يوليو لسنة ٢٠٠٨ المتعلق بالأحكام المختلفة لتكييف قانون الشركات مع قانون المجتمع.

حيث ينص هذا القانون على أن الشركات التي لا تطبق "مدونة حوكمة الشركات" التي وضعتها المنظمات الممثلة لها، يجب أن توضح ذلك في تقريرها السنوي ينطوي الالتزام في هذه الحالة على مجرد توضيح السبب الذي من أجله لم تطبق الشركة أداة القانون المرن المتمثلة في هذه الحالة في "مدونة حوكمة الشركات"[2].

ثانيا- الالتزام بإثبات التطابق مع القانون الملزم عند الانحراف عن تطبيق الأداة L'obligation de prouver la conformité au droit dur lorsqu'on s'écarte de l'instrument:

تشترط هذه الفئة من أدوات القانون المرن عند الانحراف عن تطبيقها، أن يتم اثبات التطابق مع قواعد القانون الملزم، ومثال على ذلك: في إطار توجيهات "النهج الجديد" للاتحاد الأوروبي، تخلق المعايير الفنية المتخذة بموجب هذه التوجيهات التزامات من ناحيتين[3]:

---

[1]Charles-Étienne DANIEL, Les robots et l'Empire du droit. Forces et limites de la gouvernance par le droit pour l'encadrement normatif du développement de la robotique interactive, Thèse de doctorat en droit, UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE Faculté de droit, mai 2022, p.56.

[2]LOI n° 2008-649 du 3 juillet 2008 portant diverses dispositions d'adaptation du droit des sociétés au droit communautaire: https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000019117371

[3]Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.67.

أ) يجب على السلطات الوطنية أن تفترض التطابق مع "المتطلبات الأساسية" للصحة والسلامة الواردة في التوجيهات، عندما تحترم الشركة المعايير الفنية ولا تنحرف عنها. ومثال على ذلك: شركة تنتج منتجات طبية ترغب في بيعها في الاتحاد الأوروبي، عندما تلتزم هذه الشركة بالمعايير الفنية التي وضعتها المفوضية الأوروبية، فإنها تتمتع بافتراض المطابقة مع القانون الملزم، أي لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات الطبية.

ب) يجب على الشركات أن تثبت تطابقها مع المتطلبات الأساسية للقانون، عندما لا تنفذ المعايير الفنية الواردة بالتوجيهات، فإذا اختارت الشركة عدم الالتزام بالمعايير الفنية، فإنها تتحمل عبء إثبات مطابقتها للقانون الملزم بوسائل أخرى.

ثالثا- الالتزام بالتوافق مع الأداة L'obligation d'être compatible avec l'instrument:

تنطوي هذه الفئة على الالتزام بالتوافق مع الأداة، وهو يعني أن تكون تصرفات وأفعال المخاطبين بالأداة متوافقة بشكل عام مع الأداة، لا أن تتطابق كليا معها وإلا كنا أمام قانون ملزم بالمعنى التقليدي. فالتوافق يعطي للمخاطبين مرونة أكثر من التطابق[1].

Charles-Étienne DANIEL, Les robots et l'Empire du droit. Forces et limites de la gouvernance par le droit pour l'encadrement normatif du développement de la robotique interactive, prec., pp. 91-92.
& Catherine THIBIERGE (dir.), La force normative Naissance d'un concept, Paris, L.G.D.J., 2009, pp. 335-337.

[1]Charles-Étienne DANIEL, Les robots et l'Empire du droit. Forces et limites de la gouvernance par le droit pour l'encadrement normatif du développement de la robotique interactive, prec., pp. 92-93.

)ISSN: 2537- 0758 (

يستخدم مصطلح "التوافق" عادة في مجال التخطيط العمراني والبيئة، وهذا يعني أن القواعد والقرارات الفردية في هذه المجالات لا تحتاج إلى أن تكون مطابقة تماما للقواعد القانونية التي تعلوها، ولكن يجب أن تكون متوافقة معها، ومثال على ذلك، يُطلب من المخططات العامة لاستخدام الأراضي (POS)[1] أن تكون متوافقة مع المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية (SDAU)، وهذا يعني أن الأولى يجب أن تتوافق مع أهداف ومبادئ الثانية، ولكن لا يلزم أن تكون مطابقة لها تماما، ويمكن أن يؤدي عدم التوافق بين القاعدة أو القرار الفردي والقاعدة القانونية العليا إلى إلغاء القاعدة أو القرار الفردي، ومع ذلك، فإن مثل هذه الإلغاءات نادرة في قرارات مجلس الدولة الفرنسي[2].

- **تحول أداة القانون المرن إلى قاعدة قانونية ملزمة**:

لقد أسلفنا الذكر أن الأداة القانونية تنتمي إلى القانون المرن عندما تستوفي ثلاثة شروط مجتمعة، أول هذه الشروط أن تهدف الأداة إلى تعديل أو توجيه سلوك المخاطبين بها، وذلك من خلال إقناعهم بقبولها وتطبيقها. حيث يمكن أن يتم تعديل وتوجيه السلوك بشكل مباشر أو غير مباشر، وصولا إلى خلق قاعدة قانونية تنتمي إلى قواعد القانون الملزم، وهذا يعني تحول أداة القانون المرن إلى القانون الملزم.

---

[1] خطة استخدام الأراضي Le Plan d'Occupation des Sols والمعروفة اختصارًا POS ، هي وثيقة تخطيط حضري تحدد شروط وإمكانيات التطوير في بلدية معينة، ولا سيما بناء المساكن.

Abdelkader Diarra, Plan d'occupation des sols, tout ce que vous devez savoir, 02 août 2022:
https://www.empruntis.com/financement/lexique/plan-d-occupation-des-sols.php

[2]Les rapports du Conseil d'État » - Le droit souple – étude annuelle 2013, prec., p.67.

ويمكننا أن نستشهد كمثال بالأوراق الخضراء والبيضاء الصادرة عن المفوضية الأوروبية les Livres verts et blancs de la Commission européenne، وهي وثائق تقدم مختلف الاتجاهات والمقترحات المحتملة التي تهدف إلى إعداد وتطوير المعايير[1] ومن ثم، فإن الأوراق الخضراء والأوراق البيضاء تمثل تصورا مسبقا أو أعمال تحضيرية للقانون القادم، حيث أن هذه الأوراق تعكس خيارات سياسية أو التزامات ستؤدي إلى إنشاء قاعدة قانونية على المدى الطويل[2].

[1] الأوراق الخضراء Les livres verts هي وثائق تنشرها المفوضية الأوروبية وتهدف إلى تحفيز التفكير على مستوى الاتحاد الأوروبي EU حول موضوع معين. ومن ثم فإن هذه الأوراق تدعوا الأطراف المعنية (المنظمات أو الأفراد) إلى المشاركة في عملية التشاور والمناقشة على أساس المقترحات التي يقدمونها. وتكون الأوراق الخضراء في بعض الأحيان مصدرا للتطورات التشريعية التي يتم تقديمها بعد ذلك في الأوراق البيضاء.

Livre vert: https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/glossary/green-paper.html

أما الأوراق البيضاء Les livres blanc هي وثائق تحتوي على مقترحات عمل للاتحاد الأوروبي (UE) في مجال محدد، حيث إن هدف الكتاب الأبيض هو إجراء نقاش بين الجمهور الكبير والأحزاب المتقدمة والبرلمان الأوروبي والمجلس من أجل التوصل إلى توافق سياسي في الآراء.

Livre blanc: https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/glossary/white-paper.html

[2]Valérie LASSERRE-KIESOW, « Les Livres verts et les Livres blancs de la Commission européenne », dans Le droit souple, Association Henri Capitant, Paris, Dalloz, 2009, p. 82

)ISSN: 2537- 0758 (

المبحث الثالث

الاتجاه الموسع لرقابة مشروعية أدوات القانون المرن

تمهيد وتقسيم،،

لقد شجعت الدراسة التي قام بها مجلس الدولة الفرنسي في ٢٠١٣ على تركيز النظر على أدوات القانون المرن وآثارها على الأوضاع الاقتصادية للشركات وحقوق ومراكز الأفراد، وبالتالي تزايدت الطعون التي تطالب بإلغاء هذه الأدوات، مما دفع القضاء الإداري الفرنسي إلى انتهاج نهجا موسعا لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن. وتعبر كل من دعوى شركة Fairvesta International GmbH، ودعوى شركة NC Numericable لعام ٢٠١٦، عن هذا الاتجاه الموسع، حيث يعتبرهما الفقه بمثابة البداية الحقيقية لترسيخ وإضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن الصادرة عن السلطات التنظيمية، أما دعوى لعام ٢٠٢٠ فقد جعلت من الممكن إلغاء أدوات القانون المرن أيا كانت السلطة الصادرة عنها، ووحدت الشروط اللازمة لاخضاع كل هذه الأدوات لرقابة المشروعية. وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: دعوى شركة Fairvesta International GmbH وشركة NC Numericable لعام ٢٠١٦

المطلب الثاني: شروط إعمال المشروعية على أدوات القانون المرن وفقا للاتجاه الموسع

المطلب الثالث: حدود سلطة القاضي الإداري في إعمال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

المطلب الرابع تمديد نطاق رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن إلى أبعد مدى منذ عام ٢٠٢٠ وحتى وقتنا الحالي

المطلب الأول

دعوى شركة Fairvesta International GmbH
وشركة NC Numericable لعام ٢٠١٦

- دعوى شركة Fairvesta International GmbH:

بدأ مجلس الدولة في توسيع نطاق رقابته على أدوات القانون المرن التي تتخذها السلطات الإدارية المستقلة وبخاصة في مجال التنظيم الاقتصادي، وذلك منذ عام ٢٠١٦ في دعوى Fairvesta International GmbH, Fairvesta Europe AG, Fairvesta Europe AG II et Fairvesta Vermögensverwaltung International AG، حيث تدور وقائع هذه الدعوى فيما يلي[1]:

"بالنظر إلى أنه يظهر من المستندات الواردة بملف الدعوى أن شركة Fairvesta International GmbH، وهي شركة مقرها...، عرضت على المستثمرين في فرنسا، منذ عام ٢٠٠٩، منتجات استثمارية عقارية، تسمى Mercatus VIII وLumis وChronos، في هيئة المشاركة في شراكات محدودة بموجب القانون الألماني والتي يكون غرضها حيازة العقارات أو إدارتها أو

---

[1]Conseil d'État, Assemblée, 21/03/2016, 368082, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032289598/
& Robert Carin, Raphaël Reneau, 'Aux frontières du pseudo-contrat et du droit souple : réflexions sur le contentieux des conventions passées entre le CSA et les éditeurs de service de télévision, Commentaire de CE, 31 décembre 2019, Société BFM TV, req. n°431164 ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 53267 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=53267)

)ISSN: 2537- 0758 (

المتاجرة بها؛ وأنه تم تسويق هذه الاستثمارات في فرنسا من خلال وكلاء العقارات ومستشاري إدارة الثروات الذين تواصلوا مع المستثمرين المحتملين؛ ***وأنه بتاريخ ٢٠١١/٧/٢١، نشرت هيئة الأسواق المالية على موقعها الإلكتروني، في قسم "التحذيرات"، بياناً صحفياً بعنوان "هيئة الأسواق المالية تلفت انتباه الجمهور إلى أنشطة شركة فيرفيستا*** Fairvesta"؛ وجاء نصه كما يلي:

"تتلقى هيئة الأسواق المالية العديد من الأسئلة من المستثمرين الأفراد والمهنيين فيما يتعلق بأنشطة شركة Fairvesta. تقدم هذه الشركة.. استثمارات عقارية مثل Mercatus VIII أو Lumis أو حتى Chronos ذات احتمالات عوائد مالية مرتفعة، غالبًا ما يتم تسويق هذه الاستثمارات في فرنسا بطريقة نشطة للغاية من قبل أشخاص يدلون بتصريحات تكون في بعض الأحيان غير متوازنة فيما يتعلق بمخاطر رأس المال المعنية. لا تخضع هذه المنتجات للوائح المطبقة على الأوراق المالية. كما أن شركة Fairvesta غير مصرح لها بتقديم خدمات استثمارية أو استشارات استثمارية مالية في فرنسا ولا يُسمح لها بالمشاركة في نشاط مصرفي أو فحص مالي، كما أن الاستثمارات المقدمة لم تؤد إلى تطوير وثيقة معلومات تمت الموافقة عليها أو مراجعتها من قبل هيئة الأسواق المالية[1]"؛

وأن البيان الصحفي دعا بعد ذلك المدخرين، بشكل عام، إلى تطبيق قواعد اليقظة قبل أي استثمار، وبشكل خاص قياس مخاطر المنتجات، للحصول على معلومات متعمقة عن خصائصها، وعن الوسطاء الذين يقدمونها، وعن طرق تقييمهم، وطرق إعادة بيعها، مع تحديد أنه يمكن للمدخرين الاتصال بالهيئة للحصول على مزيد من المعلومات؛

[1]AMF: L'Autorité des marchés financiers: https://www.amf-france.org/fr

وأنه بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٢، نشرت هيئة الأسواق المالية، وبنفس الشروط، بيانا صحفيا للفت انتباه الجمهور مرة أخرى إلى نشاط شركة فيرفيستا، والذي كرر شروط البيان الصحفي الأول وحدد، في حاشية، أن شركتين أخريين من مجموعة Fairvesta، شركتي Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II، ومقرهما في ليختنشتاين، أصدرتا سندات كانت موضوع تأشيرات صادرة عن السلطة التنظيمية لهذا البلد وشهادات الموافقة والنشرات التي تم إخطارها إلى هيئة الأسواق المالية؛ وأن الهيئة أصدرت بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٢ بيانا صحفيا جديدا لفتت فيه انتباه الجمهور هذه المرة إلى موقع "فيرفيستا" بعبارات تكاد تكون مطابقة لتلك المستخدمة في يوليو ٢٠١٢؛

وأنه بموجب رسالة تلقتها هيئة الأسواق المالية بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٣، طلبت شركة Fairvesta International GmbH تعويضا عن الأضرار التي اعتبرت أنها لحقت بها بعد نشر هذه البيانات الصحفية الثلاثة بالإضافة إلى نشر بيان صحفي تصحيحي بشأنها على موقعها الإلكتروني؛ وأن هيئة الأسواق المالية رفضت بموجب كتاب بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣ الموافقة على هذا الطلب، وهو الموقف الذي أكدته بكتاب بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٣ رداً على طلب جديد من الشركة[1]؛

وأن شركة Fairvesta International GmbH وآخرين يطلبون إلغاء هذه البيانات الصحفية الثلاثة، والقرارات التي رفضت تصحيحها، وإدانة هيئة الأسواق المالية بدفع مبلغ قدره ١٥ مليون دولار يورو لشركة Fairvesta International GmbH عن الأضرار المالية وأضرار السمعة التي تعرضت

[1] Régis Bismuth. Fairvesta d'un autre point de vue : Une réflexion sur ce que "soft law" veut dire. Regards croisés sur la soft law en droit interne, européen et international, LGDJ, 2018, p.254.

)ISSN: 2537- 0758 (

لها.. وقد دفعت هيئة الأسواق المالية بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص القضاء الإداري بنظرها؛ لأن البيانات الصحفية ليست من قبيل القرارات الإدارية الملزمة، لكن المحكمة ردت بأن:

"الآراء والتوصيات والتحذيرات والمواقف التي تعتمدها السلطات الرقابية في ممارسة المهام الموكلة إليها، يمكن إحالتها إلى القاضي لتجاوز السلطة عندما تأخذ صفة الأحكام العامة والإلزامية أو عندما تحدد المتطلبات الفردية التي يمكن لهذه السلطات أن تعاقب على عدم الالتزام بها لاحقا[1]؛

وأن هذه الأدوات قد تكون أيضا محلا لمثل هذا الطعن "بتجاوز السلطة"، عند تقديمه من شخص له فيه مصلحة مباشرة ومؤكدة، **وذلك عندما يكون من المحتمل أن تؤدي هذه الأدوات إلى آثار ملحوظة عليه، وبخاصة الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية، أو أنها تهدف إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأشخاص المستهدفين من هذه الأدوات**؛ وأن القاضي ينظر في العيوب التي يحتمل أن تؤثر على مشروعية هذه الأدوات، مع مراعاة طبيعتها وخصائصها، فضلا عن السلطة التقديرية الممنوحة للسلطة التنظيمية بشأن هذه الأدوات[2]؛

---

(1) « Considérant que les avis, recommandations, mises en garde et prises de position adoptés par les autorités de régulation dans l'exercice des missions dont elles sont investies, peuvent être déférés au juge de l'excès de pouvoir lorsqu'ils revêtent le caractère de dispositions générales et impératives ou lorsqu'ils énoncent des prescriptions individuelles dont ces autorités pourraient ultérieurement censurer la méconnaissance »

(2)"que ces actes peuvent également faire l'objet d'un tel recours, introduit par un requérant justifiant d'un intérêt direct et certain à leur annulation, lorsqu'ils sont de nature à produire des effets notables, notamment de nature économique, ou ont pour objet d'influer de manière significative sur les comportements des personnes auxquelles ils s'adressent ».

وقد قررت المحكمة في نهاية المطاف بأن هيئة الأسواق المالية بنشرها البيانات الصحفية المطعون فيها لم تتجاوز حدود اختصاصها ووظيفتها في إعلام المستثمرين وتحذيرهم، وبالتالي لم ترتكب خطأ قانونيا، ويترتب على ذلك أنه ليس للشركات المدعيه الحق في طلب إلغاء البيانات الصحفية المطعون فيها؛ ولا الحق في التعويض عن آثارها السلبية[1].

- **دعوى شركة NC Numericable**:

تتعلق دعوى شركة NC Numericable بطعن قدمته هذه الشركة على موقف هيئة المنافسة "الهيئة الوطنية لمنع الاحتكار" فيما يتعلق بحقوق توزيع وبث القنوات التلفزيونية، وما ينطوي عليه هذا الموقف من آثار اقتصادية سلبية على الشركة[2]، وقد أوضحت المحكمة بمناسبة نظر هذه الدعوى أن "الآراء والتوصيات والتحذيرات والمواقف التي تعتمدها السلطات التنظيمية في ممارسة المهام الموكلة

« que, dans ce dernier cas, il appartient au juge, saisi de moyens en ce sens, d'examiner les vices susceptibles d'affecter la légalité de ces actes en tenant compte de leur nature et de leurs caractéristiques, ainsi que du pouvoir d'appréciation dont dispose l'autorité de regulation ».

[1]Pour plus d'informations, voir: Didier Girard, 'Le recours pour excès de pouvoir confronté au « droit souple » : il plie mais ne rompt pas !, Note sous CE Ass., 21 mars 2016, Sociétés Numéricable et Fairvesta international et autres (2 espèces), n° 368082-84 et 390023 ' : Revue générale du droit on line, 2016, numéro 23904 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=23904)

[2]Marie-Christine de Montecler, Le droit souple entre dans le prétoire, "Le juge administratif accepte désormais de contrôler la légalité d'actes qui ne sont pas réellement décisoires (communiqués, avis, prises de position, etc.) des autorités de régulation. L'assemblée du contentieux du Conseil d'État a cependant fixé des conditions strictes à cette ouverture du prétoire au droit souple." le 23 mars 2016, https://www.dalloz-actualite.fr/flash/droit-souple-entre-dans-pretoire

)ISSN: 2537- 0758 (

إليها، يمكن إحالتها إلى القاضي لتجاوز السلطة عندما تأخذ صفة الأحكام العامة والإلزامية أو عندما تحدد المتطلبات الفردية التي يمكن لهذه السلطات أن تعاقب على عدم الالتزام بها لاحقا.

وأن هذه الأدوات قد تكون أيضا محلا لمثل هذا الطعن "بتجاوز السلطة"، عند تقديمه من شخص له فيه مصلحة مباشرة ومؤكدة، وذلك عندما يكون من المحتمل أن تؤدي هذه الأدوات إلى آثار ملحوظة عليه، وبخاصة الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية، أو أنها تهدف إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأشخاص المستهدفين من هذه الأدوات. وأنه في الحالة الأخيرة، يعود للقاضي، الذي لديه الوسائل اللازمة لهذا الغرض، أن ينظر في العيوب التي يحتمل أن تؤثر على مشروعية هذه الأدوات، مع مراعاة طبيعتها وخصائصها، فضلا عن السلطة التقديرية الممنوحة للسلطة التنظيمية[1]؛ وأن الأمر متروك للقاضي أيضا، إذا عُرضت عليه استنتاجات لهذا الغرض، أن يستخدم صلاحيات الأمر الزجري usage des pouvoirs d'injonction التي يتمتع بها بموجب الباب الأول من الكتاب التاسع من قانون القضاء الإداري.

وبنظر الحجج المقدمة في الدعوى ذهبت المحكمة إلى أن الموقف الذي اتخذته هيئة المنافسة الفرنسية في ٢٣ مارس ٢٠١٥، من خلال الاعتراف لشركة GCP بإمكانية الحصول على حقوق التوزيع الحصرية على منصة Numericable، أدى إلى السماح لها بالمنافسة مع شركة NC Numericable على منصتها؛ وأنه يظهر من مستندات الدعوى أن هذا الموقف قد أدى إلى آثار

[1]« que, dans ce dernier cas, il appartient au juge, saisi de moyens en ce sens, d'examiner les vices susceptibles d'affecter la légalité de ces actes en tenant compte de leur nature et de leurs caractéristiques, ainsi que du pouvoir d'appréciation dont dispose l'autorité de régulation ».

اقتصادية ملحوظة على شركة NC Numericable، كما أنه يهدف إلى تغيير سلوك المشغلين في سوق شراء حقوق توزيع قنوات التلفزيون؛ وأنه في ظل هذه المعطيات، يجب اعتبار القرار المطعون فيه بمثابة إضرار بشركة NC Numericable؛ وعليه، يجب رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الذي أثارته هيئة المنافسة الفرنسية[1].

[1]Conseil d'État, Assemblée, 21/03/2016, 390023, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032279779?isSuggest=true

)ISSN: 2537- 0758 (

المطلب الثاني

شروط إعمال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن وفقا للاتجاه الموسع

استكشفنا في المطلب السابق من خلال التعرض لكل من دعوى شركة Fairvesta International GmbH ودعوى شركة NC Numericable، الاتجاه الموسع لمجلس الدولة الفرنسي في إضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن التي لا تتمتع بأي إلزام ولا بطبيعة قرارية أو ملزمة non décisoires كالتي تتمتع بها القرارات الإدارية.

وقد انعقدت هذه الرقابة نتيجة تحقق مجموعة من الشروط أسلفنا التعرض لشرطين منها عند التعرض لدعوى شركة Casino Guichard–Perrachon لعام ٢٠١٢، وهما: أن تأخذ أدوات القانون المرن صفة الأحكام العامة والإلزامية أو عندما تحدد المتطلبات الفردية التي يمكن لهذه السلطات أن تعاقب على عدم الالتزام بها لاحقا، وسنتعرض في هذا المطلب للشروط الأخرى، كما يلي:

أولا– قبول الدعوى مشروط بصدور أداة القانون المرن عن سلطة تنظيمية:

وفقا لقرارات مجلس الدولة سالفة الذكر فإن قبول دعوى إلغاء أدوات القانون المرن مشروط بصدور الأداة عن سلطة تنظيمية وبخاصة الهيئات الرقابية والهيئات الإدارية المستقلة أو الهيئات العامة المستقلة[1]، وذلك ممارسة من هذه

[1]Fanny Mahler, Possibilités de recours contre les actes de droit souple (soft law) – Que faut-il en retenir un an après? 9 mai 2017: https://www.magenta-legal.com/possibilites-de-recours-contre-les-actes-de-droit-souple-soft-law-que-faut-il-en-retenir-un-an-apres/

السلطات لاختصاصاتها الموكلة إليها، حيث تتنوع أساليب التنظيم والأدوات المستخدمة من هذه السلطات، وقد ارتبط الظهور التدريجي[1] للقانون المرن في فرنسا بتطور الهيئات العامة المستقلة والهيئات الإدارية المستقلة، حيث تستخدم هذه الهيئات –كجزء من وظيفتها التنظيمية– أدوات القانون المرن بشكل كبير في شكل توصيات أو مبادئ توجيهية.

ففي دعوى شركة Fairvesta International GmbH وآخرين، قامت هيئة الأسواق المالية وهي سلطة تنظيمية، بنشر بيانات صحفية على موقعها الإلكتروني، قصدت منها دعوة المستثمرين إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية التي تطرحها شركة Fairvesta International GmbH، وكذلك الأمر في دعوى شركة NC Numericable حيث تم قبول الدعوى لأنها انصبت على موقف هيئة المنافسة "الهيئة الوطنية لمنع الاحتكار" وهي سلطة تنظيمية، فيما يتعلق بحقوق توزيع وبث القنوات التلفزيونية.

ومن الجدير بالذكر أن السلطات التنظيمية في فرنسا تضم الهيئات العامة المستقلة وهي هيئات تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتعمل باستقلال أي لا تخضع لأي رقابة إدارية[2]، حاليا تشمل ما يلي[1]:

---

[1]Laure Mena, Quand le droit souple franchit les portes étroites du prétoire : une nouvelle étape dans la « dilution des frontières du droit?, 2 février 2017, https://www.lepetitjuriste.fr/droit-souple-franchit-portes-etroites-pretoire-nouvelle-etape-dilution-frontieres-droit/

[2]Les autorités administratives indépendantes : évaluation d'un objet juridique non identifié (Tome 1 : Rapport), Rapport n° 404 (2005-2006), tome I, déposé le 15 juin 2006, https://www.senat.fr/rap/r05-404-1/r05-404-113.html

& Guillaume Protière,. « Fiche 11. Les autorités indépendantes », Fiches de Droit administratif. Rappels de cours et exercices corrigés, sous la direction de Protière Guillaume. Ellipses, 2018, pp. 67-72.

)ISSN: 2537- 0758 (

- الوكالة الفرنسية لمكافحة المنشطات Agence française de lutte contre le dopage (AFLD)[2].
- الهيئة العامة للرقابة المالية (هيئة الأسواق المالية) Autorité des marchés financiers (AMF)[3].
- الهيئة العامة لتنظيم النقل (سابقًا الهيئة العامة لتنظيم أنشطة السكك الحديدية والطرق) Autorité de régulation des transports (anciennement Autorité de régulation des activités ferroviaires et routières ARAFER)[4].
- المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM)[5].
- والهيئة العليا لنشر المصنفات وحماية الحقوق على الإنترنت (HADOPI)[1].

---

[1]La loi du 20 janvier 2017 a restreint le nombre d'autorités indépendantes (24 au lieu d'une quarantaine) et créé, au sein de cette catégorie, les autorités publiques indépendantes (API). La liste des autorités administratives indépendantes (AAI) et des API figure en annexe de la loi.
https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000033897475

[2]Code du sport : Section 2 : Agence française de lutte contre le dopage: (Articles L232-5 à L232-8):
https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000006167045

[3]Code monétaire et financier : Section 1 : Missions (Article L621-1):
https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000006170863

[4]Code des transports : Sous-section 1 : Dispositions générales:
https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000038884659

[5]Loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication (Loi Léotard):
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000512205

- الهيئة العليا للصحة Haute Autorité de santé (HAS)[2].
- المجلس الأعلى لمراجعي الحسابات Haut Conseil du commissariat [3]aux comptes (H3C).
- المُوَسِّط الوطني للطاقة [4]Médiateur national de l'énergie.

كما تشمل السلطات التنظيمية أيضا الهيئات الإدارية المستقلة Les autorités administratives indépendantes وهي هي هيئات حكومية مسؤولة عن ضمان تنظيم القطاعات التي تعتبر أساسية، والتي لا تنوي الحكومة التدخل فيها بشكل مباشر، حيث تتضمن مهمة هذه الهيئات اتخاذ إجراءات لتنظيم القطاع، وإخضاع الشركات للقواعد ومعاقبتها عند الاقتضاء، مع الأخذ في الاعتبار أيضا متطلبات واحتياجات المشاركين في هذا القطاع. وهذا يعني اقامة علاقات من الثقة مع الأشخاص والجهات الفاعلة ضمن هذه القطاعات[5].

---

[1]Code de la propriété intellectuelle : Sous-section 1 : Compétences, compositio (Articles L331-12 à L331-22): https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000020740339/2009-11-01

[2]Code de la sécurité sociale : Chapitre 1 bis : Haute Autorité de santé ... (Articles L161-37 à L161-46): https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000006156027

[3]Code de commerce : Section 1 : De l'organisation de la profession: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000038586597

[4]Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés: https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000886460#LEGISCTA000006095899

[5]Qu'est-ce qu'une autorité administrative (ou publique) indépendante (AAI ou API) ? Dernière modification : 9 janvier 2023::

)ISSN: 2537- 0758 (

وتعد أول سلطة إدارية مستقلة تم إنشاؤها في فرنسا هي اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات[1] la commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL) بموجب القانون رقم ٧٨-١٧ المؤرخ ٦ يناير ١٩٧٨. وحاليا يوجد في فرنسا ١٧ هيئة إدارية مستقلة هي[2]: هيئة مكافحة إزعاج المطارات (ACNUSA)، هيئة المنافسة "منع الاحتكار"، هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد والتوزيع الصحفي (ARCEP)، الهيئة الوطنية للألعاب، هيئة السلامة النووية (ASN)، لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية (CIVEN)، لجنة الوصول إلى الوثائق الإدارية (CADA)، لجنة تنظيم الطاقة (CRE)، اللجنة السرية للدفاع الوطني (CSDN)، اللجنة الوطنية لمراقبة تقنيات الاستخبارات (CNCTR)، اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات (CNIL)، اللجنة الوطنية لحسابات الحملات الانتخابية والتمويل السياسي (CNCCFP)، اللجنة الوطنية للنقاش العام (CNDP)، المراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية (CGLPL)، المدافع عن الحقوق، المجلس الأعلى لتقييم البحوث والتعليم العالي (HCERES)، الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة (HATVP).

---

https://www.vie-publique.fr/fiches/20242-quest-ce-quune-aai-quest-ce-quune-api

[1]Étienne Petit,. « Chapitre 3. Les autorités administratives et publiques indépendantes », Les institutions administratives en tableaux. sous la direction de Petit Étienne. Ellipses, 2021, pp. 84-89.

& Chevallier, Jacques. « Autorités administratives indépendantes et État de droit », Civitas Europa, vol. 37, no. 2, 2016, pp. 143-154.

[2]Autorités administratives indépendantes: AAI RELEVANT DU STATUT GÉNÉRAL DÉFINI PAR LA LOI N° 2017-55 DU 20 JANVIER 2017: https://www.legifrance.gouv.fr/contenu/menu/autour-de-la-loi/autorites/autorites-administratives-independantes

ينتقد البعض اقتصار الطعن بعدم المشروعية على الأدوات التي تصدرها السلطة التنظيمية فقط، حيث يرون أن هذا الأمر يحد من السبيل القانوني الجديد المفتوح للطعن في تصرفات وأعمال بعض السلطات التي تتمتع باختصاص يتعلق "بتوجيه أو دعم أو تقييد أو حماية أو حتى تشكيل المشغلين الاقتصاديين الذين يعملون في السوق"[1].

لكن رأيا فقهيا أخر يرى أنه يجوز الطعن أيضا بإلغاء أدوات القانون المرن الصادرة عن السلطات الإدارية بمعناها الكلاسيكية، ولا يقتصر الطعن الأدوات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة والسلطات العامة المستقلة، بل يجب تفسير السلطة التنظيمية بمعناها الواسع الذي يشمل جهة الإدارة وما تأتيه من أعمال القانون المرن[2].

ويذهب أخرون إلى أنه "يجب افتراض أن أهلية التقاضي بشأن أدوات القانون المرن لم تعد تعتمد على طبيعة السلطة الإدارية التي تنبثق منها هذه الأدوات، أو على طرائق ممارسة مهامها، ولا حتى المجال الذي تحدث فيه هذه الأدوات"[3].

وقد حسم مجلس الدولة الأمر حينما قرر قبول دعوى عام ٢٠١٩ تتعلق بمباشرة الحقوق السياسية، حيث قرر أن: "التقييم الذي ترى الهيئة العليا للشفافية

---

[1] S. Nicinski, Droit public des affaires, Paris, Montchrestien, 3e éd., 2012, p. 19.

[2] AVIS DE L'ADLC : LE CONSEIL D'ETAT (ENTR')OUVRE LA PORTE AUX RECOURS Publié le : 06/04/2016: blog.selinsky-avocats.com/categories/actualites-55/articles/avis-de-ladlc-le-conseil-detat-entrouvre-la-porte-aux-recours-101.htm

[3] Clément Malverti, Cyrille Beaufils, Le Conseil d'Etat donne du mou au droit souple, AJDA, 2019, p.1994.

)ISSN: 2537- 0758 (

في الحياة العامة أنه من المفيد إرفاقه، بالإعلان عن الوضع المالي لعضو البرلمان.. وعلى الرغم من عدم وجود أي آثار قانونية لهذا الإعلان، فإن هذا الموقف الذي اتخذته السلطة الإدارية، والذي تم الإعلان عنه بالتصريح عن الممتلكات، من المحتمل أن يحدث تأثيرات ملحوظة في شخص المرشح للانتخابات، لا سيما فيما يتعلق بالسمعة، والتي من المرجح أن يكون لها تأثير على سلوك الناس وخاصة الناخبين، الذين يوجه إليهم هذا الإعلان، وفي ظل هذه الظروف، يجب اعتبار مثل هذا الموقف يؤثر سلبا على المرشح رافع الدعوى، مما يبرر له طلب إلغائه، ولذلك فإن الدفع بعدم المقبولية الذي أثارته الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة هو دفع مرفوض"[1].

ثانيا– يتم قبول الدعوى عندما يكون من المحتمل أن تؤدي أدوات القانون المرن إلى آثار ملحوظة على رافع الدعوى، وبخاصة الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية lorsqu'ils sont de nature à produire des effets notables, notamment de nature économique:

إن أدوات القانون المرن رغم أنها لا تنطوي على أي أثر قانوني مباشر ولا ترتب أية إلتزامات أو حقوق إلا أنها ليست أدوات محايدة أو تافهة بالنسبة لمتلقيها، بل إنها ذات تأثير كبير وبخاصة عند صدورها من سلطة تنظيمية "السلطات الرقابية أو الهيئات الإدارية المستقلة"[2]، ويعتبر المجال الاقتصادي

---

[1]Conseil d'État, Assemblée, 19/07/2019, 426389, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000038801243/

[2]Annabel QUIN, Recours pour excès de pouvoir contre les actes relevant du droit « souple » : le Conseil d'Etat élargit les hypothèses de recours, 6 juin 2016: https://www.altajuris.com/recours-pour-exces-de-pouvoir-contre-les-actes-relevant-du-droit-souple-le-conseil-detat-elargit-les-hypotheses-de-recours/

تحديدا هو أكثر المجالات التي تتأثر بأدوات القانون المرن، لذلك يتعين على السلطات التنظيمية التأكد من أنها تصيغ بعناية شديدة مواقفها، ونشراتها الصحفية وغيرها من أشكال التعبير المتعلقة بالقانون المرن.

ويقتصر حق رفع الدعوى وفقا لهذا الشرط على من يملكون مصلحة مباشرة ومؤكدة في إلغاء التوصية أو البيان أو الرأي، ولتقييم وجود هذه المصلحة، ينظر مجلس الدولة فيما إذا كان من المحتمل أن تؤدي هذه التوصيات والآراء إلى "تأثيرات ملحوظة، وبخاصة التأثيرات ذات الطبيعة الاقتصادية أي المالية على وضع رافع الدعوى. وعلى سبيل المثال، في دعوى شركة NC Numéricable كان للموقف الذي تبنته هيئة المنافسة أثره في السماح لمجموعة Canal Plus بمنافسة شركة NC Numéricable على منصتها، مما يقضي في هذه الحالة بتوافر مصلحة مباشرة ومؤكدة لهذه الشركة نتيجة للتأثير الملحوظ وبخاصة التأثير الاقتصادي الذي أحدثه هذا الموقف على الشركة.[1]

ثالثا– أو أن تهدف هذه الأدوات إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأشخاص المستهدفين منها ou ont pour objet d'influer de manière significative sur les comportements des personnes auxquelles ils s'adressent:

يمكن أن يكون للآراء والتوصيات والتحذيرات والمواقف التي تتخذها السلطات التنظيمية تأثير كبير على سلوك الأشخاص والشركات الموجهة إليهم[2]،

---

[1]Laure Mena, Quand le droit souple franchit les portes étroites du prétoire : une nouvelle étape dans la « dilution des frontières du droit, Prec.

[2]Thèmes abordés, Le droit administratif et le droit souple - publié le 30/01/2023: https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-

)ISSN: 2537- 0758 (

وفي دعوى شركة Fairvesta International GmbH وآخرين، أدى نشر هيئة الأسواق المالية للبيانات الصحفية المطعون ضدها إلى انخفاض مفاجئ في الاشتراكات في المنتجات الاستثمارية التي قامت الشركة الألمانية بتسويقها في فرنسا، وهذا يعني أن البيانات التي أصدرتها هيئة الأسواق المالية قد أثرت بشكل كبير على سلوك الأشخاص المستهدفين مما دفعهم إلى عدم الاشتركات في منتجات شركة Fairvesta International GmbH، وهذا الأمر يبرر للشركة طلب إلغاء هذه البيانات متى خالفت القانون.

وفي هذا الصدد قام مجلس الدولة أيضا بقبول دعوى تطعن في المداولات والبيانات الصحفية الصادرة عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) والتي تعلقت بفيديو قصير تم نشره على شاشات التلفزيون للتوعية بشأن متلازمة داون، وقد دفع المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) بأن البيان الصحفي لم يكن ينوي بأي حال من الأحوال عرقلة بث الفيديو القصير على شاشة التلفزيون، بل يرى المجلس أن للفيديو القصير أثر إيجابي في دعم وتوعية الأمهات التي تحمل بجنين مصاب بمتلازمة داون، لكن المجلس قد أراد فقط لفت انتباه المسؤولين عن الخدمات التلفزيونية إلى أن إدراج هذا الفيديو في شاشات الإعلانات هو أمر "غير مناسب".

وقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أنه "على الرغم من أن مداولات ٢٥ يونيو ٢٠١٤ والبيانات الصحفية بتاريخ ٢٥ و٣١ يوليو ٢٠١٤ الصادرة عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) لم تسفر عن

---

international/droit-administratif/dissertation/droit-administratif-souple-641081.html?utm_source=ssd2&utm_medium=internal

أي أثر قانوني، إلا أن المقصود منها هو التأثير بشكل كبير على سلوك الخدمات التلفزيونية، وذلك من خلال دعوتها إلى تجنب إعادة بث الفيديو القصير المتنازع عليه أو بث رسائل مماثلة في سياق تسلسلات إعلانية في المستقبل؛ ونتيجة لذلك يجوز أن تكون هذه المداولات وهذه البيانات الصحفية موضوع استئناف بتهمة إساءة استخدام السلطة؛ ويترتب على ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى الذي تقدم به المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) لا يمكن قبوله"[1].

كما ذهب المجلس إلى أن: "التفسير الذي قدمته لجنة تنظيم الطاقة .. يهدف إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأطراف المعنية، ونظرا لوضعها كمورد للكهرباء، فإن شركة la société EDF المتقدمة بطلب إلغاء التفسير مصلحة مباشرة ومؤكدة في إلغاء هذا الموقف أو التفسير، والذي اعتمدته لجنة تنظيم الطاقة كجزء من مهمتها التنظيمية. وبالتالي، يجب رفض الدفع بعدم المقبولية الذي تقدمت به الأخيرة[2].

وبالمثل في دعوى شركة la société Bouygues Télécom ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أن: "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمشاركة شبكات الهاتف المحمول المنشورة في ٢٥ يناير ٢٠١٦، والتي اعتمدتها هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد كجزء من مهمتها في تنظيم سوق الهواتف

---

[1]Conseil d'État, 5ème - 4ème chambres réunies, 10/11/2016, 384691, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000033387520/

[2]Conseil d'État, 9ème - 10ème chambres réunies, 10/12/2021, 439944: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000044471225?fonds=CETAT&page=1&pageSize=10&query=droit+souple&searchField=ALL&searchType=ALL&tab_selection=all&typePagination=DEFAULT

)ISSN: 2537- 0758 (

المحمولة، تهدف إلى توجيه المشغلين في إبرام اتفاقيات مشاركة شبكات الهاتف المحمول الخاصة بهم بحيث تمتثل للأهداف التنظيمية المحددة في المادة ٣٢-١ من قانون البريد والاتصالات الإلكترونية والالتزامات التي تعهد بها المشغلون بموجب تراخيص استخدام الترددات الراديوية؛ ولذلك **يجب اعتبار أن هذه المبادئ التوجيهية تهدف إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأشخاص الذين موجهة إليهم**؛ وبالتالي يكون من حق الشركات رافعة الدعوى أن تطلب إلغاء هذه المبادىء بسبب إساءة استخدام السلطة"[1].

- **ميعاد رفع دعوى إلغاء أدوات القانون المرن ووسيلة نشرها**:

قرر مجلس الدولة بأنه في حالة عدم وجود أحكام تشريعية أو تنظيمية تنص على طريقة أخرى للنشر، يتم نشر أدوات القانون المرن **على الموقع الإلكتروني للسلطة التنظيمية التي تسنه**، وذلك في المساحة المخصصة لنشر أعمال القانون[2]. وفي هذه الحالة يجب رفع دعوى إلغاء هذه الادوات في غضون شهرين من تاريخ إعلانها أو نشرها على الموقع الإلكتروني للسلطة التنظيمية التي أصدرتها[3]. وإلا إذا أصبحت الدعوى غير مقبولة[1].

---

[1]Conseil d'État, 2ème - 7ème chambres réunies, 13/12/2017, 401799, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000036205236/

[2] « Le Conseil d'Etat a jugé qu'en l'absence de dispositions législatives ou réglementaires prévoyant un autre mode de publication, la mise en ligne d'un acte de droit souple sur le site internet de l'autorité de régulation qui l'édicte, dans l'espace consacré à la publication des actes de cette autorité».

[3] « En principe, un recours visant à contester la légalité d'une décision devant le juge administratif doit être introduit dans les deux mois à partir de la notification ou de la publication de la décision attaquée».

لكن مجلس الدولة الفرنسي قد أجاز لكل ذي مصلحة –حتى بعد مرور مدة الشهرين منذ نشر أداة القانون المرن– أن يتقدم بطلب للسلطة التنظيمية من أجل أن تسحب أداة القانون المرن المنشورة على موقعها الالكتروني، فإن رفضت السلطة التنظيمية سحب الأداة، يكون من حق صاحب المصلحة في هذه الحالة أن يرفع دعوى إلغاء القرار الصادر برفض سحب الأداة.

وقد أوضح القاضي الإداري الفرنسي وسيلة نشر أدوات القانون المرن، ومواعيد الطعن عليها بالإلغاء، وذلك في دعوى شركة la société GDF Suez[٢]، حيث ذهب المجلس إلى أنه: "في حالة عدم وجود أحكام تشريعية أو تنظيمية تنص على طريقة أخرى للنشر، يتم النشر عبر الإنترنت لفعل من طبيعة ذلك الذي تعترض عليه شركة GDF Suez (يتنمي لأدوات القانون المرن) على الموقع الإلكتروني للسلطة التنظيمية التي تشرعه، في المساحة المخصصة لذلك، ويؤدي نشر أعمال السلطة التنظيمية إلى انقضاء مدة الاستئناف..، فإذا لم يعترض الخصم على هذا التصرف خلال هذه المدة، يبقى باب الاستئناف مفتوحا له إذا كان لذلك ما يبرره، وذلك بأن يطلب سحب الأداة من السلطة التي

& Arnaud Gossement, Droit souple : le Conseil d'Etat précise le délai de recours contre les actes des autorités de régulation Environnement mercredi 20 juillet 2016, https://blog.gossement-avocats.com/blog/environnement/droit-souple-le-conseil-d-etat-precise-le-delai-de-recours-contre-les-actes-des-autorites-de-regulation

(1)Conseil d'État, Section, 13/07/2016, 388150, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032892417/

(2)Fanny Mahler, Possibilités de recours contre les actes de droit souple (soft law) – Que faut-il en retenir un an après ? 9 mai 2017: https://www.magenta-legal.com/possibilites-de-recours-contre-les-actes-de-droit-souple-soft-law-que-faut-il-en-retenir-un-an-apres/

)ISSN: 2537- 0758 (

اعتمدتها، وإذا لزم الأمر، الطعن باساءة استخدام السلطة نتيجة رفض هذا الطلب"[1]..

وبالنظر في الوثائق الموجودة في ملف الدعوى، وجد القاضي الاداري أن المداولة délibération المطعون فيها تم نشرها على الإنترنت على موقع لجنة تنظيم الطاقة (CRE)، في ٢ أغسطس ٢٠١٢، في المساحة المخصصة لنشر مداولات اللجنة، وبالتالي تبدأ المهلة الزمنية للاستئناف ضد هذا البيان من تاريخ هذا النشر. وبما أن الشركة لم تطعن عليه في غضون شهرين من هذا التاريخ، فإنه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو دفع وجيه، ومع ذلك، في ٧ أكتوبر ٢٠١٤، طلبت شركة la société GDF Suez "سحب" هذه المداولة، فرفضت لجنة تنظيم الطاقة (CRE)، وحيث أن الشركة قد طعنت على هذا الرفض خلال فترة الاستئناف البالغة شهرين، فإن الشركة رافعة الدعوى مؤهلة فقط لطلب إلغاء المداولة التي جرت في ١٠ ديسمبر ٢٠١٤ والتي بموجبها رفضت لجنة تنظيم الاتصالات طلب سحب أداة القانون المرن.

[1]Conseil d'État, Section, 13/07/2016, 388150, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032892417/

المطلب الثالث

حدود سلطة القاضي الإداري في إعمال رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

يعود للقاضي، الذي لديه الوسائل اللازمة لهذا الغرض، أن ينظر في العيوب التي يحتمل أن تؤثر على مشروعية أدوات القانون المرن مثل التوصيات والآراء والبيانات والمواقف الصادرة عن السلطات التنظيمية، مع مراعاة طبيعة وخصائص هذه الأدوات، فضلا عن السلطة التقديرية الممنوحة لهذه السلطة التنظيمية، كما أن الأمر متروك للقاضي في أن يستخدم صلاحيات الأمر الزجري usage des pouvoirs d'injonction التي يتمتع بها بموجب الباب الأول من الكتاب التاسع من قانون القضاء الإداري الفرنسي.

ولتحقيق هذا الغرض، يبحث القاضي الإداري الفرنسي المشروعية الخارجية (الناحية الشكلية)، بالإضافة للمشروعية الداخلية (الناحية الموضوعية) لأداة القانون المرن[1]، وسوف ندلل على هذا الأمر من خلال التعرض للدعوى –سالفة الذكر[2]– التي تطعن في المداولات والبيانات الصحفية الصادرة عن المجلس

---

[1]AVIS DE L'ADLC : LE CONSEIL D'ETAT (ENTR')OUVRE LA PORTE AUX RECOURS Publié le : 06/04/2016: blog.selinsky-avocats.com/categories/actualites-55/articles/avis-de-ladlc-le-conseil-detat-entrouvre-la-porte-aux-recours-101.htm
& Thèmes abordés, Conseil d'État, Section, 12 juin 2020, GISTI, n° 418142 - La possibilité de recours pour excès de pouvoir, 2022: https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/commentaire-d-arret/conseil-etat-section-12-juin-2020-gisti-418142-possibilite-recours-pour-exces-pouvoir-631992.html

[2]Conseil d'État, 5ème - 4ème chambres réunies, 10/11/2016, 384691, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000033387520/

)ISSN: 2537- 0758 (

الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) والمتعلقة بفيديو قصير تم نشره على شاشات التلفزيون للتوعية بشأن متلازمة داون:

- فحص ركني الاختصاص والشكل لأداة القانون المرن[1]:

قرر مجلس الدولة الفرنسي قبول دعوى إلغاء المداولات والبيانات الصحفية الصادرة عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) والتي تعلقت بفيديو قصير تم نشره على شاشات التلفزيون للتوعية بشأن متلازمة داون، حيث تأكد القاضي أولا من أن محضر الاجتماع الذي تم خلاله اعتماد مداولة ٢٥ يونيو ٢٠١٤ عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) يحمل توقيع المدير العام للمجلس، ومجوعة أخرى من المرافقين للمدير، وبالتالي فالمداولة قد تمت بشكل رسمي، واستوفت الشكل المطلوب من ناحية صدورها عن جهة الاختصاص القانونية وهو مدير المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية[2].

- فحص اختصاص القضاء الإداري برقابة أداة القانون المرن (فحص ركن المحل):

---

[1] Actes de droit souple: la justiciabilité nouvelle des délibérations de la Haute Autorité pour la transparence de la vie publique: https://www.boda-avocat.com/index.php/k2/item/181-actes-de-droit-souple-la-justiciabilite-nouvelle-des-deliberations-de-la-haute-autorite-pour-la-transparence-de-la-vie-publique

[2] "Considérant qu'il ressort des pièces du dossier que le procès-verbal de la séance au cours de laquelle la délibération du 25 juin 2014 a été adoptée est revêtu de la signature du directeur général du CSA, lequel disposait d'une délégation du président du conseil pour signer tout acte relatif au fonctionnement du conseil ; qu'il suit de là que le moyen tiré de ce que la délibération serait irrégulière faute d'être signée manque en fait »

ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أنه "على الرغم من أن مداولات ٢٥ يونيو ٢٠١٤ والبيانات الصحفية بتاريخ ٢٥ و٣١ يوليو ٢٠١٤ الصادرة عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) ليس لها أي أثر قانوني، كما أنها غير ملزمة للمخاطبين بها في هذه الحالة، وهو الأمر الذي كان سيضطر القاضي الإداري إلى الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار وبالتالي عدم اختصاص القاضي الإداري بنظر الدعوى.

إلا أن مجلس الدولة الفرنسي قد أشار إلى أن المقصود من مداولات ٢٥ يونيو ٢٠١٤ والبيانات الصحفية بتاريخ ٢٥ و٣١ يوليو ٢٠١٤ الصادرة عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) هو التأثير بشكل كبير على سلوك الخدمات التلفزيونية[1]، وذلك من خلال حثها إلى تجنب إعادة بث الفيديو القصير المتنازع عليه أو بث رسائل مماثلة في سياق تسلسلات إعلانية في المستقبل؛ ونتيجة لذلك يجوز أن تكون هذه المداولات وهذه البيانات الصحفية موضوع استئناف بتهمة إساءة استخدام السلطة لأنها تنتمي إلى القانون المرن وتستوفي الشروط اللازم لاخضاع الأخير لرقابة المشروعية.

- **فحص ركني السبب والغاية من إصدار أداة القانون المرن:**

[1]"Considérant que si la délibération du 25 juin 2014 et les communiqués de presse des 25 et 31 juillet 2014 n'ont produit aucun effet de droit, ils ont eu pour objet d'influer de manière significative sur le comportement des services de télévision, en les invitant à éviter de procéder à l'avenir à de nouvelles diffusions du message litigieux ou à la diffusion de messages analogues dans le cadre de séquences publicitaires ; que, dans ces conditions, cette délibération et ces communiqués de presse peuvent faire l'objet d'un recours pour excès de pouvoir ; qu'il suit de là que la fin de non recevoir opposée par le CSA ne peut être accueillie"

)ISSN: 2537- 0758 (

وقد أشار مجلس الدولة الفرنسي بخصوص الدعوى سالفة الذكر إلى الشروط والأسباب التي استلزمها القانون لكي تصدر الرسالة الاعلانية بشكل قانوني سليم (فحص محتوى الأداة محل الطعن من حيث اتفاقها من عدمه مع القانون)[1]، وذهب إلى أنه بموجب أحكام المادة ١٤ من مرسوم ٢٧ مارس ١٩٩٢ يجب أن تكون الرسائل الإعلانية أو متواليات الرسائل الإعلانية سهلة التعرف عليها وأن يتم فصلها بوضوح عن بقية البرنامج التلفزيوني، قبل بثها وبعده. أي أنه يجب تمييز كل رسالة إعلانية بذاتها دون خلط بينها وبين أي محتوى أخر سابق أو لاحق لها، كذلك يمكن إدراج الرسائل الاعلانية ذات الاهتمام العام أو التي تهدف لتحقيق مصلحة عامة وبخاصة تلك التي يتم بثها كجزء من حملات المنظمات الخيرية والحملات الإعلامية لإدارات الدولة، متى كان ذلك مناسبا..

وأن الرسالة الاعلانية المتنازع عليها في الدعوى سالفة الذكر، قدمت وجهة نظر إيجابية حول حياة الشباب المصابين بمتلازمة داون وشجعت المجتمع على العمل من أجل إدماجهم فيه وتنمية قدراتهم، إلا أن لهذه الرسالة أيضا "غرضا قد يبدو غامضا"، نظرا لأنها قدمت نفسها على أنها موجهة إلى امرأة حامل تواجه "خيار حياتها الشخصية" باللجوء إلى الإجهاض من عدمه، ولذلك فهذه الرسالة "من المرجح أن تزعج ضمير النساء اللاتي جعلن خيارات حياتهن الشخصية

---

[1]Pour en savoir plus sur la manière dont le juge administratif examine la légitimité interne et externe, voir : Quel est le contrôle de légalité des actes administratifs opéré par différents juges ?: https://urbanlaw-avocats.fr/avocat-bordeaux-fr/blog/blog/2250-quel-est-le-controle-de-legalite-des-actes-administratifs-opere-par-differents-juges.html
& Degoffe, Michel. « Chapitre III. Le contrôle du juge administratif sur les actes administratifs unilatéraux », , Droit administratif. sous la direction de Degoffe Michel. Ellipses, 2020, p.321 et suivant.

مختلفة"، ونظرا لهذا الغموض فإن المداولات والبيانات الصحفية الصادرة عن المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية (ARCOM) لم تخطأ في تقييم محتوى الرسالة الاعلانية، كذلك لم يكن غرض المجلس الأعلى للاتصالات السمعية البصرية والرقمية بأي حال من الأحوال عرقلة بث الرسالة الاعلانية على التلفزيون، حيث وجد الأخير أن اختيار إدراج الرسالة الاعلانية ضمن شاشات الإعلان لم يكن مناسبا وتسبب في غموض كبير، وبناء على ذلك لم يرتكب المجلس، أثناء ممارسة سلطته التنظيمية، أي خطأ في الواقع أو القانون[1].

علاوة على ما سبق، يجوز للقاضي أن يستخدم صلاحيات الأمر الزجري، وعلى سبيل المثال، للقاضي أن يأمر السلطة التنظيمية التي أصدرت أداة القانون المرن بأن تنشر على نفس الموقع الالكتروني الذي نشرت عليه البيان أو التوصية الملغية، بيانا أخر يفيد بإلغائها. ورغم أهمية الأمر الزجري إلا أنه البعض يشير أنه من الناحية العملية، فإن فعالية وكفاءة هذا الإجراء محدودة، لأن المخاطبين بأداة القانون المرن اغالبا ما يتذكرون الفعل الأصلي الذي اتخذته السلطة المعنية[2].

---

[1]"le CSA n'a, dans l'exercice de son pouvoir de régulation, commis aucune erreur de qualification juridique ni aucune erreur de droit ».

[2] Laure Mena, Quand le droit souple franchit les portes étroites du prétoire : une nouvelle étape dans la « dilution des frontières du droit, Prec.

)ISSN: 2537- 0758 (

المطلب الرابع

تمديد نطاق رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن

إلى أبعد مدى منذ عام ٢٠٢٠ وحتى وقتنا الحالي

- **دعوى GISTI لعام ٢٠٢٠**:

تعد دعوى GISTI بمثابة تطوير وتوحيد للسوابق القضائية الذي أرساها مجلس الدولة الفرنسي[1] في دعوى شركة Fairvesta International GmbH ودعوى شركة NC Numericable لعام ٢٠١٦، ودعوى السيدة لوبان لعام ٢٠١٩ وكذلك دعوى السيدة دوفينير لعام ٢٠٠٢ والمتعلقة بالطعن على التعاميم.

حيث تدور وقائع دعوى GISTI حول طلب تقدمت به مجموعة معلومات ودعم المهاجرين (GISTI) لإلغاء المذكرة الإخبارية رقم ٢٠١٧/١٧ الصادرة عن شعبة الخبرة في مجال الاحتيال المستندي والهوية التابعة للمديرية المركزية لشرطة الحدود بفرنسا بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي تتضمن معلومات متعلقة بـ"الاحتيال المستندي المنظم في غينيا (كوناكري) وبخاصة وثائق الحالة المدنية"[٢]. وقد قرر

---

[1]Marie-Christine de Montecler, Les jurisprudences Fairvesta, Duvignères et Crédit foncier de France fusionnent, La contestation des circulaires se fait maintenant dans les mêmes conditions que celle des actes de droit souple. DALLOZ, le 16 juin 2020: https://www.dalloz-actualite.fr/flash/jurisprudences-fairvesta-duvigneres-et-credit-foncier-de-france-fusionnent

& Recevabilité des recours contre les actes de droit souple : le Conseil d'Etat unifie sa jurisprudence Le 20 juillet 2020 par Claisse & Associés dans 'Institutions et gouvernance': collectivites.claisse-associes.com/droit-souple-le-conseil-etat/

[2]Conseil d'État, Section, 12/06/2020, 418142, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000042006661

مجلس الدولة الفرنسي تبعا لذلك أن: "المذكرة الإخبارية المطعون فيها، المؤرخة في ١ ديسمبر ٢٠١٧، والصادرة عن شعبة الخبرة في مجال تزوير الوثائق والهوية بالمديرية المركزية لشرطة الحدود، تهدف إلى نشر معلومات تتعلق بوجود احتيال مستندي المنظم في غينيا (كوناكري) وبخاصة وثائق الحالة المدنية، ولذلك **توصي**، على وجه الخصوص، الوكلاء الذين يتعين عليهم البت في صحة وثائق الحالة المدنية الأجنبية، **بصياغة رأي سلبي لأي تحليل متعلق بشهادة ميلاد غينية**، ونظرا للتأثيرات الكبرى التي يحتمل أن تترتب على وضع المواطنين الغينيين في علاقاتهم مع الإدارة الفرنسية، فإن هذه المذكرة قد تكون موضوع للطعن بإساءة استخدام السلطة، خلافا لما دفع به وزير الداخلية الفرنسي".

وأردف مجلس الدولة الفرنسي أنه يجوز إحالة الوثائق ذات النطاق العام الصادرة عن السلطات العامة، سواء كانت مادية أم لا، مثل التعاميم أو التعليمات أو التوصيات أو المذكرات أو العروض أو تفسيرات القانون الوضعي، إلى القاضي بسبب تجاوز السلطة، عندما يكون من المحتمل أن يكون لها آثار ملحوظة على الحقوق أو المراكز القانونية لأشخاص آخرين غير الموظفين المكلفين بتنفيذها.. وعلى وجه الخصوص عندما يكون لهذه الوثائق نفس التأثيرات التي تنتجها الوثائق ذات الطابع الإلزامي أو التوجيهي[١].

& Fabrice Melleray. Les documents de portée générale de l'administration. Revue française de droit administratif, 2020, 05, p.801.

[1] « Les documents de portée générale émanant d'autorités publiques, matérialisés ou non, tels que les circulaires, instructions, recommandations, notes, présentations ou interprétations du droit positif peuvent être déférés au juge de l'excès de pouvoir lorsqu'ils sont susceptibles d'avoir des effets notables sur les droits ou la situation d'autres personnes que les agents chargés, le cas échéant, de les mettre

)ISSN: 2537- 0758 (

نستخلص مما سبق الشروط الجديدة التي وضعها مجلس الدولة الفرنسي لقبول الطعن بإلغاء أدوات القانون المرن، وهي:

أولا– يجب أن تكون الأدوات أو الوثائق ذات نطاق عام أي ذات تأثير عام.

ثانيا– يجب أن تصدر هذه الوثيقة عن سلطة عامة.

ثالثا– يمكن أن تتخذ هذه الوثيقة أشكالًا مختلفة، بما في ذلك التعاميم أو التعليمات أو التوصيات أو الملاحظات أو العروض التقديمية أو تفسيرات القانون الوضعي.

رابعا– يجب أن يكون لهذه الوثيقة تأثيرات ملحوظة على حقوق أو المراكز القانونية للأشخاص بخلاف أولئك المكلفين بتنفيذها.

وتأكيدا لهذه الشروط ذهب مجلس الدولة الفرنسي في قراراه الصادر عام ٢٠٢٢ إلى أن "تقارير الأنشطة السنوية" خالية من الطابع التنظيمي ولا تشكل منشورات أو تعليمات ذات نطاق عام، وبالتالي فليس هناك لمجلس الدولة أي اختصاص قضائي للنظر في إلغاء مثل هذه التقارير لإساءة استخدام السلطة أو لإلغاء القرار الذي يرفض حذفه أو تعديله أو حجب أجزاء منه.. ومع ذلك، فإن التحذيرات والمواقف التي تعتمدتها السلطة في تقرير نشاطها السنوي وأيا كانت الوسيلة المستخدمة لنشرها، وكذلك رفض حذفها أو تعديلها أو تصحيحها، يمكن الطعن بإلغائها بسبب تجاوز السلطة من قبل شخص له مصلحة مباشرة ومؤكدة في إبطالها، وذلك متى كان من المحتمل أن تحدث هذه التحذيرات والمواقف

---

en oeuvre. Ont notamment de tels effets ceux de ces documents qui ont un caractère impératif ou présentent le caractère de lignes directrices.»

تأثيرات ملحوظة عليه أو من المحتمل أن تؤثر بشكل كبير على سلوك الأشخاص الذين توجه إليهم هذه التحذيرات والمواقف[١].

كما ذهب مجلس الدولة في قرار له **بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣** إلى رفض قبول دعوى إلغاء تعليمات الحكومة المؤرخة ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢ المتعلقة بتنظيم توزيع وفصل الأحمال عن استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء بهدف مرور شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وتسريع تطوير مشاريع الطاقة المتجددة؛ حيث تقتصر هذه التعليمات على تكليف المحافظين في إطار القوانين القائمة، بمهام مختلفة مرتبطة بالعمل الإداري في مسائل الطاقة المتجددة، ***ولذلك فمن غير المحتمل أو المرجح أن يكون لهذه التعليمات آثار ملحوظة على حقوق أو وضع الأشخاص، بل تنصرف آثارها فقط إلى الأشخاص المخاطبين بها وهم الموظفون المسؤولون عن تنفيذ هذه التعليمات أو العلم بها***. وبالتالي، لا يمكن أن تكون هذه التعليمات موضوع استئناف نتيجة إساءة استعمال السلطة[٢]. وللقاضي أن ينظر في العيوب التي يحتمل أن تؤثر في مشروعية الوثيقة مع مراعاة طبيعتها وخصائصها وكذلك

---

[1]Conseil d'État, 10ème - 9ème chambres réunies, 10/02/2023, 456954, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000047121718?init=true&page=1&query=456954&searchField=ALL&tab_selection=all
& Éric Landot, Miviludes et actes de droit souple, Brèves et articles, le 14/02/2023: https://blog.landot-avocats.net/2023/02/14/miviludes-et-actes-de-droit-souple/

[2]Conseil d'État, 9ème chambre, 18/10/2023, 468888, Inédit au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000048226289?page=1&pageSize=10&query=Les+documents+de+portée+générale+émanant+d%27autorités+publiques%2C+matérialisés+ou+non&searchField=ALL&searchType=ALL&sortValue=DATE_DESC&tab_selection=cetat

)ISSN: 2537- 0758 (

السلطة التقديرية المتاحة للسلطة التي تصدر عنها، ويتم قبول الطعن المرفوع عليها بشكل خاص، في الحالات التالية:

-عندما تنشأ الوثيقة قاعدة جديدة مشوبة بعيب عدم الاختصاص، أي أن تكون هذه القاعدة من اختصاص سلطة أخرى[١].

-عندما تخالف الوثيقة التفسير الصحيح للقانون الوضعي.

- **عندما يتم اصدار الوثيقة بهدف تنفيذ قاعدة مخالفة لقاعدة قانونية أعلى**[٢].

وهكذا حقق مجلس الدولة بموجب قراره في دعوى GISTI الصادر في ١٢ يونيو ٢٠٢٠ توحيدا حقيقيا للشروط اللازمة للطعن في أدوات القانون المرن، وذلك من خلال فتح باب اللجوء إلى الطعن بإساءة استخدام السلطة في أعمال الإدارة بمعناها الكلاسيكي والتي تضم: المذكرات أو التوصيات أو التعليمات أو العروض أو تفسيرات القانون الوضعي، متي كان "لها آثار ملحوظة على الحقوق أو المراكز القانونية للأشخاص.. وعلى وجه الخصوص عندما يكون لهذه الوثائق

---

(1)Pissaloux, Jean-Luc. « Chronique de jurisprudence administrative », Gestion & Finances Publiques, vol. 5, no. 5, 2020, p.130 et suivant.

(2) « Il appartient au juge d'examiner les vices susceptibles d'affecter la légalité du document en tenant compte de la nature et des caractéristiques de celui-ci ainsi que du pouvoir d'appréciation dont dispose l'autorité dont il émane. Le recours formé à son encontre doit être accueilli notamment s'il fixe une règle nouvelle entachée d'incompétence, si l'interprétation du droit positif qu'il comporte en méconnaît le sens et la portée ou s'il est pris en vue de la mise en oeuvre d'une règle contraire à une norme juridique supérieure ».
& CONSEIL D'ÉTAT Activité juridictionnelle et consultative des juridictions administratives en 2020, prec., p.89.

نفس التأثيرات التي تنتجها الوثائق ذات الطابع الإلزامي أو التوجيهي". ومعنى ذلك أن القاضي الإداري قد ركز على العمل أو الأداة وتأثيرها على الحقوق والمراكز القانونية وذلك بغض النظر عن السلطة التي أصدرت هذه الأداة سواء كانت جهة الإدارة بالمفهوم الكلاسيكي أو كانت سلطة تنظيمية أو أي سلطة أخرى[١].

لذلك يذهب البعض[2] إلى أن "المعيارية" لم تعد شرطا ضروريا للتمكن من طلب إلغاء أداة القانون المرن لتجاوز السلطة، بل أصبحت العواقب الحقيقية لسلوك الإدارة الآن هي التي تهم. وبالتالي فقبول الاستئناف مشروط بآثار الإجراء « effets notables » المطعون فيه بغض النظر عن السلطة التي اتخذت هذا الاجراء[3]. ولذلك قرر مجلس الدولة الفرنسي عدم قبول دعوى[٤] la fédération des employés et cadres Force ouvrière لعام ٢٠٢٢ والمتعلقة ببريد

---

[1]virginie delannoy, le juge s'adapte aux nouvelles modalites d'edition du droit : le recours contre les actes de droit souple, le jeudi 1 avril 2021: https://www.kpratique.fr/LE-JUGE-S-ADAPTE-AUX-NOUVELLES-MODALITES-D-EDICTION-DU-DROIT-LE-RECOURS-CONTRE-LES-ACTES-DE-DROIT-SOUPLE_a621.html

[2]Yann Le Foll, [Questions à.] L’élargissement du champ des actes de droit souple pouvant donner lieu à recours contentieux - Questions à Thomas Hochmann, Professeur de droit public, Université de Reims Champagne-Ardenne, La lettre juridique, juillet 2020, https://www.lexbase.fr/article-juridique/59251774-questions-r...-l-e2ao-a9largissement-du-champ-des-actes-de-droit-souple-pouvant-donner-lieu-r-recour

[3]Florence Chaltiel, La circulaire est-elle soluble dans le droit souple ? (À propos de l’arrêt GISTI du 12 juin 2020) Publié le 04/12/2020: https://www.actu-juridique.fr/administratif/la-circulaire-est-elle-soluble-dans-le-droit-souple/

[4]Conseil d'État, 5ème - 6ème chambres réunies, 21/07/2022, 449388: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000046080984?init=true&page=1&query=449388&searchField=ALL&tab_selection=all

)ISSN: 2537- 0758 (

إلكتروني أرسله المدعي إلى رئيس مكتب مؤسسات الألعاب بإدارة الحريات العامة والشؤون القانونية بوزارة الداخلية للاستفسار بشأن المرسوم الصادر في ١٤ مايو ٢٠٠٧ والمتعلق بتنظيم الألعاب في الكازينوهات، حيث تم الرد على هذا الاستفسار وتم إبلاغ المدعي بالتفسير.. حيث اعتبر مجلس الدولة أن البريد الالكتروني الذي تضمن رد رئيس مكتب مؤسسات الألعاب على الاستفسار بشأن المرسوم الصادر في ١٤ مايو ٢٠٠٧، لا يكشف في حد ذاته عن أي قرار، وذلك نظرا لأن هذا الرد يقتصر على الاستجابة لطلب المعلومات المقدم من رافع الدعوى، فلا يمكن اعتبارها بمثابة وثيقة ذات نطاق عام من المحتمل أن يكون لها آثار ملحوظة على حقوق أو وضع المدعي "مؤسسات الألعاب أو موظفيها"، ويترتب على ما سبق عدم قبول الدعوى.

- **قبول دعوى إلغاء إجابات "الأسئلة المتكررة" أو "الأسئلة الشائعة" أو "أسئلة وأجوبة" « question–réponse » المنشورة بتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠٢٢ على موقع اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات** (CNIL):

تتعلق هذه الدعوى[1] بطلب إلغاء تقدمت به النقابة الوطنية لتسويق الأداء (SNMP) بسبب تجاوز السلطة، المتعلق بالإجابة على السؤال رقم ١٢ ضمن

---

[1] ملف تعريف الارتباط هو مجموعة صغيرة من البيانات التي يخزنها موقع الويب على جهاز الكمبيوتر أو الجهاز المحمول الخاص بالزائر. وبهذه الطريقة، يشكل ملف تعريف الارتباط مجموعة بيانات تسمح بالتعرف على الزائر عند عودته إلى موقع الويب مرة أخرى، انظر:

Éric Landot, Comparons les recettes de cookies (CJUE ; CE ; CNIL) [article détaillé], 2019, https://blog.landot-avocats.net/2019/10/23/comparons-les-recettes-de-cookies-cjue-ce-cnil-article-detaille/

سلسلة الإجابات المتعلقة بـ ٣٢ سؤال منشورة جميعها عبر الإنترنت على موقع اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات (CNIL)، وهذه الإجابة تتعلق بمجموعة من الإرشادات والتوصيات الخاصة بـ "ملفات تعريف الارتباط وغيرها من أدوات التتبع cookies et autres traceurs".

حيث نشرت اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات CNIL على موقعها الإلكتروني في ١٨ مارس ٢٠٢١ "أسئلة وأجوبة" حول المبادئ التوجيهية والتوصية بشأن "ملفات تعريف الارتباط وغيرها من أدوات التتبع"، بما في ذلك السؤال رقم ١٢ المتعلق بالعمليات المسماة بالتسويق بالعمولة، والتي بموجبها يتفق ناشر موقع تجاري مع ناشر موقع آخر، يُسمى "المسوق بالعمولة"، على أن يدفع الأول للثاني كلما قام مستخدم بعملية شراء على الموقع التجاري بعد النقر على رابط، يأخذ شكل إعلان بانر، أو صورة، أو نص، أو أي شكل آخر، يظهر على موقع الويب للمسوق بالعمولة، حيث يتطلب تنفيذ مثل هذا الشراكة استخدام ملفات تعريف الارتباط لتحديد مصدر الاتصال بالموقع التجاري وإجراء الفوترة المستحقة..

وللسؤال المُصاغ على النحو التالي: "هل ملفات تعريف الارتباط وغيرها من أدوات التتبع المستخدمة لفوترة عمليات التسويق بالعمولة معفاة من الحصول على موافقة بواسطة المستخدم؟"، يقدم الرد المنشور على موقع اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات CNIL الإجابة التالية: "لا، لا ملفات تعريف الارتباط وغيرها من أدوات التتبع المستخدمة لفواتير عمليات التسويق بالعمولة في الإعفاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من قانون المعلومات والحريات"[1].

---

[1]"A la question formulée de la façon suivante : " Les traceurs utilisés pour la facturation des opérations d'affiliation sont-ils exemptés de

)ISSN: 2537- 0758 (

وقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أن اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات CNIL قد أوضحت بالاجابة التي قدمتها على السؤال رقم ١٢ لمسؤولي المعالجة والأشخاص المعنيين تفسيرها للمادة ٨٢ من القانون رقم ٧٨–١٧ المؤرخ ٦ يناير ١٩٧٨، فيما يتعلق بمدى وتطبيق الإعفاءات من الالتزام بالحصول على موافقة مسبقة على أدوات التتبع وملفات تعريف الارتباط، وذلك فيما يتعلق بالعمليات المسماة بالتسويق بالعمولة[1]. ونظرا لأن هذه الاجابة، ***من المحتمل أن ينتج عنها آثار ملحوظة على وضع الأشخاص الذين يقومون بعمليات التسويق بالعمولة والمستخدمين والمشتركين في الخدمات الإلكترونية، فإن الطعن بإلغائها هو طعن مقبول***، ويتعين بناء على ذلك رفض الدفع بعدم القبول الذي تقدمه به اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات CNIL.

إذن يؤكد مجلس الدولة الفرنسي مرة أخرى أن مناط قبول دعوى إلغاء أي أداة من أدوات القانون المرن أيا كانت صورتها أو طبيعتها وأيا كانت السلطة التي

---

consentement ' ", le document mis en ligne sur le site de la CNIL apporte la réponse suivante : " Non. Les traceurs utilisés pour la facturation des opérations d'affiliation n'entrent pas dans les exemptions de l'article 82 de la loi Informatique et Libertés, qui doivent être interprétées strictement. En effet, ces opérations n'ont pas pour finalité exclusive de permettre ou faciliter la communication par voie électronique et ne sont pas strictement nécessaires à la fourniture d'un service de communication en ligne expressément demandé par l'utilisateur "
& Vincent Téchené [Brèves] Les « questions-réponses » de la CNIL peuvent faire l'objet d'un recours pour excès de pouvoir !, Le Quotidien, avril 2022: https://www.lexbase.fr/article-juridique/83768264-breveslesquestionsreponsesdelacnilpeuventfairelobjetdunrecourspourexcesdepouvoira0

[1]Conseil d'État, 10ème - 9ème chambres réunies, 08/04/2022, 452668, Publié au recueil Lebon:
https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000045550826?isSuggest=true

أصدرتها (الأسئلة والاجابات (FAQ) المنشورة على الموقع الالكتروني للجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات CNIL في هذه الحالة) هو أن ينتج عن هذه الأداة آثار ملحوظة على حقوق أو أوضاع أو مراكز الأشخاص الذين تستهدفهم الأداة[1].

وقد سار مجلس الدولة الفرنسي على نفس النهج السابق في قراره الصادر بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٣ في دعوى تدور وقائعها حول إلغاء "الأسئلة المتكررة أو الشائعة" المتعلقة بصندوق التضامن المخصص لدعم المتضررين من آثار جائحة كورونا، وذلك نتيجة إساءة استعمال السلطة[2]، حيث يستثنى شركات تأجير الشقق المفروشة غير المهنية الاستفادة من المساهمة في صندوق التضامن المحدث بموجب الأمر رقم ٢٠٢٠-٣١٧ المؤرخ في ٢٥ مارس ٢٠٢٠ والمخصص لتقديم المساعدة المالية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا وبخاصة المتأثرين بالعواقب الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

---

[1]Dimitri Di Francesco, FAQ, droit souple et recours pour excès de pouvoir, la confirmation de l'ouverture du prétoire, ÉDITION DU 23 NOVEMBRE 2023 Éditions précédentes, Dalloz, le 21 février 2023: https://www.dalloz-actualite.fr/flash/faq-droit-souple-et-recours-pour-exces-de-pouvoir-confirmation-de-l-ouverture-du-pretoire
& Marc Sztulman: (cookies)Quand le juge administratif oblige la CNIL à s'engager, y compris dans les FAQ, Publié le 9 mai 2022: https://fr.linkedin.com/pulse/cookiesquand-le-juge-administratif-oblige-la-cnil-à-y-marc-sztulman

[2]Antoine Louvaris, Le droit souple a trouvé ses juges : un foisonnement régulé. Brèves observations en clôture provisoire, Dalloz, le 16 octobre 2023: https://www.dalloz-actualite.fr/flash/droit-souple-trouve-ses-juges-un-foisonnement-regule-breves-observations-en-cloture-provisoire

)ISSN: 2537- 0758 (

وقد قرر مجلس الدولة الفرنسي في هذه الدعوى أن السؤال والجواب المذكور بالنقطة رقم ٣، والذي عبرت من خلاله "خدمات وزارة الاقتصاد والمالية" عن تفسيرها للمرسوم الصادر في ٢٥ مارس ٢٠٢٠ وكذا المرسوم المؤرخ في ٣٠ مارس ٢٠٢٠ بصيغته الناتجة عن مرسوم مؤرخ في ٨ فبراير ٢٠٢١، وبالنظر لمضمون هذا التفسير لبعض مواد القانون الوضعي، والصادر عن المصالح المسؤولة عن معالجة طلبات المساعدة في إطار صندوق التضامن، فإن هذا التفسير من المحتمل أن يؤدي إلى آثار ملحوظة على وضع الأشخاص الذين يرغبون في الاستفادة من المساعدة والدعم الذي يقدمه الصندوق، ويترتب على ذلك قبول الدعوى ورفض الدفع بعدم القبول الذي أبداه وزير الاقتصاد والمالية.."[1].

[1]Conseil d'État, 9ème - 10ème chambres réunies, 03/02/2023, 451052: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000047090640
& Marie-Claire Sgarra [Brèves] Une prise de position des services du ministre de l'Économie dans une FAQ peut faire l'objet d'un REP, La lettre juridique, février 2023: https://www.lexbase.fr/article-juridique/93175822-breves-une-prise-de-position-des-services-du-ministre-de-l-economie-dans-une-faq-peut-faire-l-objet

الخاتمة

لقد تعرضنا في بحثنا " الاتجاهات القضائية الحديثة في إضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن" للقانون المرن باعتباره ظاهرة قانونية حديثة تستحق الدراسة بما تستتبعه من تأثير على الحقوق والمراكز القانونية، وقد خلصنا إلى عدد من النتائج والتوصيات، على النحو التالي:

أولا– النتائج:

لقد تعرضنا لمعيارية القاعدة القانونية وأوضحنا أن الصياغة الدقيقة للقاعدة القانونية تستلزم صدور هذه القاعدة في شكل أمر أو إلزام وتتضمن حظر أو إباحة، وبالتالي فالقانون لا يصدر في شكل نصيحة، بل يجب أن يكون في إطار محدد وواضح ودقيق و"معياري"، وقد أضفى المجلس الدستوري الفرنسي رقابته الدستورية على العديد من النصوص القانونية لافتقارها للوصف المعياري، وذلك في حالة خلوها من "أي أثر قانوني" أو "مضمون" أو "مفعول" أو "شخصية" أو معيارية.

وذكرنا أن سلطات الدولة، وبخاصة جهة الإدارة، من الممكن أن توجه السلوك باستخدام لغة "غير معيارية"، كأن توصي باتخاذ إجراء بدلا من أن تأمر به، لذلك تم إنشاء مصطلح "القانون المرن" للتعبير عن هذا الأسلوب الأخير، وكما عبر البعض فالقانون المرن "قد أدى إلى تغيير النظرة تجاه المعيارية ومصادر القانون.

ورأينا أن هذا الأسلوب الذي يتميز به القانون المرن قد ظهر بشكل خاص في القانون الدولي العام، وذلك في ثلاثينات القرن العشرين تلبية لاحتياجات المرونة المرتبطة بالقانون الدولي العام، وهي تلك المرونة التي تصف الأداة

)ISSN: 2537- 0758 (

القانونية بأنها لا تنطوي على أي جزاء أو التزام، وبالتالي فهذه الأداة ليست إلزامية وإنما تعد مجرد توصية، أي أن نطاق القانون المرن يشمل النصوص التي تهدف إلى التوجيه وليس الإلزام، وإلهام السلوك بدلا من رسم الحدود التي يؤدي تجاوزها إلى تعريض المرء للعقوبة. ومن أمثلة هذه النصوص في إطار القانون الدولي: الأعمال ذات الطبيعة الملزمة الضعيفة، مثل إعلانات البروتوكول les déclarations protocolaires، والقرارات les résolutions، والاتصالات les communications، والتوصيات les recommandations، والمواثيق les chartes ، والبرامج les programmes، وإعلانات النوايا les déclarations d'intention، والارشادات les guidelines ، والمبادئ وغيرها من المواقف المتخذة بشكل مشترك.. ويمكن أيضا توسيع هذه القائمة لتشمل البيانات الصحفية، والإعلانات، والاستنتاجات، والاتفاقات غير الرسمية، والآراء، والمشاورات والاتفاقيات ذات الطبيعة السياسية البحتة (اتفاقيات السادة gentlemen's agreements).

واستخلصنا أن القانون المرن يمكن تمييزه من ناحيتين: الأولى– باعتباره أداة خالية من الأثر الملزم فيما يتعلق بالجهة التي أنشأت هذه الأداة أو المخاطبين بها، والثانية– أن القانون غير الملزم أو المرن يشير إلى القاعدة التي لن يؤدي عدم الامتثال لها إلى أي شكل من أشكال توقيع الجزاء أو العقوبة.

كما تناولنا أهمية القانون المرن وأدواته وذكرنا أن القانون المرن من الممكن أن يحل محل القانون الملزم عندما يكون من غير الممكن اللجوء إلى الأخير، وهو ما يظهر بشكل خاص في العلاقات الدولية. كما أن القانون المرن يعتبر وسيلة مفيدة لنشر القانون الملزم أو الصارم، ودعم تنفيذه، وتعزيز محتواه وتسهيل فهمه من قبل المستهدفين، وبخاصة لسهولة الوصول إليه، كذلك يمكن للقانون

المرن أن يشكل بديلا دائما للقانون الملزم، وعلى سبيل المثال في المجال الصحي، نشهد تزايد المواثيق الأخلاقية وتوصيات "أفضل الممارسات أو الممارسات الجيدة bonnes pratiques" التي تعمل في ضوءها المؤسسات الصحية والبحثية بشكل طوعي، وتلجأ إلى الاسترشاد بها لأن القانون الملزم غير كاف أو لأنه لا ينظم هذه المسائل الدقيقة، وبالإضافة إلى ما سبق فالقانون المرن يسمح بمعالجة الظواهر الحديثة التي تزداد في العالم المعاصر، سواء بسبب التطورات التكنولوجية أو التحولات الاجتماعية، فهو من السهل تغييره، عكس القانون الملزم. وتتمثل أهمية القانون المرن كذلك في أن أدواته تساعد في مكافحة التضخم التشريعي أو المعياري l'inflation normative، من خلال تجنب الأحكام التنظيمية المفرطة في التفاصيل والتي تنعكس سلبا على الأمن القانوني Sécurité juridique.

وأوضحنا أن الاتجاه التقليدي لمجلس الدولة الفرنسي تمثل في رفض الطعون المقدمة من قبل ثلاث شركات ضد توصية صادرة عن اللجنة الوطنية الفرنسية لحماية البيانات la commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL)، على اعتبار أن التوصية لا تخلق أي التزامات قانونية وبالتالي فهذه التوصية لا تصلح أن تكون محلا للطعن بالإلغاء لأنها لا تتمتع بطبيعة القرار الإداري.

كما ظل الاتجاه التقليدي لمجلس الدولة الفرنسي متمثل في رفض الطعن بإلغاء الاجراءات التدابير التحضيرية والتعاميم والمبادئ التوجيهية –كقاعدة عامة– لأنها ليست ملزمة ولا آمرة، ولا تمس الحقوق والمراكز القانونية، كما لا تضيف شيئا للنظام القانوني، ولا تتصف بطبيعة القرار الإداري.

)ISSN: 2537- 0758 (

وبصدد بحث الإضفاء التدريجي لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن (والتي تشمل الاجراءات والتدابير التحضيرية والتعاميم والمبادئ التوجيهية)، وجدنا أن الشرارة الأولى لإضفاء هذه الرقابة بدأت عام ٢٠١٢ وتمثلت في دعوى شركة Casino Guichard–Perrachon، حيث قرر مجلس الدولة أنه يُمكن إلغاء الآراء والتوصيات والتحذيرات والمواقف المتخذة إذا كانت تأخذ طابع الأحكام الإلزامية أو المتطلبات الفردية التي يمكن للسلطة أن تدين عدم الالتزام بها فيما بعد.

وفي دراسته لعام ٢٠١٣ حدد مجلس الدولة الفرنسي ضوابط إدراج الأداة القانونية في بنية القانون المرن وذلك عندما يستوفي الصك instrument أو الأداة ثلاثة شروط مجتمعة، هي: أولا– عندما تهدف الأداة إلى تعديل أو توجيه سلوك المخاطبين بها، وذلك من خلال إقناعهم بقبولها وتطبيقها، ثانيا– عندما لا تخلق الأداة حقوقا أو التزامات قانونية للمخاطبين بها، بل تعتمد على التزامهم الطوعي بها، وثالثا– عندما تتسم الأداة بدرجة من التنظيم والرسمية والهيكلة، مما يجعلها تشبه قواعد القانون.

كما أوضح مجلس الدولة الفرنسي نطاق المعيارية المتدرجة لأدوات القانون المرن Normativité Graduée وميز على جانبي "المعيارية المتدرجة" بين "القانون الملزم التقليدي" الذي يخلق التزاما بالامتثال لقواعده وينطوي على جزاء ويرتب آثارا قانونية للمخاطبين به، وبين "القانون المرن" الذي لا ينشئ التزامات بشكل مباشر، كما أشار مجلس الدولة الفرنسي إلى وجود مجموعة من الأدوات ذات النطاق المعياري المتدرج تقع بين القانون الملزم والقانون المرن ضمن ثلاث درجات أو فئات، اعتمادا على شدة الالتزام الذي تفرضه الأداة: الفئة الأولى– الالتزام بتبرير الانحراف عن تطبيق الأداة L’obligation de justifier les

écarts par rapport à l'instrument تعطي هذه الفئة من أدوات القانون المرن للمخاطبين بها خيار الانحراف عنها أو عدم تطبيقها، ولكنها تشترط عليهم تبرير هذا الانحراف. الفئة الثانية– الالتزام بإثبات التطابق مع القانون الملزم عند الانحراف عن تطبيق الأداة L'obligation de prouver la conformité au droit dur lorsqu'on s'écarte de l'instrument تشترط هذه الفئة من أدوات القانون المرن عند الانحراف عن تطبيقها، أن يتم اثبات التطابق مع قواعد القانون الملزم، الفئة الثالثة– الالتزام بالتوافق مع الأداة L'obligation d'être compatible avec l'instrument: تنطوي هذه الفئة على الالتزام بالتوافق مع الأداة، وهو يعني أن تكون تصرفات وأفعال المخاطبين بالأداة متوافقة بشكل عام مع الأداة، لا أن تتطابق كليا معها وإلا كنا أمام قانون ملزم بالمعنى التقليدي.

وذكرنا أن الدراسة التي قام بها مجلس الدولة الفرنسي في ٢٠١٣ شجعت على تركيز النظر على أدوات القانون المرن وآثارها على الأوضاع الاقتصادية للشركات وحقوق ومراكز الأفراد، وبالتالي تزايدت الطعون التي تطالب بإلغاء هذه الأدوات، مما دفع القضاء الإداري الفرنسي إلى انتهاج نهجا موسعا لرقابة المشروعية على أدوات القانون المرن. وتعبر كل من دعوى شركة Fairvesta International GmbH، ودعوى شركة NC Numericable لعام ٢٠١٦، عن هذا الاتجاه الموسع، حيث يعتبرهما الفقه بمثابة البداية الحقيقية لترسيخ وإضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن الصادرة عن السلطات التنظيمية، أما دعوى GISTI لعام ٢٠٢٠ فقد جعلت من الممكن إلغاء أدوات القانون المرن أيا كانت السلطة الصادرة عنها، ووحدت الشروط اللازمة لاخضاع كل هذه الأدوات لرقابة المشروعية.

)ISSN: 2537- 0758 (

وقد أشرنا إلى أن رقابة المشروعية انعقدت في الدعويين سالفتي الذكر، وفق مجموعة من الشروط هي: أولا– أن تأخذ أدوات القانون المرن صفة الأحكام العامة والإلزامية، ثانيا– عندما تحدد المتطلبات الفردية التي يمكن لهذه السلطات أن تعاقب على عدم الالتزام بها لاحقا، ثالثا– قبول الدعوى مشروط بصدور أداة القانون المرن عن سلطة تنظيمية، ورابعا– يتم قبول الدعوى عندما يكون من المحتمل أن تؤدي أدوات القانون المرن إلى آثار ملحوظة على رافع الدعوى، وبخاصة الآثار ذات الطبيعة الاقتصادية.

واستخلصنا الشروط الجديدة التي وضعها مجلس الدولة الفرنسي لقبول الطعن بإلغاء أي أداة من أدوات القانون المرن ومهما كانت السلطة الصادرة عنها، وهي: أولا– يجب أن تكون الأدوات أو الوثائق ذات نطاق عام أي ذات تأثير عام. ثانيا– يجب أن تصدر هذه الوثيقة عن سلطة عامة. ثالثا– يمكن أن تتخذ هذه الوثيقة أشكالًا مختلفة، بما في ذلك التعاميم أو التعليمات أو التوصيات أو الملاحظات أو العروض التقديمية أو تفسيرات القانون الوضعي. رابعا– يجب أن يكون لهذه الوثيقة تأثيرات ملحوظة على حقوق أو المراكز القانونية للأشخاص بخلاف أولئك المكلفين بتنفيذها.

وفيما يتعلق بميعاد رفع دعوى إلغاء أدوات القانون المرن ووسيلة نشرها، أوضحنا أن مجلس الدولة قرر بأنه في حالة عدم وجود أحكام تشريعية أو تنظيمية تنص على طريقة أخرى للنشر، يتم نشر أدوات القانون المرن على الموقع الإلكتروني للسلطة التنظيمية التي تسنه، وذلك في المساحة المخصصة لنشر أعمال القانون، وأنه في هذه الحالة يجب رفع دعوى إلغاء هذه الادوات في غضون شهرين من تاريخ إعلانها أو نشرها على الموقع الإلكتروني للسلطة التنظيمية التي أصدرتها، وإلا إذا أصبحت الدعوى غير مقبولة.

كما تناولنا حدود سلطة القاضي الإداري في إضفاء رقابة المشروعية على أدوات القانون المرن، حيث يبحث القاضي كل من المشروعية الداخلية والخارجية لأدواة القانون المرن، وله في ذلك أن يستخدم جميع الوسائل اللازمة لهذا الغرض، مع مراعاة طبيعة وخصائص هذه الأدوات، فضلا عن السلطة التقديرية الممنوحة للسلطة مصدرة الأداة، كما أن الأمر متروك للقاضي في أن يستخدم صلاحيات الأمر الزجري usage des pouvoirs d'injonction.

ثانيا– التوصيات:

بعد التطرق للنتائج سالفة الذكر، نوصي بما يلي:

– نوصي بأن يكون مناط قبول دعوى الإلغاء هو وجود ضرر، أيا كان مصدره أو الصورة التي يتحقق بها، حيث إن هناك عدم جدوى من جعل محل دعوى الإلغاء هو القرار الإداري فحسب، بل يجب أن يكون محلها كل الأعمال التي تمس الحقوق والمراكز القانونية تحت أي صورة ومن أي مصدر.

– نوصي المشرع المصري بتحرير القيد المفروض على مجلس الدولة المصري، والمتمثل في قصر رقابة المشروعية على ما حددته المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أعمال، والتي تم حصرها في نطاق القرارات الإدارية، حيث إن بحثنا قد أوضح وبحق أن الحقوق والمراكز القانونية يمكن التأثير عليها عن طريق أدوات القانون المرن، وأن إضفاء رقابة المشروعية على هذه الأدوات جنبا إلى جنب مع القرارات الإدارية سيصبح بمثابة الضمانة الحقيقية لتعزيز وحفظ هذه الحقوق والمراكز القانونية.

)ISSN: 2537- 0758 (

المراجع

Références Scientifiques

أولا- مراجع باللغة العربية:

- رأفت فوده، عناصر وجود القرار الإداري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
- محمد محمد عبد اللطيف، القانون الناعم: قانون جديد للسلوك الاجتماعي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٨.

ثانيا- مراجع باللغة الفرنسية

- Alina Miron, The law of international organizations for cooperation in the internal legal orders, THÈSE Pour obtenir le grade de DOCTEUR EN DROIT, UNIVERSITÉ PARIS OUEST NANTERRE LA DÉFENSE École Doctorale de Sciences Juridiques et Politiques, 2014
- Aranda Vasquez (A.), « Le Conseil d'État précise les modalités de recours contre les actes réglementaires », Les Petites Affiches, n°145, 20 juillet 2018
- Arnold N. Pronto, Understanding the Hard/Soft Distinction in International Law, 48 Vanderbilt Law Review, 2021
- Benjamin Lavergne, Recherche sur la soft law en droit public français. Presses de l'Université Toulouse Capitole, 2013

- Benzerafa-Alilat, Manel, et Patrick Gibert. « De l'inflation normative à l'amplification des lois dans le processus parlementaire : pistes pour une analyse avancée des facteurs inflationnistes », Revue française d'administration publique, vol. 182, no. 2, 2022

- Bernard Stirn, Les sources constitutionnelles du droit administratif, 10e éd., Issy-les-Moulineaux, LGDJ, 2019

- Briard, Marine. "Recherche sur la détermination du droit de l'Union européenne par le droit international : l'exemple de la soft law." Thesis, Aix-Marseille, 2017

- Catherine THIBIERGE (dir.), La force normative Naissance d'un concept, Paris, L.G.D.J., 2009

- Charlotte Agulhon, Le contrôle juridictionnel des évaluations en droit public, Thèse de doctorat en Droit public, École de Droit de la Sorbonne École doctorale de Droit de la Sorbonne – Droit public et Droit fiscal, Soutenue publiquement le 20 juin 2019

- Chevallier, Jacques. « Autorités administratives indépendantes et État de droit », Civitas Europa, vol. 37, no. 2, 2016

- Christian Pujalte, Édouard de Lamaze. « Chapitre IV. Les mesures préparatoires et les avis », L'avocat et les juridictions administratives. Sous la direction de Pujalte Christian, de Lamaze Édouard. Presses Universitaires de France, 2014

)ISSN: 2537- 0758 (

- Christophe Testard, « Le droit souple, une “petite” source canalisée », L’actualité juridique. Droit administratif, 2019
- Clément Malverti, Cyrille Beaufils, Le Conseil d'Etat donne du mou au droit souple, AJDA, 2019
- Danièle Lochak, Les circulaires font désordre », in La littérature grise de l’administration : la grammaire juridique des circulaires, G. Koubi (dir.), Boulogne-Billancourt, Berger-Levrault, 2015
- DAZA PÉREZ, Mario. La responsabilidad disciplinaria de los servidores públicos a la luz de las normas de derecho blando. Bogotá: Universidad Externado de Colombia. 2020
- Deffains, Bruno. « Concurrence des normativités : un point de vue économique », Revue internationale de droit économique, vol. xxxii, no.3, 2018
- Degoffe, Michel. « Chapitre III. Le contrôle du juge administratif sur les actes administratifs unilatéraux », Droit administratif. Sous la direction de Degoffe Michel. Ellipses, 2020
- Delphine Costa. « Des directives aux lignes directrices : une variation en clairs-obscurs », AJDA, 2015
- Elise Untermaier-Kerléo. Le droit souple, un regard circonspect sur la jurisprudence Crédit foncier de France. Revue française de droit administratif, 2014

- Etienne ILUNGA KABULULU, Introduction générale à l'étude de Droit, A l'intention des Cadres Administratifs de l'IG/PNC, 2012

- Étienne Petit,. « Chapitre 3. Les autorités administratives et publiques indépendantes », Les institutions administratives en tableaux. sous la direction de Petit Étienne. Ellipses, 2021

- Fabrice Melleray. Les documents de portée générale de l'administration. Revue française de droit administratif, 05, 2020

- François boucard, Les mesures de droit souple, par nature dépourvues de tout effet juridique, sont désormais susceptibles d'un recours devant le juge administratif, Banque & Droit nº 169 septembre-octobre 2016

- Guillaume Protière, « Fiche 11. Les autorités indépendantes », Fiches de Droit administratif. Rappels de cours et exercices corrigés, sous la direction de Protière Guillaume. Ellipses, 2018

- Isabelle Hachez, « Balises conceptuelles autour des notions de "sources du droit", "force normative" et "soft law" », Revue interdisciplinaire d'études juridiques, Vol. 65, 2010/2

- J. Richard, C. Vigouroux, «Du droit "mou" au droit "souple"», Presses universitaires d'Aix-Marseille, AJDA, 2013

)ISSN: 2537- 0758 (

- Jonathan Attali, Le sort contemporain de l'exception d'illégalité, Master 2 Recherche Droit public approfondi Dirigé par Monsieur le professeur Guillaume Drago, Sorbonne Université, 2018

- Julia Schmitz, Le droit souples, les autorités administratives indépendantes et le juge administratif. De la doctrine au prétoire. Revue française de droit administratif (RFDA) (n°6), 2017

- Kerzner, Harold. Project Management Best Practices: Achieving Global Excellence. Wiley, Usa , 2023

- Lamèthe Didier. Association Henri Capitant. - Le droit souple, Journées Nationales, t. XIII. In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 63 N°1,2011

- Linda SENDEN, Soft law in European Community Law, Oxford: Hart Publishing, 2004

- Michel Couderc, « Les fonctions de la loi sous le regard du commandeur », Pouvoirs, vol. 114, no. 3, 2005

- Mustapha Mekki, Petit trois du Grand A : le droit de la responsabilité civile, Retour aux sources du droit de la responsabilité civile, , Revue éditée et diffusée par l'Université Panthéon-Assas, No5 Février 2012

- Pascale Deumier, Petit un du Grand A : la théorie générale du droit, La mutation des sources du droit privé et l'introduction à l'étude du droit, Revue éditée et diffusée par l'Université Panthéon-Assas, No5 Février 2012.

- Paul Amselek, L'évolution générale de la technique juridique dans les sociétés occidentales : RDP, 1982
- Pauline Joly. Le droit souple en droit financier. Droit. Université Paris sciences et lettres, 2021
- Pierre Tifine, [Jurisprudence] Le recours pour excès de pouvoir est désormais recevable contre certains actes de droit souple, La lettre juridique, avril 2016
- Pissaloux, Jean-Luc. « Chronique de jurisprudence administrative », Gestion & Finances Publiques, vol. 5, no. 5, 2020
- Rachel Vanneuville, « Les enjeux politico-juridiques des discours sur l'inflation normative », Parlement[s], Revue d'histoire politique, vol. 11, no. 1, 2009
- Régis Bismuth. Fairvesta d'un autre point de vue : Une réflexion sur ce que "soft law" veut dire. Regards croisés sur la soft law en droit interne, européen et international, LGDJ, 2018
- S. GERRY-VERNIERES, « Soft law et sécurité juridique », in M. A. AILINCAI, Soft law et droits fondamentaux, Actes du colloque du 4 et 5 février 2016
- Schoettl, Jean-Éric. « Droit souple et droit dur : gare à la confusion des genres », L'ENA hors les murs, vol. 503, no. 2, 2021

)ISSN: 2537- 0758 (

- Sophie Nicinski, Droit public des affaires, Paris, Montchrestien, 3e éd., 2012

- Sophie THÉRON. "Le juge et l'apparence de l'acte en droit administratif". Jacquinot, Nathalie. Juge et Apparence(s). Toulouse: Presses de l'Université Toulouse Capitole, 2010

- Stéphanie Renard, Eric Péchillon. Élargissement de la justiciabilité des actes de droit souple : une extension bienvenue du recours pour excès de pouvoir (obs. sous CE, 12 juin 2020, GISTI, n°418142). AJCT. Actualité juridique Collectivités territoriales, 2020

- Touzeil-Divina, Mathieu « Un nouveau « recours GISTI » contre les lignes directrices ? ; à propos de CE, sect., 12 juin 2020, n° 418142, GISTI » (libres propos). La Semaine juridique - Administrations et collectivités territoriales (n°25). 2020

- Valdelièvre, Guillaume. « La sécurité juridique – Le point de vue de l'avocat », Titre VII, vol. 5, no. 2, 2020

- Valentin Lamy. « Fiche 8. La notion d'acte administratif unilatéral », Droit administratif. sous la direction de Lamy Valentin. Ellipses, 2018

- Valérie LASSERRE-KIESOW, « Les Livres verts et les Livres blancs de la Commission européenne », dans Le droit souple, Association Henri Capitant, Paris, Dalloz, 2009

- Véronique Champeil-Desplats. N’est pas normatif qui peut. Les Cahiers du Conseil constitutionnel, 2006

- Xavier Magnon, L’ontologie du droit : droit souple c. droit dur. Revue française de droit constitutionnel, 2019

- Yves Broussolle, « Fiche 39. Les actes administratifs unilatéraux non décisoires », Fiches d’Introduction au droit public. Rappels de cours et exercices corrigés, sous la direction de Broussolle Yves. Ellipses, 2019

ثالثا- مقالات باللغة الفرنسية:

- Abdelkader Diarra, Plan d'occupation des sols, tout ce que vous devez savoir, 02 août 2022: https://www.empruntis.com/financement/lexique/plan-d-occupation-des-sols.php

- Actes de droit souple: la justiciabilité nouvelle des délibérations de la Haute Autorité pour la transparence de la vie publique: https://www.boda-avocat.com/index.php/k2/item/181-actes-de-droit-souple-la-justiciabilite-nouvelle-des-deliberations-de-la-haute-autorite-pour-la-transparence-de-la-vie-publique

- AMF: L'Autorité des marchés financiers: https://www.amf-france.org/fr

- Annabel QUIN, Recours pour excès de pouvoir contre les actes relevant du droit « souple » : le Conseil d’Etat élargit les hypothèses de recours, 6 juin 2016: https://www.altajuris.com/recours-pour-exces-de-pouvoir-

)ISSN: 2537- 0758 (

contre-les-actes-relevant-du-droit-souple-le-conseil-detat-elargit-les-hypotheses-de-recours/

- Antoine Louvaris, Le droit souple a trouvé ses juges : un foisonnement régulé. Brèves observations en clôture provisoire, Dalloz, le 16 octobre 2023: https://www.dalloz-actualite.fr/flash/droit-souple-trouve-ses-juges-un-foisonnement-regule-breves-observations-en-cloture-provisoire

- Arnaud Gossement, Droit souple : le Conseil d'Etat précise le délai de recours contre les actes des autorités de régulation Environnement mercredi 20 juillet 2016, https://blog.gossement-avocats.com/blog/environnement/droit-souple-le-conseil-d-etat-precise-le-delai-de-recours-contre-les-actes-des-autorites-de-regulation

- Azadeh A. Shahrbabaki, La qualité des normes : étude des théories et de la pratique, Thèse pour le doctorat en droit public, Soutenue le 11-12-2017 à Aix-Marseille, p.85. & Fabien Girard de Barros, Le 'droit mou' à l'épreuve de la QPC, La lettre juridique, novembre 2015: https://www.lexbase.fr/article-juridique/27150738-le-droit-mou-a-l-epreuve-de-la-qpc site consulté le 29 octobre 2023

- Brumaj, Disertation : 'les actes non décisoires' Droit administratif le 9 Janvier 2010: brumaj.kazeo.com/disertation-les-actes-non-decisoires-a120140738

- Brumaj: Droit Administratif « Les actes non décisoires » le 9 Janvier 2010 à 17:50: brumaj.kazeo.com/disertation-les-actes-non-decisoires-a120140738

- Cécile Guérin-Bargues «Le droit politique entre normativisme et soft law : À propos de l'ouvrage d'Eleonora Bottini, La sanction constitutionnelle, étude d'un argument doctrinal », Jus Politicum, n° 18 [https://juspoliticum.com/article/Le-droit-politique-entre-normativisme-et-soft-law-A-propos-de-l-ouvrage-d-Eleonora-Bottini-La-sanction-constitutionnelle-etude-d-un-argument-doctrinal-1171.html] consulté le 21 octobre 2023

- Charles-Étienne DANIEL, Les robots et l'Empire du droit. Forces et limites de la gouvernance par le droit pour l'encadrement normatif du développement de la robotique interactive, Thèse de doctorat en droit, UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE Faculté de droit, mai 2022, p.56.

- Delphine COSTA, « La soumission au principe de légalité des actes de droit souple », Les Cahiers Portalis, 2021/1 (N° 8), p. 151-173. DOI : 10.3917/capo.008.0151. URL : https://www.cairn.info/revue-les-cahiers-portalis-2021-1-page-151.htm consulté le 21 octobre 2023

- Didier Girard, 'Le recours pour excès de pouvoir confronté au « droit souple » : il plie mais ne rompt pas !, Note sous CE Ass., 21 mars 2016, Sociétés Numéricable et Fairvesta international et autres (2 espèces), n° 368082-84 et 390023 Revue générale du droit on line, 2016, numéro 23904 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=23904)

- Dimitri Di Francesco, FAQ, droit souple et recours pour excès de pouvoir, la confirmation de l'ouverture du prétoire, ÉDITION DU 23 NOVEMBRE 2023 Éditions précédentes, Dalloz, le 21 février 2023: https://www.dalloz-actualite.fr/flash/faq-droit-souple-et-recours-pour-exces-de-pouvoir-confirmation-de-l-ouverture-du-pretoire

)ISSN: 2537- 0758 (

- Éric Landot, Comparons les recettes de cookies (CJUE ; CE ; CNIL) [article détaillé], 2019, https://blog.landot-avocats.net/2019/10/23/comparons-les-recettes-de-cookies-cjue-ce-cnil-article-detaille/

- Éric Landot, Miviludes et actes de droit souple, Brèves et articles, le 14/02/2023: https://blog.landot-avocats.net/2023/02/14/miviludes-et-actes-de-droit-souple/

- Fabien Girard de Barros, Le 'droit mou' à l'épreuve de la QPC, La lettre juridique, novembre 2015: https://www.lexbase.fr/article-juridique/27150738-le-droit-mou-a-l-epreuve-de-la-qpc consulté le 21 octobre 2023

- Fanny Mahler, Possibilités de recours contre les actes de droit souple (soft law) – Que faut-il en retenir un an après? 9 mai 2017: https://www.magenta-legal.com/possibilites-de-recours-contre-les-actes-de-droit-souple-soft-law-que-faut-il-en-retenir-un-an-apres/

- Fiche droit administratif - L'acte administratif unilatéral 5 Oct. 2021: https://www.doc-du-juriste.com/blog/conseils-juridiques/fiche-droit-administratif-acte-administratif-unilateral-05-10-2021.html

- Filippa Chatzistavrou, « L’usage du soft law dans le système juridique international et ses implications sémantiques et pratiques sur la notion de règle de droit », Le Portique [En ligne], 15|2005, mis en ligne le 15 décembre 2007, consulté le 21 octobre 2023. URL: http://journals.openedition.org/leportique/591 consulté le 21 octobre 2023

- Florence Chaltiel, La circulaire est-elle soluble dans le droit souple ? (À propos de l’arrêt GISTI du 12 juin 2020)

Publié le 04/12/2020: https://www.actu-juridique.fr/administratif/la-circulaire-est-elle-soluble-dans-le-droit-souple/

- https://fichiers.acteurspublics.com/redac/pdf/21_06_2017_15_21_33Con0eil_d'Etat.pdf consulté le 21 octobre 2023

- Laure Mena, Quand le droit souple franchit les portes étroites du prétoire : une nouvelle étape dans la « dilution des frontières du droit?, 2 février 2017, https://www.lepetitjuriste.fr/droit-souple-franchit-portes-etroites-pretoire-nouvelle-etape-dilution-frontieres-droit/

- les actes non décisoires article en ligne Date de mise à jour23/05/2010: https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/dissertation/actes-non-decisoires-459666.html

- Livre blanc: https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/glossary/white-paper.html

- Livre vert: https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/glossary/green-paper.html

- Marc Sztulman: (cookies)Quand le juge administratif oblige la CNIL à s'engager, y compris dans les FAQ, Publié le 9 mai 2022: https://fr.linkedin.com/pulse/cookiesquand-le-juge-administratif-oblige-la-cnil-à-y-marc-sztulman

- Marie-Christine de Montecler, Le droit souple entre dans le prétoire, "Le juge administratif accepte désormais de contrôler la légalité d’actes qui ne sont pas réellement décisoires (communiqués, avis, prises de position, etc.) des

)ISSN: 2537- 0758 (

autorités de régulation. L'assemblée du contentieux du Conseil d'État a cependant fixé des conditions strictes à cette ouverture du prétoire au droit souple." le 23 mars 2016, https://www.dalloz-actualite.fr/flash/droit-souple-entre-dans-pretoire

- Marie-Christine de Montecler, Les jurisprudences Fairvesta, Duvignères et Crédit foncier de France fusionnent, La contestation des circulaires se fait maintenant dans les mêmes conditions que celle des actes de droit souple. DALLOZ, le 16 juin 2020: https://www.dalloz-actualite.fr/flash/jurisprudences-fairvesta-duvigneres-et-credit-foncier-de-france-fusionnent

- Marie-Claire Sgarra [Brèves] Une prise de position des services du ministre de l'Économie dans une FAQ peut faire l'objet d'un REP, La lettre juridique, février 2023: https://www.lexbase.fr/article-juridique/93175822-breves-une-prise-de-position-des-services-du-ministre-de-l-economie-dans-une-faq-peut-faire-l-objet

- Philippe Cossalter, 'Les avis de l'Autorité de la concurrence peuvent être des actes administratifs faisant grief, CE, 11 octobre 2012, Société Casino Guichard-Perrachon, requête numéro 357193 ' : Revue générale du droit on line, 2012, numéro 3429 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=3429)

- Pierre Tifine, [Jurisprudence] Les autorités administratives titulaires du pouvoir réglementaire peuvent faire le choix d'agir au moyen de lignes directrices, La lettre juridique, octobre 2020

- Pierre Tifine, 'Droit administratif français – Partie 4 – Chapitre 1 – Section 1, ' : Revue générale du droit on line,

2020, numéro 54092 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=54092) consulté le 21 octobre 2023

- Pierre Tifine, 'Les recours contre les circulaires, Commentaire sous CE, Sect. 18 décembre 2002, Dame Duvignères, requête numéro 233618':Revue générale du droit on line, 2012, numéro 477 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=477

- Quel est le contrôle de légalité des actes administratifs opéré par différents juges ?: https://urbanlaw-avocats.fr/avocat-bordeaux-fr/blog/blog/2250-quel-est-le-controle-de-legalite-des-actes-administratifs-opere-par-differents-juges.html

- Qu'est-ce qu'une autorité administrative (ou publique) indépendante (AAI ou API) ? Dernière modification : 9 janvier 2023:: https://www.vie-publique.fr/fiches/20242-quest-ce-quune-aai-quest-ce-quune-api

- Robert Carin, Raphaël Reneau, 'Aux frontières du pseudo-contrat et du droit souple : réflexions sur le contentieux des conventions passées entre le CSA et les éditeurs de service de télévision, Commentaire de CE, 31 décembre 2019, Société BFM TV, req. n°431164 ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 53267 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=53267)

- Stéphanie Renard, « La contribution du droit souple au maintien de l'ordre public sanitaire : l'expérience française de la lutte contre la Covid-19 entre mars et septembre 2020 », Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux [En ligne], 19 | 2021, mis en ligne le 09 septembre 2022, consulté le 25 novembre 2023. URL:

)ISSN: 2537- 0758 (

http://journals.openedition.org/crdf/8103;DOI: https://doi.org/10.4000/crdf.8103

- Thèmes abordés, Comment se comporte le juge administratif face aux actes de droit souple? https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/dissertation/comment-comporte-juge-administratif-face-actes-droit-souple-641543.html?utm_source=ssd2&utm_medium=internal

- Thèmes abordés, Conseil d'État, Section, 12 juin 2020, GISTI, n° 418142 - La possibilité de recours pour excès de pouvoir, 2022: https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/commentaire-d-arret/conseil-etat-section-12-juin-2020-gisti-418142-possibilite-recours-pour-exces-pouvoir-631992.html

- Thèmes abordés, Le droit administratif et le droit souple - publié le 30/01/2023: https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-administratif/dissertation/droit-administratif-souple-641081.html?utm_source=ssd2&utm_medium=internal

- Toupictionnaire" : Le dictionnaire de politique Droit souple: https://www.toupie.org/Dictionnaire/Droit_souple.htm consulté le 21 octobre 2023

- Véronique CHAMPEIL-DESPLATS, N'est pas normatif qui peut. L'exigence de normativité dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel, CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL N° 21 (DOSSIER : LA NORMATIVITÉ) - JANVIER 2007: https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/n-est-pas-normatif-qui-peut-l-exigence-de-

normativite-dans-la-jurisprudence-du-conseil site consulté le 29 octobre 2023

- Vincent Téchené [Brèves] Les « questions-réponses » de la CNIL peuvent faire l'objet d'un recours pour excès de pouvoir !, Le Quotidien, avril 2022: https://www.lexbase.fr/article-juridique/83768264-breveslesquestionsreponsesdelacnilpeuventfairelobjetdunrecourspourexcesdepouvoira0

- virginie delannoy, le juge s'adapte aux nouvelles modalites d'edition du droit : le recours contre les actes de droit souple, le jeudi 1 avril 2021: https://www.kpratique.fr/LE-JUGE-S-ADAPTE-AUX-NOUVELLES-MODALITES-D-EDICTION-DU-DROIT-LE-RECOURS-CONTRE-LES-ACTES-DE-DROIT-SOUPLE_a621.html

- Yann Le Foll [Brèves] Droit « souple » : recevabilité du recours pour excès de pouvoir contre les documents de portée générale émanant d'autorités publiques, La lettre juridique, juin 2020 https://www.lexbase.fr/revues-juridiques/58558582-breves-droit-souple-recevabilite-du-recours-pour-exces-de-pouvoir-contre-les-documents-de-portee-ge

- Yann Le Foll, [Questions à.] L'élargissement du champ des actes de droit souple pouvant donner lieu à recours contentieux - Questions à Thomas Hochmann, Professeur de droit public, Université de Reims Champagne-Ardenne, La lettre juridique, juillet 2020, https://www.lexbase.fr/article-juridique/59251774-questions-r...-l-e2ao-a9largissement-du-champ-des-actes-de-droit-souple-pouvant-donner-lieu-r-recour

)ISSN: 2537- 0758 (

رابعا- دراسات وتقارير وقرارات مجلس الدولة والمجلس الدستوري الفرنسي:

- AVIS DE L'ADLC : LE CONSEIL D'ETAT (ENTR')OUVRE LA PORTE AUX RECOURS Publié le : 06/04/2016: blog.selinsky-avocats.com/categories/actualites-55/articles/avis-de-ladlc-le-conseil-detat-entrouvre-la-porte-aux-recours-101.htm

- René Cassin, Les rapports du Conseil d'État, assemblée générale le 9 mars 2017

- Les rapports du Conseil d'État » (ancienne collection « Études et documents du Conseil d'État », EDCE) https://medias.vie-publique.fr/data_storage_s3/rapport/pdf/144000280.pdf - Le droit souple – étude annuelle 2013, n° 64

- Conseil d'Etat, rapport public 2012, Le droit souple, La documentation française 2013, p. 69.: https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/le-droit-souple

- https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000026480627?isSuggest=true

- AVIS DE L'ADLC : LE CONSEIL D'ETAT (ENTR')OUVRE LA PORTE AUX RECOURS Publié le : 06/04/2016: blog.selinsky-avocats.com/categories/actualites-55/articles/avis-de-ladlc-le-conseil-detat-entrouvre-la-porte-aux-recours-101.htm

- Les autorités administratives indépendantes : évaluation d'un objet juridique non identifié (Tome 1 : Rapport), Rapport n° 404 (2005-2006), tome I, déposé le 15 juin

2006, https://www.senat.fr/rap/r05-404-1/r05-404-113.html

https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000045550826?isSuggest=true

- Déc. n° 82-142 DC, 27 juill. 1982, Rec. p.52. Déc. n° 85-196 DC, 8 août 1985, Rec. p.63. Déc. n° 94-350 DC, 20 déc. 1994, Rec. p.134. Déc. n° 2003-467 DC, 13 mars 2003, Rec. p.211. Déc. n° 2000-435, 7 déc. 2000, Rec. p.164. Déc. n° 2002-460 DC, 22 août 2002, Rec. p.198.

- Conseil d'Etat, Assemblée, du 29 janvier 1954, 07134, publié au recueil Lebon:

- Conseil d'Etat, Section, 11 décembre 1970, Crédit foncier de France c. Dlle Y et Dame X, requête numéro 78880, rec. p. 750 https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007641501/

- Conseil d'Etat, 4 / 1 SSR, du 27 mai 1987, 83292, publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007705899

- Conseil d'Etat, 5 / 3 SSR, du 27 septembre 1989, 74548 74549 74550, mentionné aux tables du recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007768025

- Conseil d'Etat, Section, du 30 octobre 1992, 140220, publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007810781

)ISSN: 2537- 0758 (

- Conseil d'Etat, Assemblée, 15 avril 1996, Syndicat CGT des hospitaliers de Bédarieux, requête numéro 120273, publié au recueil: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007937111/

- Revue générale du droit, 'Conseil d'Etat, Assemblée, 29 janvier 1954, Institution Notre-Dame du Kreisker, requête numéro 07134, rec. p. 64,': Revue générale du droit on line, 1954, numéro 6101 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=6101)

- Décision n° 2004-500 DC du 29 juillet 2004 Loi organique relative à l'autonomie financière des collectivités territoriales https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2004/2004500DC.htm consulté le 21 octobre 2023

- Conseil d'État, 6ème et 1ère sous-sections réunies, 16/01/2006, N° 274721 Mentionné dans les tables du recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000008243816

- Conseil d'État, 8ème et 3ème sous-sections réunies, 04/03/2009, 295288: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000020377569/

- Conseil d'État, 7ème et 2ème sous-sections réunies, 19/01/2011, 332635, Publié au recueil Lebon:

- Conseil d'État, 9ème et 10ème sous-sections réunies, 11/10/2012, 357193, Publié au recueil Lebon:

- Conseil d'État, 9ème et 10ème sous-sections réunies, 11/10/2012, 346378, Publié au recueil Lebon, https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000026738813/

- CE, 29 oct. 2013, n° 346569, Vidon, Lebon p. 259 ; AJDA 2013.; CE, 8 juin 2016, n° 382736, M. P., Lebon p. 236, concl. S. von Coester ;AJDA 2016. 1149 ; D. 2016. 1317, et les obs. ; AJFP 2016.

- Conseil d'État, 4ème / 5ème SSR, 19/09/2014, 364385, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000029476925/

- Conseil d'État, Section du Contentieux, 04/02/2015, 383267, Publié au recueil Lebon:

- Conseil d'État, Assemblée, 21/03/2016, 368082, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032289598/

- Conseil d'État, Assemblée, 21/03/2016, 368082, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032289598/

- Conseil d'État, Assemblée, 21/03/2016, 390023, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032279779?isSuggest=true

- Conseil d'État, Section, 13/07/2016, 388150, Publié au recueil Lebon:

)ISSN: 2537- 0758 (

https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032892417/

- Conseil d'État, Section, 13/07/2016, 388150, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000032892417/

- Conseil d'État, 5ème - 4ème chambres réunies, 10/11/2016, 384691, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000033387520/

- Conseil d'État, 5ème - 4ème chambres réunies, 10/11/2016, 384691, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000033387520/

- Conseil d'État, 2ème - 7ème chambres réunies, 13/12/2017, 401799, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000036205236/

- Conseil d'État, Assemblée, 19/07/2019, 426389, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000038801243/

- Revue générale du droit, 'Conseil d’Etat, Section, 12 juin 2020, GISTI, n° 418142, rec., ' : Revue générale du droit on line, 2020, numéro 52685 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=52685)

- Conseil d'État, Section, 12/06/2020, 418142, Publié au recueil Lebon:

https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000042006661

- Revue générale du droit, 'Conseil d'Etat, Section, 18 décembre 2002, Dame Duvignères, requête numéro 233618, publié au recueil, ' : Revue générale du droit on line, 2002, numéro 5332 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=5332)

- Conseil d'État, 9ème - 10ème chambres réunies, 10/12/2021, 439944: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000044471225?fonds=CETAT&page=1&pageSize=10&query=droit+souple&searchField=ALL&searchType=ALL&tab_selection=all&typePagination=DEFAULT

- Conseil d'État, 5ème - 6ème chambres réunies, 21/07/2022, 449388: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000046080984?fonds=CETAT&page=1&pageSize=10&query=les+circulaires&searchField=ALL&searchType=ALL&tab_selection=all&typePagination=DEFAULT

- Conseil d'État, 5ème - 6ème chambres réunies, 21/07/2022, 449388: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000046080984?init=true&page=1&query=449388&searchField=ALL&tab_selection=all

- Conseil d'État, 10ème - 9ème chambres réunies, 08/04/2022, 452668, Publié au recueil Lebon:

- Cour administrative d'appel de Bordeaux, 1e chambre, du 4 février 1999, 96BX30650, inédit au recueil Lebon:

)ISSN: 2537- 0758 (

- Conseil d'État, 9ème - 10ème chambres réunies, 03/02/2023, 451052: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000047090640

- Conseil d'État, 10ème - 9ème chambres réunies, 10/02/2023, 456954, Publié au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000047121718?init=true&page=1&query=456954&searchField=ALL&tab_selection=all

- Conseil d'État, 9ème chambre, 18/10/2023, 468888, Inédit au recueil Lebon: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000048226289?page=1&pageSize=10&query=Les+documents+de+portée+générale+émanant+d%27autorités+publiques%2C+matérialisés+ou+non&searchField=ALL&searchType=ALL&sortValue=DATE_DESC&tab_selection=cetat

- https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007492864/

- https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000023494600

- https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007637421/

- https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000030192223/

خامسا: القوانين والمراسيم الفرنسية:

- Article L312-2Version en vigueur depuis le 12 août 2018 Modifié par LOI n°2018-727 du 10 août 2018 - art. 20

- Autorités administratives indépendantes: AAI RELEVANT DU STATUT GÉNÉRAL DÉFINI PAR LA LOI N° 2017-55 DU 20 JANVIER 2017: https://www.legifrance.gouv.fr/contenu/menu/autour-de-la-loi/autorites/autorites-administratives-independantes

- Code de commerce : Section 1 : De l'organisation de la profession: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000038586597

- Code de la propriété intellectuelle : Sous-section 1 : Compétences, compositio (Articles L331-12 à L331-22):

- Code de la sécurité sociale : Chapitre 1 bis : Haute Autorité de santé ... (Articles L161-37 à L161-46): https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000006156027

- Code des relations entre le public et l'administration »: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000037313045

- Code des transports : Sous-section 1 : Dispositions générales: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000038884659

- Code du sport : Section 2 : Agence française de lutte contre le dopage: (Articles L232-5 à L232-8):

)ISSN: 2537- 0758 (

- Code monétaire et financier : Section 1 : Missions (Article L621-1): https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000006170863

- DOSSIER DE PRESSE Étude annuelle 2013 « Le droit souple » Le résumé: https://www.conseil-etat.fr/Media/actualites/documents/reprise-contenus/etudes-annuelles/droit_souple_1-resume_021013.pdf consulté le 21 octobre 2023

  https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000006167045

  https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGISCTA000020740339/2009-11-01

- https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000031366350/LEGISCTA000031367692/

  https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000033897475

  https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000512205

  https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000886460#LEGISCTA000006095899

- La loi a pour vocation d'énoncer des règles et doit par suite être revêtue d'une portée normative" :RAPPORTS DU SERVICE DES ETUDES JURIDIQUES: La qualité de la loi, Note de synthèse du service des études juridiques n° 3 - 1er octobre 2007: https://www.senat.fr/ej/ej03/ej03_mono.html#toc4 consulté le 21 octobre 2023

- La loi du 20 janvier 2017 a restreint le nombre d'autorités indépendantes (24 au lieu d'une quarantaine) et créé, au sein de cette catégorie, les autorités publiques indépendantes (API). La liste des autorités administratives indépendantes (AAI) et des API figure en annexe de la loi.

- LE DROIT D'ACCÈS AUX DOCUMENTS ADMINISTRATIFS (Articles L311-1 à D312-11):

- LOI n° 2008-649 du 3 juillet 2008 portant diverses dispositions d'adaptation du droit des sociétés au droit communautaire: https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000019117371

- Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés:

- Loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication (Loi Léotard):

سادسا- الطعون والأحكام (القضاء الإداري المصري):

- محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٤٣٨٦٧ لسنة ٧٠ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/٢٣

- المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ قضائية بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٢ مكتب فني ٢٩ رقم الجزء ٢ رقم الصفحة ١١١٠

- حكم المحكمة الادارية العليا الدائرة السابعة في الطعن رقم ٨١١٢٣ لسنة ٦١ القضائية. عليا جلسة ٢٠١٨/٢/٢٥

- المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٢٢٨٨ لسنة ٥٨ قضائية بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦.

)ISSN: 2537- 0758 (

- الطعن رقم ٨٩٦٤٢ لسنة ٦٧ قضائية - المحكمة الإدارية العليا- الدائرة الثالثة -موضوع - بتاريخ ٣١-١-٢٠٢٣.
- محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٤٧٧٨٦ لسنة ٧٠ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/١/١٦.
- محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ١٦٩٥٩ لسنة ٦١ قضائية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤
- محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٤٤٩٩٧ لسنة ٧١ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٥.
- محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٣٥٤٣٥ لسنة ٦٨ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٧.
- محكمة القضاء الإداري - الحكم رقم ٦١٨٥٥ لسنة ٧١ قضائية بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٢

تم بحمد الله تعالى وفضله..